
كتاب الهلال
كشف الأقنعة
عن نظريات
التنمية الاقتصادية
د. جلال أمين



سلسلة شهرية تصدر عن
دار الهلال
الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحرير **مصطفى نبيل**

مدير التحرير **عادل عبدالصمد**

مركز الادارة
دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب
ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
فاكس : FAX -3625469
العدد ٦١٤ ذو القعدة - فبراير ٢٠٠٢
No - 614 - Fep - 2002

أسعار بيع العدد فئة ٥٠٠ قرش
سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الاردن ٢ دينار - الكويت ١,٥ دينار - السعودية ١٥ ريال - البحرين ١,٥ دينار - قطر ١٥ريال - دبى/ أبوظبى ١٥ درهم - سلطنة عمان ١,٥ ريال - المغرب ٣٥ درهم - فلسطين ٢,٥ دولار - سويسرا ٥ فرنكات

عنوان البريد الإلكترونى : darhilal@idsc . gov . eg

كشف الأقنعة

عن نظريات التنمية الاقتصادية

الدكتور جلال أمين

دار الهلال

الغـلاف للفنـان
محمد أبو طالب

مقدمة

تروى هذه القصة الطريفة عن استاذة الاقتصاد البريطانية الشهيرة جون روبنسون (Joan Robinson) ، وهى أن زميلا لها فى نفس جامعتها (جامعة كامبردج) ، وهو أستاذ للرياضيات ، قال لها باندهاش شديد :

« لقد لاحظت على أسئلة الامتحانات التى تضعونها لطلبة الاقتصاد أنها لا تكاد تتغير بين عام وأخر ، بل لعلها هى نفس الأسئلة تكررونها عاما بعد عام ، بينما نحن الرياضيين لابد أن نغير الأسئلة باستمرار حتى لا يكون من الممكن للطالب النجاح فى الامتحان بمجرد حفظ اجابات الاسئلة الماضية . فكيف تستطيعون، أنتم الاقتصاديين ، أن تميزوا بين الطالب النجيب وغير النجيب ، وأسئلتكم ثابتة لا تتغير ؟ » أجابته الاستاذة روبنسون ضاحكة :

« صحيح أننا لا نغير الأسئلة من عام لآخر ، وذلك لسبب بسيط جدا ، وهو أننا نغير الأجوبة !» .

كانت الأستاذة الكبيرة تشير بالطبع ، وبشيء من السخرية بلا شك ، إلى أن الاقتصاديين يغيرون رأيهم باستمرار في القضايا الاقتصادية ، سواء فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع ، أو حتى فيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية نفسها . فهم مرة ينادون بتدخل الدولة في الاقتصاد ومرة يطالبونها بعدم التدخل . مرة يحبذون توازن الموازنة العامة ومرة يفضلون عدم توازنها . ولكن حتى فيما يتعلق بمسألة أساسية من مسائل النظرية الاقتصادية ، مثل مسألة العوامل المحددة الثمن ، تجدهم مرة يقولون إن ثمن السلعة يتحدد طبقا لما بذل فيها من عمل ، ومرة يقولون إنه يتحدد طبقا لما تجلبه السلعة من منفعة ، ومرة ثالثة يقولون : « بل يتحدد ثمن السلعة بالعرض والطلب ». لا عجب أن قال الاقتصادي الانجليزي المعروف جون مينارد كينز (J.M. Keynes) إنك إذا طلبت من ستة من الاقتصاديين أن يخبروك برأيهم في قضية ما ، حصلت منهم على سبعة آراء !» .

إن هذا التعدد فى الآراء ، والتغيير المستمر من جانب الاقتصاديين لما يقدمونه من اجابات ، يستحقان بلا شك ما صدر من الأستاذة جون روبنسون من سخرية ، فعلماء الطبيعة والكيمياء مثلا ، ناهيك عن المشتغلين بالرياضيات ، لا يقدمون لنا إجابات مختلفة على نفس السؤال ، كلما مضى عصر وجاء عصر جديد . إنهم قد يزيدون إجاباتهم دقة أو شمولا ، ولكنهم نادرا ما يغيرون إجاباتهم من أساسها من عصر إلى عصر .

لقد أشرت حالا إلى تغير إجابة الاقتصاديين على السؤال : ما الذى يحدد الثمن ؟ ، من القول بأن الذى يحدد ثمن السلعة هى كمية العمل المبذول فى إنتاجها ، إلى القول بأنه كمية المنفعة التى تجلبها لمشتريها ، إلى القول بأنه يتحدد بالعرض والطلب . ولكن حتى هذه الاجابة الأخيرة (العرض والطلب) ، التى نميل اليوم إلى اعتبارها الاجابة النهائية والقول الفصل الذى لا شك فى صحته ، حتى هذه الاجابة كان الماركسيون حتى وقت قريب (ولازال بعضهم) يرفضونها ويفضلون عليها نظرية ماركس التى ترد الثمن إلى العمل. بل إنى لا أستغرب أبدا أن تحل محل نظرية العرض والطلب السائدة الآن ، نظرية أخرى فى المستقبل ، تقلل بكثير من أهمية

الطلب وتؤكد على قدرة المنتج أو البائع على فرض ما يراه من أثمان ، وذلك عندما يتحول المستهلكون ، أكثر حتى مما نراه الآن ، إلى عجينة طيعة فى يدى المنتجين والبائعين يفعلون بهم ما يشاءون. فحينئذ سيظهر جليا أن «الطلب» نفسه أصبح من العوامل التى تحددها إرادة المنتج والبائع ، وبهذا يفقد الطلب كثيرا من استقلاله كعنصر من عناصر تحديد الأثمان . والأمر هنا قد يصبح شبيها بما كان عليه الحال فى ظل الدولة الشمولية التى تتخذ كل القرارات الاقتصادية المهمة ، فهى التى تحدد ما هى السلع المنتجة ، وكمياتها وتوزيعها ، ومن ثم فهى التى تحدد العرض وهى التى تحدد الطلب . ومن ثم يصبح القول ، فى ظل مثل هذه الدولة ، بأن الأسعار يحددها العرض والطلب ، أقل دقة من القول بأن الأسعار تحددها الدولة . قد نعود إلى مثل هذه الحالة فى المستقبل ، ولكن بدلا من أن يكون محدد الأثمان هو الدولة ، يصبح هو الشركات العملاقة متعدية الجنسيات .

نعم لا شك أن إجابات الاقتصاديين دائمة التغير ، ولكن هذا ليس كل الحقيقة . بل الحقيقة هى أن الاقتصاديين يغيرون إجاباتهم ويغيرون أسئلتهم أيضا . وهذا الشق الثانى من الحقيقة لا

يقل أهمية عن شقها الأول . خذ مثلا هذا السؤال نفسه عن العوامل التى تحدد ثمن السلعة ، ألا يدعو إلى الاستغراب أن أكثر من ألف سنة من الفكر الإنسانى مرت دون أن يهتم أحد من المفكرين بأن يسأل هذا السؤال ؟ فالمفكرون اليونانيون العظام ، رغم اهتمامهم بمختلف قضايا الفكر الإنسانى ، بل وببعض المسائل ذات الصلة بالاقتصاد أيضا ، لم يبدوا أى اهتمام بالسؤال عن العوامل المحددة للثمن . وقل مثل هذا عن مفكرى الرومان ومفكرى العصور الوسطى . كان هؤلاء جميعا ، من أفلاطون فى القرن الرابع قبل الميلاد ، حتى سانت توماس الأكوينى فى القرن الثالث عشر بعد الميلاد (أى لمدة سبعة عشر قرنا) إذا تكلموا فى أى شىء له علاقة بالاقتصاد حولوا القضية على الفور إلى قضية أخلاقية : هل يجوز هذا الأمر أو لا يجوز ؟ هل اقتضاء فائدة على القروض أمر أخلاقى أم غير أخلاقى ؟ متى يكون الأجر عادلا أو غير عادل ؟ .. وهكذا . وعندما جاء بعد ذلك الكُتَّاب المعروفون باسم «التجاريين» ، ابتداء من القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، وكتبوا فى مسائل اقتصادية ، لم ينشغلوا ، هم أيضا ، بهذه القضية ، قضية تحديد الأثمان ، بل لم يثيروها

إطلاقا ، وإنما كان السؤال الذى شغلهم هو : كيف تزيد الدولة مما تملكه من ذهب وفضة ؟.

ثم فى منتصف القرن الثامن عشر ظهرت فى فرنسا مدرسة فى علم الاقتصاد اسمها (مدرسة الطبيعيين) ، ولكن أصحابها أيضا لم يسألوا أنفسهم : ما الذى يحدد أثمان السلع ؟ بل أثاروا السؤال : ماهو المصدر الأساسى للثروة ، والذى يمكن أن يرد إليه ما تنتجه الدولة من سلع ؟ وكيف يجرى تداول هذه السلع من طبقة اجتماعية إلى أخرى ؟

وهكذا يمكن أن نذكر أمثلة عديدة على تغيير الاقتصاديين لأسئلتهم من عصر إلى عصر . فالاقتصاديون التقليديون الانجليز، منذ ظهر كتاب آدم سميث فى ١٧٧٦ وحتى حوالى سنة ١٨٧٠ ، كان أهم ما يشغلهم هو السؤال عن عوامل زيادة ثروة الأمم ، وعما يمكن أن يضع حدا لهذه الزيادة (وهو ما نسميه الآن عوامل النمو الاقتصادى) . ولكن الاقتصاديين التالين لهم (من ١٨٧٠ إلى ١٩٣٦) لم يعتبروا هذا السؤال مهما ، إذ اعتبروا النمو الاقتصادى واستمراره بمعدل سريع ، من قبيل المسلمات ، ومن ثم لا يجوز القلق بشأنه . وعندما كتب كينز كتابه الشهير فى ١٩٣٦، كان

السؤال الذى يقلقه يتعلق بالعوامل التى تحدد مستوى العمالة الكاملة ، بسبب شيوع البطالة وقتها ، أما السؤال عن عوامل تحديد الثمن فقد أهمله كينز تماما ولم يعتبره جديرا باهتمامه ، بل لقد قالت عنه تلميذته جون روبنسون إنه لم ير داعيا لانفاق العشرين دقيقة من وقته التى كانت تلزمه لكى يفهم نظرية الثمن حق الفهم ويتخذ موقفا منها ! فلما جاء عصر التضخم الجامح فى السبعينات ، حول الاقتصاديون اهتمامهم من السؤال عن العوامل المحددة لحجم العمالة والبطالة ، إلى السؤال عن أسباب التضخم والطرق المثلى لعلاجه .



قد لا يجد القارىء أى شئ غريب فى تغيير الاقتصاديين المستمر لأسئلتهم وإجاباتهم . فكلما تغيرت ظروف المجتمع وأحواله ثارت فى الذهن أسئلة جديدة لم يكن يهم الناس الاجابة عنها قبل ذلك . بل وكلما تغيرت ظروف المجتمع وأحواله ، لابد أن تتغير معها، ليس فقط الاسئلة التى تشغل الأذهان ، بل والاجابات أيضا . وقد يقول قائل إن من الطبيعى تماما أن الاجابة التى يقدمها الاقتصادى وتكون صحيحة فى عصر ، قد لا تصح فى عصر آخر،

بعكس الحال فى علم الطبيعة أو الكيمياء ، إذ أن الخصائص المادية للظواهر الطبيعية والكيميائية لا تتغير من وقت لآخر أو بين بلد وآخر ، أو على الأقل لا تتغير بقدر ما تتغير به الظواهر الاقتصادية . فالاقتصادى إذن لا يغير جلده ولونه ، كما أنه لا يناقض نفسه ، بل هو فقط يقول النظرية المناسبة فى الوقت المناسب .

وكم كنت أود أن أؤيد هذا القول وأبدى نفس التعاطف مع الاقتصاديين ، حتى وهم يغيرون آراءهم بين وقت وآخر . ولكن يمنعنى من ذلك ما أراه من إصرار الاقتصاديين ، كلما قدموا لنا إجابة جديدة ، على الزعم بأنهم يقدمون لنا إجابة صالحة لكل زمان ومكان ، وأنهم اكتشفوا خطأ السابقين وهاهم يصححون لهم أخطاءهم . لقد فعل هذا آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد ، فى القرن الثامن عشر ، مثلما فعله كينز فى القرن العشرين . الأول قدم نظريته على أنها صالحة لكل العصور ، والثانى سمى كتابه الشهير « النظرية العامة » ظنا منه بأنها نظرية عامة حقا ، أى صالحة لكل زمان ومكان .

ولكن الحقيقة ، فيما يبدو لى ، هى أن على الاقتصاديين أن يحاولوا أن يكونوا أكثر تواضعا فى المستقبل ، وعليهم ، كما قال

كينز نفسه فى لحظة كان يشعر فيها بتواضع حميد ، أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم يحتلون مركزا مماثلا ، لا لمركز عالم الطبيعة أو عالم الكيمياء أو العالم المتخصص فى وظائف الأعضاء ، بل مماثلا لمركز طبيب الأسنان الذى لا تتجاوز إمكانياته القدرة على خلع ضرس فاسد أو على تنظيف ضرس آخر ، وإجراء عملية حشو له ، وهى مهمة تحتاج إلى « حرفى » أكثر مما تحتاج إلى « عالم »، كما أن متطلباتها لابد أن تختلف من مريض لآخر .

★ ★ ★

إذا كان كل هذا صحيحا فيما يتعلق بعلم الاقتصاد بوجه عام ، فهو صحيح أيضا ، وبوجه خاص ، فى ذلك الجزء من الكتابات الاقتصادية التى تتعلق بموضوع « التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادى » . فهنا أيضا ، بل وربما بوضوح أكبر منه فى أى جزء آخر من أجزاء علم الاقتصاد ، دأب الاقتصاديون على تغيير أسئلتهم وإجاباتهم ، ليس دائما بدافع حب الوصول إلى الحقيقة بل كان السبب الأقوى فى رأيى ، لهذا التغير المستمر فى نظريات النمو والتخلف هو تغير المصالح السائدة وانتقال مصدر القوة الاقتصادية واتخاذ القرارات الحيوية ، من فئات أو مؤسسات اجتماعية إلى فئات أو مؤسسات أخرى .

هذا هو موضوع هذا الكتاب الذى يتتبع التغيرات العريضة التى طرأت على الفكر الاقتصادى فى موضوع التنمية والتخلف عبر القرون الخمسة الماضية ، أى منذ نشأة الفكر الاقتصادى مستقلا عن غيره من فروع الدراسات الاجتماعية وحتى الآن . ففى الفصل الأول ألقى نظرة سريعة على هذه التغيرات عبر الخمسة قرون بأكملها ، وفى الفصول التالية أتناول بتفصيل أكبر عصرا بعد عصر ، حتى أصل إلى الخمسين سنة الأخيرة التى اشتد فيها الاهتمام بموضوع التنمية بدرجة ملموسة ، خاصة فيما يتعلق بتنمية البلاد المسماة « المتخلفة » أو « النامية » أو « الأقل نموا » ، فأتناول هذه الخمسين سنة بتفصيل أكبر يتفق مع هذا الاهتمام الأكبر ، فأفرد لكل جانب من جوانب نظرية التنمية فصلا خاصا .

والذى أرجوه من وراء ذلك أن يتضح للقارئ ، بدرجة أكبر مما كان واضحا من قبل ، كيف أن كثيرا مما يعتبر « علما » فى الاقتصاد ، هو أقرب إلى أن يكون تعبيرا عن مذهب أو أيديولوجية. بعبارة أخرى ، إن كثيراً مما يعتبر نظريات علمية فى موضوع التنمية الاقتصادية ليس إلا « أقنعة » تختفى وراءها الوجوه الحقيقية . هذه الوجوه الحقيقية ليست إلا مصالح خاصة وأهواء

وتحيزات . قد تؤدى بنا هذه المحاولة « لكشف الأقنعة » ، إذا نجحت فيها ، إلى أن نلتزم درجة أكبر من الحذر ونحن نقرأ أو نسمع ما يقوله لنا الاقتصاديون فى موضوع التنمية والتخلف ، بل وقد نكتسب درجة أكبر من الحرية ونحن نعيد التفكير في هذا الموضوع ، فنكتشف حقائق عن التنمية والتخلف لم تكن واضحة لنا من قبل .

جلال أمين

القاهرة : ١٨ اكتوبر ٢٠٠١

الفصل الأول

نظرة عامة

لقد انقضى الآن ما يزيد قليلا على نصف قرن منذ ظهور ما عــرف "باقتصاديات التنمية "، كفرع متميز من فروع علم الاقتصاد ينصب أساساً على ذلك الجزء من العالم المشهور بالعالم الثالث أو المتخلف .إن من الممكن أن يتصور المرء الاقتصاديين فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية ، وقد اعترتهم الدهشة لدى سماعهم أن موضوع «النمو أو التنمية» يمكن أن يشكل موضوعاً مستقلاً بذاته عن بقية موضوعات علم الاقتصاد ، فقد كان مما يبدو بديهياً فى نظرهم أن النظرية الاقتصادية ، والكتابات الاقتصادية بوجه عام ، لابد أن تبحث فى الظواهر المتغيرة والثابتة على السواء (أو الديناميكية والساكنة) ، ودراسة ما يسمى

بالنمو الاقتصادى أو التنمية ليست إلا دراسة لبعض الظواهر الاقتصادية أثناء تغيرها .وليس فى هذا على أى حال ما يمكن أن يعتبر جديداً على علم الاقتصاد ، فقد كان التطور الاقتصادى شاغلا من شواغل الاقتصاديين الأساسية منذ البدايات الأولى لعلم الاقتصاد .والعنوان الكامل لكتاب آدم سميث الشهير « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » ، يشير إلى هذا الانشغال بما يمكن أن يؤدى إلى النمو أو التنمية لثروة الأمة .وقد استمر هذا الانشغال بقضية النمو يكوّن جزءاً أساسياً من الكتابات التالية للاقتصاديين التقليديين وكذلك من التحليل الماركسى للرأسمالية .ليس هناك من جديد إذن ، فيما حدث فى أعقاب ١٩٤٥ ، إلا اعتقاد الاقتصاديين بأن مشكلات ذلك الجزء من العالم المسمى «بالبلاد المتخلفة» تستحق أن تختص بمعالجة مستقلة ، ومن ثم ظهر ما عرف باقتصاديات التنمية "Development Economics" كجزء مستقل بذاته من الكتابات الاقتصادية ، سرعان ما حظى باهتمام واسع فى الجامعات وأقسام الاقتصاد فى مختلف بلاد العالم ، وكذلك من جانب وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المانحة للمعونات الاقتصادية .

من المدهش مع ذلك ، واللافت للنظر بشـدة ، لمن يلقى بنظرة على ما طرأ على الكتابات فى اقتصاديات التنمية ، خلال الخمسين عاماً المنصرمة ، سواء فيما يتعلق بالأسئلة المثارة أو الإجابات التى قدمت على هذه الأسئلة ، إلى أى مدى كانت هذه الكتابات أقرب إلى التعبير عن المصالح والتحيزات السائدة فى فترة زمنية معينة ، وتتغير بتغير هذه المصالح والتحيزات ، منها إلى المحاولات المتجردة من الغرض ، للوصول خطوة بخطوة إلى معرفة الحقيقة .فسواء تعلقت هذه الكتابات بتقديم تعريفات للمشكلات أو الظواهر التى يجرى بحثها ، أو بتحديد الأهداف التى تعتبر جديرة بالسعى لتحقيقها ، أو باقتراح الوسائل التى يظن أنها أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذه الأهداف ، كانت النظريات السائدة فى اقتصاديات التنمية تعكس فى معظم الأحوال المصالح السائدة وقت ظهورها .

إن مثل هذا التغير فى المذاهب والنظريات مع تغير المصالح والتحيزات ، يمكن أن يلاحظ أيضاً فى كتابات التنمية المبكرة ، طوال الثلاثة أو الأربعة قرون السابقة على ١٩٤٥ ، ولكن يبدو أن الظاهرة قد استفحلت خلال الخمسين عاماً الماضية ، إذ أصبح التغير والتذبذب من موقف لآخر ، ومن نظرية أو سياسة اقتصادية

إلى نقيضها ، يحدثان على فترات أكثر قصراً ، وبدرجة يصعب العثور على سابقة لها فى تاريخ علم الاقتصاد ، مما يجدر به أن يثير بعض الشعور بالحرج لدى الاقتصاديين .نعم ، لقد صادفنا من قبل كثيراً من يشير إلى أن الاقتصاديين يبدون وكأنهم يبذلون جهداً فى تقديم التبريرات النظرية لسياسات تخدم أغراضاً ومصالح معينة ، أكبر مما يبذلون من جهد فى البحث المتجرد من أى غرض ، ولكن يبدو لنا أن من الصعب أن نعثر على أمثلة لتأييد هذا الرأى أكثر وضوحاً وقوة مما نجده لدى استعراض تطور ما كتب فى « اقتصاديات التنمية» خلال الخمسين عاما المنصرمة . ولكن فلنلق نظرة سريعة على ما كان يحدث حتى قبل نصف القرن الأخير» .

* * *

لم يكن فى الكتابات الاقتصادية فى ذلك العصر المعروف فى تاريخ الفكر الاقتصادى بعصر التجاريين (Mercantilists) الذى ساد بالتقريب من سنة ١٥٠٠ وسنة ١٧٥٠ ، ما يمكن أن يعتبر «نظرية» فى التنمية ، بالمعنى الدقيق ، ولكن هؤلاء «التجاريين» كانوا على ثقة تامة بأن على الدولة أن تلعب دوراً مهماً

فى الاقتصاد القومي لدفع عجلة التنمية ، كما كانوا على ثقة بأنه كلما زاد حجم الصادرات كلما زادت ثروة الأمة . كان ذلك العصر عصر تنافس حاد بين الدول الأوروبية الناشئة ، وكانت الحاجة ماسة بالفعل لحكومة قوية من أجل إقامة مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد القومي ، كما كانت الحاجة ماسة ، فى ظل ذلك التنافس الحاد ، إلى جيش قوى ، وإلى اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة من شأنها دعم صادرات الدولة على حساب صادرات الدول الأخرى .

أما آدم سميث (١٧٧٦) وبقية الاقتصاديين التقليديين الذين سادت أفكارهم إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر، فكانوا يكتبون فى ظل ظروف مختلفة تماماً .كانوا كلهم تقريبا من البريطانيين ، وكانت سياسة حرية التجارة المقترنة بحد أدنى من التدخل الحكومي تلائم بوجه خاص المصالح البريطانية فى ذلك الوقت ، بالنظر إلى تفوق بريطانيا الاقتصادى تفوقاً ملحوظاً على سائر الدول ، وأن مشروعات البنية الأساسية التى كان يجب أن تقوم بها الحكومة قد تم إنجازها .

من ناحية أخرى كان كارل ماركس الذى كتب أساسا فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر، يمثل تياراً مضاداً تماماً لمصالح المؤسسة السائدة بحيث لم يكن من الممكن أن يكون لأفكاره أثر يذكر على السياسات الاقتصادية المطبقة بالفعل ، ولكن كتاباته كانت تعكس انتماءه وتحيزه لثقافته وعصره مثلما كانت تعكسهما كتابات الاقتصاديين التقليديين .فبالرغم من كل ما وجهه من نقد عنيف للنظام الرأسمالى فإن كل هذا لم يمنعه من اعتبار «النمط الرأسمالى فى الإنتاج » والمؤسسات الرأسمالية ، مرحلة حتمية من مراحل تطور النظام الاجتماعى فى العالم ككل .كان هناك فى نظره طريق واحد للنمو ، لابد للجميع أن يسلكوه ، شاءوا أم أبوا ، وكانت «الرأسمالية» ، كما عرفتها أوروبا ، خطوة أساسية من الخطوات الحتمية على هذا الطريق ، يعقبها نظام غامض المعالم سُمّى بالاشتراكية ، وهو بدوره نظام حتمى لا مفر للإنسانية من الوصول إليه .

تلت ذلك نحو خمسة وسبعين عاماً (١٨٧٠ – ١٩٤٥) تعرض فيها موضوع النمو الاقتصادى والتنمية لدرجة عالية من الإهمال من جانب الاقتصاديين .وليس من الصعب تفسير هذا الإهمال .

فقد شهدت الدول الأوروبية ، لعدة عقود بعد ظهور كتابات ماركس وانجلز الأساسية ، نمواً اقتصادياً سريعاً أدى بالاقتصاديين إلى اعتبار هذا النمو السريع شيئاً بديهياً لا يستلفت النظر ولا يستحق أن يوجه لبحثه جهد خاص أو أن يكوّن جزءاً مستقلاً من علم الاقتصاد .أما عن بقية مناطق العالم ، فقد خضعت الواحدة منها بعد الأخرى ، في نفس هذه الفترة ، للحكم الاستعماري الأوروبي ، الأمر الذى لم يكن يناسبه ، بدوره ، إثارة موضوع التنمية الاقتصادية لهذه البلاد .كان سبب إهمال الموضوع ، فى هذه الحالة الأخيرة ، ليس هو أن التنمية الاقتصادية اعتبرت شيئاً بديهياً ومفروغاً منه ، بل على العكس بالضبط ، كان السبب هو أن هذه التنمية الاقتصادية لم تبد فى نظر الدول الاستعمارية ، شيئاً مرغوباً فيه .كانت هناك بالطبع مناقشات وكتابات حول أفضل سبل «إدارة المستعمرات» ، ولكن هذا كان شيئاً مختلفاً جداً عن موضوع التنمية الاقتصادية كما نفهمه اليوم .إن الإدارة الجيدة للمستعمرات قد تتطلب إقامة خزانات للمياه وسدوداً ، أو حفر قنوات للرى أو بناء وتوسيع الموانىء ، ولكنها لم تكن تتطلب استثماراً فى الصناعة أو التعليم أو تدريب العمال .كان أى شئ

من شأنه رفع مستوى الأجر الحقيقى يمكن أن يعتبر من عناصر التنمية الاقتصادية ، ولكنه يتعارض فى أغلب الأحوال ، مع أهداف الإدارة «الكفء» للمستعمرات .كذلك فإنه قد يكون من عناصر هذه الإدارة الكفء للمستعمرات ترسيخ الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية (بالمعنى الذى نفهمه الآن) تكاد أن تكون مستحيلة ، إذ يقف فى طريقها بعض العقبات الكؤود ، مثل العداء الكامن فى نفوس شعوب المستعمرات تجاه أى تغيير ، ومثل انتشار بعض المعتقدات والعادات المعطلة للنمو الاقتصادى ، أو حتى طبيعة المناخ السائد .كان من الملائم إذن أن يطلق على شعوب هذه المناطق من العالم الخارجة عن المناطق المأهولة بالأوروبيين ، اسم الشعوب « البدائية أو المتأخرة » (primitive - backward) ، وهما وصفان يتضمنان الإيحاء بأنه يكاد أن يكون من المستحيل لهذه الشعوب أن تلحق بشعوب العالم المتمدينة .

* * *

من المدهش كيف تغير كل هذا فجأة بعد الحرب العالمية الثانية. فبين ليلة وضحاها أصبحت التنمية أكثر الموضوعات الاقتصادية شيوعاً وجاذبية .بدأت تشيع فجأة فكرة أن حدوث التنمية

الاقتصادية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ليس فقط من الأمور المرغوب فيها بشدة بل وشيئا ممكن التحقيق أيضاً .لم تعد ثمة عقبة من عقبات التنمية لا يمكن التغلب عليها واجتيازها :لا رسوخ بعض المعتقدات الدينية ولا شيوع بعض التقاليد المعادية للتغيير .أصبح إذن من بين المهام التى عهد بإنجازها إلى وكالة أو أخرى من وكالات تلك المنظمة الحديثة النشأة :هيئة الأمم المتحدة ، تحديد عناصر التنمية الاقتصادية ومتطلباتها والمساعدة فى تحقيقها فى «البلاد المتخلفة» ، حيث أصبح هذا هو الوصف المستخدم حينئذ للإشارة إلى تلك البلاد الفقيرة ، بدلاً من تلك الأوصاف الأقل تهذيبا ، «كالبدائية أوالمتأخرة » ، حيث يحمل هذا الاسم الجديد الإيحاء بأن هذه البلاد وإن كانت « متخلفة» الآن عن الركب ، فإن بمقدورها ، باتباع السياسات الملائمة ، اللحاق بالدول الأكثر تقدماً .هكذا أصبح التقدم الاقتصادى يعتبر مسألة نسبية ، تتفاوت الدول فى درجته ، وليس ، كما كان يعتبر من قبل ، شيئاً مقصوراً على بعض الشعوب المختارة .

لقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا التغيّر فى طريقة النظر إلى موضوع التنمية الاقتصادية فى السنوات اللاحقة للحرب العالمية

الثانية .فقيل إن السبب هو حصول البلاد المستعمرة على استقلالها الواحدة بعد الأخرى فى أعقاب الحرب ، وقيل إنه قيام الحرب الباردة وبزوغ منافسة سياسية واقتصادية جديدة بين الكتلتين الغربية والشرقية ، ولجوء كل منها إلى استخدام ما تقدمه من معونات اقتصادية للبلاد حديثة الاستقلال ، لترسيخ نفوذها فيها وتثبيت قدميها ، مما يؤدى كله ، بطبيعته ، إلى زيادة الاهتمام بموضوع «التنمية الاقتصادية فى البلاد الفقيرة» .

ولاشك أن هذه العوامل قد لعبت دوراً ، ولكن هذه الصياغة لا تشكل فى رأيى الصياغة الدقيقة لأهم الأسباب الكامنة وراء نشوء هذا الاهتمام المفاجئ بموضوع التنمية الاقتصادية .أفضل من هذا وأكثر صراحة ووضوحاً أن نقول إن السبب هو أن النظام الاستعمارى القديم قد حل محله نظام جديد ، حيث لا تزال بواعث الاستعمار التقليدية قائمة ومهمة ، ولكن مع تغير جذرى فى الأهمية النسبية التى يحتلها كل من هذه البواعث .نعم ، لازال الحصول على المواد الأولية الرخيصة ، وعلى قوة العمل البخسة ، وعلى مجالات جديدة مجزية لاستثمار فوائض رؤوس الأموال ، لازالت هذه من بواعث العلاقة الجديدة بين البلاد الأكثر والأقل تقدما .ولكن

الأهمية النسبية للحصول على أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع المنتجة فى البلاد المتقدمة اقتصادياً ، قد زادت بشدة .كذلك حدث تغير مهم فى طبيعة هذه المنتجات التى أصبحت تبحث عن أسـواق أوسع .فبدلاً من تلك السلع البسيطة نسبياً كالمنسوجات التى كانت الدول الاستعمارية القديمة (كبريطانيا وفرنسا) ترغب فى تصريفها خارج حدودها ، ظهرت الآن أنواع عديدة من السلع الاستهلاكية والرأسمالية التى يُرغب أيضاً فى تصريفها خارج الحدود ، من السيارة الخاصة والمشروبات الغازية وأدوات التجميل إلى الأسلحة ومختلف أنواع المعدات والآلات .إن هذا التغير الذى طرأ على الأهمية النسبية لهذا الباعث (تسويق فوائض السلع) بالمقارنة بالبواعث الأخرى (الحصول على مادة أولية وعمل رخيص وفتح مجالات جديدة لاستثمار فوائض رؤوس الأموال) ، وهو تغير كان لابد أن يحدث مع تطور القدرة الإنتاجية فى البلاد المتقدمة اقتصاديا ، أدى إلى تغير هو أقرب إلى الثورة فى طريقة التفكير فى مستقبل هذه البلاد «الحديثة الاستقلال» . لقد أصبح تحقيق زيادة فى متوسط الدخل فى هذه البلاد ، ليس فقط أمراً مرغوباً

فيه بل أصبح شرطاً متزايد الأهمية لاستمرار تحقيق معدل مرتفع للنمو فى داخل الدول المتقدمة نفسها .ولكن ، إذا كان الأمر كذلك ، فإن القول القديم بما يشبه استحالة التنمية فى البلاد المتأخرة لم يعد ملائما ولا يجوز ترديده ، بل أصبح أكثر ملاءمة بكثير الآن ، التدليل على مزايا وإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذه البلاد ، فضلاً عن تغيير اسمها نفسه .وإلى جانب هذه الزيادة فى متوسط الدخل ، فإن من المفيد أيضاً ، بل وكثيرا ما يكون ضروريا، أن تتناول هذه البلاد حديثة الاستقلال جرعة ما من «التغريب» ، إذ أن المستهلك الكفء لكثير من هذه السلع المطلوب تصريفها ، لابد أن يكتسب من الميول والعادات ما يتفق مع اس [illegible]لاك هذه السلع ، وهى ميول وعادات قريبة للغاية ، إن لم تكن هى نفسها ، من الميول والعادات الشائعة فى الغرب .بعبارة أخرى: إن الزبون الجيد لا يكفى أن تتوافر فيه القدرة الشرائية ، بل لابد أيضا أن يتوافر فيه الذوق الملائم والعادات النفسية الملائمة.

«ترتب على ذلك أن «التنمية» كان لابد لها أن تعطى تعريفا يتضمن ، ليس فقط زيادة متوسط الدخل ، بل وأيضاً ما يعنى أن

تصبح الأمة المطلوب تنميتها ، بدرجة أو بأخرى «شبيهة بالغرب» .
لا هذا ولا ذاك كان أمراً شائعاً ، أو حتى مذكوراً ، فى الأيام الخالية ، بل على العكس كانت الثقافات السائدة فى البلاد المستعمَرة تعتبر وكأنها من قبيل الحالات «الميئوس منها» ، سواء فيما يتعلق بتحقيق التقدم الاقتصادى السريع أو باكتساب العادات الغربية فى التفكير والسلوك .الآن تغيرت اللهجة المستخدمة بما يتلاءم مع طريقة مخاطبة زبون مهم :إنه الآن يقال له إن التطور والتقدم أمران ممكنا التحقيق ومرغوب فيهما ، وإن كانا يتطلبان اكتساب بعض العادات الجديدة فى السلوك والتفكير .

يجب أيضاً أن يراعى فى هذه الزيادة التى سوف تتحقق فى متوسط الدخل ، ألا يجرى توزيعها على الناس بدرجة عالية من المساواة .ذلك أن المساواة وعدالة التوزيع ، وإن كانت مفيدة فى تسويق السلع والخدمات الضرورية ، فإنها لا تفيد فى تسويق السلع الأكثر ترفا والأعلى ربحا .فمثلا إذا خفض بشدة حجم الفجوة القائمة بين مستويات الدخول العليا والدنيا ، فالأرجح ألا يبقى شخص واحد قادرا على شراء سيارة خاصة ، وإن كان الطلب سوف يزيد على وسائل المواصلات العامة .ولكن الاحتفاظ

بطبقة عليا متمتعة بامتيازات لا يتمتع بها غيرها ، بل وخلق هذه الطبقة خلقاً إن لم تكن موجودة بالفعل ، له مزايا إضافية عدا تلك المتمثلة في تسويق السلع الترفيهية ، من أهمها تسهيل تطبيق السياسات الاقتصادية الأكثر ملاءمة لمصالح القوى المسيطرة .فمن أجل ضمان استمرار الولاء من جانب الصفوة في داخل البلاد المتخلفة لابد أن يتعود أفراد هذه الصفوة على نمط من الحياة لا يمكن استمراره إلا باستمرار نوع معين من العلاقات بين هذه البلاد المتخلفة والقوى الخارجية .

إذا كان كل هذا صحيحا فإنه لا يبقى شئ يدعو للدهشة والاستغراب في الطريقة التى جرى بها خلال العقود القليلة التالية للحرب العالمية الثانية ، تحديد ما تعانى منه البلاد المتخلفة من مشكلات ، وصياغة أهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف .إن من المهم أن نتبين أنه لم يكن هناك أى شئ حتمى أو بديهى وواضح بذاته فيما انتشر فى هذه الفترة من أفكار ونظريات عن التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة .إن مشكلات هذه البلاد وأهدافها كان من الممكن تحديدها وصياغتها بطرق متنوعة ، ومختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك التى جرى بها تحديدها بالفعل ، ومن ثم كان من

الممكن أيضا الإيصاء بسياسات مختلفة تماما تتعلق بما يجب على هذه الدول أن تصنعه .

فعلى سبيل المثال ، بدلا من أن تحدد المشكلة الأساسية بأنها عجز شرائح كبيرة من السكان عن إشباع بعض من أهم الحاجات الإنسانية وأكثرها وضوحا وبديهية ، فضّل أن تحدد المشكلة على هذا النحو الغريب وغير المباشر :انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل .ترتب على ذلك أن جرى تحديد الهدف بأنه رفع متوسط الدخل للدولة ككل ، على الرغم من أن من الممكن جداً، كما بينت بالفعل خبرة الخمسين سنة الماضية ، أن يزيد متوسط الدخل فى دولة ما زيادة كبيرة دون أن يتحقق تقدم يذكر نحو حل هذه المشكلة الأساسية ، وهى عجز شرائح واسعة من السكان عن إشباع بعض حاجاتهم الضرورية .كذلك فإنه متى تمت صياغة المشكلة على أنها «انخفاض متوسط الدخل» ، جرى ضم كل البلاد التى تشترك فى هذه الخصيصة فى مجموعة واحدة سميت « بالبلاد المتخلفة» ، بصرف النظر عن الفوارق الشاسعة فيما بينها فى الخصائص الثقافية والتجارب التاريخية ، ونوع الآمال والطموحات، بل وحتى فى الظروف والموارد الاقتصادية .إن هذا المسلك لا يختلف كثيراً

عما يمكن أن يحدث لو جئنا بعدد من الأشخاص الذين يعانى كل منهم مرضاً نفسياً مختلفاً عما يعانى منه الآخرون، فعرضناهم على طبيب نفسى خائب لا خبرة لديه إلا بمرض نفسي واحد ، فعاملهم جميعاً على أنهم مرضى بهذا المرض، ووصف لهم جميعاً نفس الدواء.

لا عجب إذن أن وجدنا « اقتصاديي التنمية» ، وقد أخذوا فى البحث عما يمكن اعتباره« خصائص مشتركة» ، بين البلاد المتخلفة جميعاً ، يقدمون إلينا قائمة تتضمن خصائص عديدة ولكنها كلها ليست فى الحقيقة إلا مزيداً من شرح وتوضيح نفس تلك الخصيصة الوحيدة التي اختاروها ابتداء وهي :انخفاض متوسط الدخل .ذلك أنه متى كان متوسط الدخل منخفضاً كان بإمكانك أن تكتب كتاباً عن« الخصائص المشتركة للدول المتخلفة» ، دون أن تكلف نفسك عناء استقصاء كيف يعيش سكان هذه الدول بالفعل ، أو محاولة معرفة حقيقة المشكلات التي يعانون منها .

الطريف في الأمر أن هذه القائمة الطويلة «للخصائص المشتركة» التى لم تكن فى الحقيقة أكثر من تحصيل الحاصل ، لم يحدث أن تتضمن قط تلك الخصيصة الوحيدة الشيقة ، وهي شيقة

أكثر من غيرها لأنها ليست مجرد تحصيل حاصل أو مجرد تعبير آخر عن انخفاض متوسط الدخل ، ولأنها قد تلقى ضوءاً مفيداً على أحد الأسباب الأساسية لانخفاض متوسط الدخل ، وأقصد بها خضوع هذه البلاد جميعا (أو باستثناءات قليلة للغاية) لتجربة تاريخية مشتركة وهى الاستعمار .

فإذا نحن نظرنا الآن نظرة شاملة إلى ما ساد من أفكار عن التنمية والتخلف فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قد يخيل للمرء وكأن مجموعة من المفكرين أوكلت إليهم مهمة التأمل فى مستقبل العالم بعد انتهاء الحرب ، وعلى الأخص مستقبل ذلك الجزء من العالم الذى تم تحريره أو كاد أن يتم تحريره من الاستعمار البريطانى أو الفرنسى ، فنظروا إلى هذا الجزء من العالم من خلال منظار لوّنته مصالح القوى العظمى الجديدة التى تسلمت تقاليد الزعامة بمجرد انتهاء الحرب ، وأقصد فى الأساس الولايات المتحدة الأمريكية .هذه النظرة الجديدة إلى هذا العالم المتخلف ، جرى بالفعل إعلانها على العالم بأسره بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب ، من خلال عدد من التقارير التى حازت شهره واسعة وعرفت بأنها تقارير صادرة من «مجموعة من الخبراء Group of Experts قامت باختيارهم هيئة الأمم المتحدة.

ابتداء من هذا الوقت فصاعداً استمر الاقتصاديون ، سواء منهم المنتمون إلى دول العالم «المتقدم» ، والمنتمون إلى عالم «أقل تقدماً » ، فى ضم شعوب القارات الثلاث ، أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فى كتلة واحدة عرفت باسم «شعوب الدول المتخلفة» ، يجمع بينها سمة أساسية هى «انخفاض متوسط الدخل» ، وأضيف إليها عدد كبير من السمات الأخرى سميت باسم «الخصائص المشتركة للدول المتخلفة» ، والتى لم تكن تزيد فى الواقع عن تكرار القول بانخفاض متوسط الدخل بصورة أو بأخرى.

كما اعتبر أن هذه الدول كلها لها هدف واحد أساسى هو رفع متوسط الدخل بأمل اللحاق بمستوى المعيشة السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية .أما السمات العديدة الأخرى فى الثقافة والتقاليد ، التى تختلف فيها هذه البلاد فيما بينها اختلافاً كبيراً ، فقد تم تلخيصها فى اعتبار هذه الثقافات والتقاليد مجرد «عقبات» معطلة لتحقيق النمو السريع فى متوسط الدخل .وهكذا اعتبرت ثقافات بأسرها ، وهى التى تسبغ على حياة أصحابها أى قيمة أو معنى ، مجرد «عوائق» فى طريق النمو الاقتصادى ، بما تتضمنه

هذه النظرة من إيحاء قوى بأن هدف اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية يتطلب تحقيقه اتخاذ إجراءات وسياسات لا تتعلق فقط بالجوانب الاقتصادية لحياة هذه الشعوب بل وأيضاً بسائر نواحى الحياة الثقافية بالمعنى الواسع للثقافة ، الذى يشمل التقاليد والعادات والعقيدة الدينية والعلاقات الاجتماعية ومختلف أنماط السلوك.

ومن أجل إضفاء المشروعية على هذا الهدف ، جرى الزعم بأن هذا اللحاق بمستوى المعيشة السائد فى الدول المتقدمة ، يمثل مطامح هذه الشعوب وآمالها ، التى افترض أنها تعانى وتشعر بالعذاب من جراء قيامها باستمرار بمقارنة متوسط دخلها المنخفض ، بذلك المستوى العالى لمتوسط الدخل السائد فى الدول الأخرى الغنية ، أى من جراء إدراكها لحجم الفجوة التى تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول .هذا العذاب المفترض هو ما أطلق عليه اسم ثورة الآمال الصاعدة «Revolution of Rising Expectations » ولكن هذا التصوير للأمور لم يكن إلا تصويراً مزيفا للحقيقة ، إذ لم يكن إلا انعكاساً لبعض المصالح الخارجية مقترنة بآمال شرائح صغيرة للغاية من سكان هذه البلاد «المتخلفة» ، فى أن تحيا حياة شبيهة بحياة الدول الأكثر ثراء ، فإذا

بمشاعر صفوة صغيرة وآمالها يجرى تعميمها فتعتبر هى مشاعر وآمال شعوب هذه الدول بأسرها ، بينما الغالبية العظمى من هذه الشعوب نادراً ما تطمح فى أكثر من الحصول على غذاء لائق بالآدميين ، ومياه صالحة للشرب ، وبعض الأشياء الأخرى الضرورية للحياة .

هذه المشكلة الحقيقية ، أى مشكلة «الفقراء» بمعنى الكلمة ، الذين يشكلون الغالبية الساحقة من سكان هذه الدول المتخلفة ، جرى التعبير عنها تحت عنوا ن «مشكلة التوزيع » ، وكأن مستوى معيشة الفقراء لا يمكن أن يرتفع إلا إذا ارتفع أولاً مستوى معيشة الأثرياء .ولكن الأسوأ من هذا أنه حتى قضية «التوزيع» هذه كثيراً ما كان يجرى استبعادها من النقاش باعتبارها أقل أهمية بكثير من قضية رفع متوسط الدخل للدولة ككل .وقد بُرِّر هذا الاستبعاد بنظرية شهيرة عرفت باسم نظرية التساقط "Trickle-down Theory' ومقتضاها أنه لابد أن يحدث عاجلا أو آجلا ، كما حدث بالفعل فى تاريخ الدول المتقدمة ، أن تتساقط ثمرات النمو فتصل إلى أيدى الفقراء ، حتى لو حدث

واقتصر الفوز بها ، فى البداية ، على الأثرياء .ولكن هذه النظرية تجاهلت أن الظروف السائدة اليوم فى الدول الفقيرة مختلفة أشد الاختلاف عن الظروف التى سادت فى الدول المتقدمة عندما كانت تحقق معدلات النمو العالية ، وأن هناك من الظروف ما قد يعوق تكرار ظاهرة «التساقط» هذه لفترة أطول من اللازم .وعلى أى حال ، فإن انقضاء ما يقرب من نصف قرن من بذل الجهود لتحقيق النمو السريع لمتوسط الدخل ، دون أن نرى درجة كبيرة من « التساقط» فى الدول المتخلفة ، لم يكن كافيا لإقناع اقتصاديى التنمية بضرورة التخلى عن إيمانهم بهذه النظرية .

هذا الاعتقاد بأن مستقبل الدول المتخلفة سوف يكون مجرد صورة أو أخرى ، ولو مع اختلافات طفيفة ، لما حدث فى الماضى فى البلاد التى أصبحت الآن متقدمة ، استمد دعما قوياً من ظهور وشيوع نظرية المؤرخ الاقتصادى الأمريكى والتر روستو W.Rostow والمعروفة باسم «مراحل النمو الاقتصادى » . ذلك أنه إذا ثبتت صحة القول بأن النمو الاقتصادى له مراحل حتمية لابد أن تمرّ بها أى دولة من الدول ، فإن تحقيق التنمية فى البلاد

المتخلفة يغدو وكأنه مجرد مسألة وقت ، ولابد أن تلحق هذه الدول عاجلاً أو آجلاً ، بالدول التى سبقتها فى هذا المضمار .لقد جرى هنا أيضاً ضم تجارب تاريخية متنوعة غاية التنوع ، ومختلفة أشد الاختلاف ، من تجارب بريطانيا والولايات المتحدة ، إلى تجارب روسيا واليابان ، لكى تكوّن مرحلة أو أخرى من «مراحل» النمو الاقتصادى ، تسمى إحداها « بمرحلة الانطلاق (Take-off) » وأخرى باسم « مرحلة الإعداد للانطلاق» (prconditions of take - off) وهكذا ، لمجرد أن هذه التجارب تشترك فيما بينها فى بعض السمات السطحية جداً ، كارتفاع متوسط الدخل ، أو ارتفاع معدلات الاستثمار ، وبغضّ النظر عن اختلافات مهمة بين هذه التجارب مثل اختلافها فى حجم الدور الذى لعبته الدولة ، أو فى طبيعة المؤسسات الاجتماعية أو أنماط السلوك والثقافة السائدة ... الخ .

كذلك فإن هذه النظرية (نظرية مراحل النمو) تجاهلت تلك الحقيقة البسيطة وهى أن الدول المتخلفة لا يمكن أن تكرّر التجارب الماضية للدول المتقدمة فيما عدا تلك المظاهر السطحية المتعلقة بارتفاع معدلات النمو والاستثمار ، وذلك لسبب واحد بسيط على

الأقل ، وهو أن هذه البلاد المتقدمة الآن ، لم تخضع قط ، في تاريخها الحديث» أي طوال القرنين الماضيين ، لظاهرة الاستعمار ، ولم يجر استغلالها على النحو الذي حدث أو يحدث للدول المسماة اليوم بالمتخلفة ، كما أن تلك البلاد المتقدمة لم تجد نفسها مضطرة لتحقيق التنمية السريعة وهي محاطة بمجموعة من الدول الأكثر تقدما منها بكثير.

ومع كل هذا ، فإن هذه المثالب الواضحة في نظرية روستو لم تكف لحرمانها مما تمتعت به من رواج وشهرة طوال عقد كامل على الأقل ، هو عقد الستينات ، وليس من الصعب في الحقيقة تفسير هذا الرواج .فمن ناحية ، كانت نظرية روستو تعكس الشعور العام بالتفاؤل الذي ساد خلال الخمسينات والستينات والذي كان ، إلى حد كبير ، نتيجة ما تحقق للغرب خلال هذين العقدين من معدلات غير مسبوقة للنمو الاقتصادي .ولكن هذه النظرية كان لها أيضا دور ترسيخ الاعتقاد لدى شعوب الدول المتخلفة بإمكانية لحاقها بدول الغرب المتقدمة. ، فضلاً عن أنها كانت تتضمن حجة مقنعة في صالح منح المعونات الأجنبية وفي صالح قبولها ، إذ أنها تقول لمانح المعونة أنه بتقديمه هذه المعونة يؤدي وظيفة مفيدة للغاية هي

نقل الدولة المتلقية للمعونة من مرحلة متدنية إلى مرحلة أعلى من مراحل النمو الاقتصادى ، كما تعطى للدولة المتخلفة عذراً يمكنها به أن تبرر طلبها وأخذها المعونة ، وهو أنها إنما تقترض الآن فقط ريثما تنتقل إلى مرحلة أعلى من النمو يمكنها فيها بسهولة أن تسدد ما عليها من ديون .وبالإضافة إلى كل ذلك كان العنوان الفرعى «بيان غير شيوعى » الذى كتب تحت العنوان الأصلى لكتاب روستو «مراحل النمو الاقتصادى» ، يجعل الكتاب أداة مفيدة من أدوات الحرب الباردة التى كانت رحاها دائرة فى ذلك الوقت.

شاع الاعتقاد أيضاً ، خلال الخمسينات والستينات ، بأن العامل الأساسى من بين عوامل التنمية الاقتصادية ، هو توفر رأس المال ، بل كان تعبير « تراكم رأس المال» كثيراً ما يستخدم وكأنه مرادف لتعبير التنمية الاقتصادية ، كما اعتبرت ندرة رأس المال العائق الأساسى فى وجه هذه التنمية .كان نموذج هارود ودومر (Harrod / Domar) من بين أكثر نماذج التنمية شيوعاً ورواجاً فى هذين العقدين ، وفى هذا النموذج كان معدلا الادخار والاستثمار يحتلان مركز الصدارة ، بينما يقف وراءهما

على استحياء المعامل الحدى لرأس المال / الناتج .ودرج الاقتصاديون فى مختلف بلاد العالم المتخلف ، الذين عهدت إليهم مهمة إعداد الخطط الاقتصادية الخمسية ، على معاملة نموذج هارود / دومر بدرجة من الاحترام والتبجيل تشابه ما كانت تحظى به التعاويذ السحرية فى العصور القديمة .فاعتبر أن معدل النمو « يتوقف على» معدل الادخار ، فإذا افترضنا أن المعامل الحدى لرأس المال/ الناتج ثابت ، فإن الدولة سوف تتوقف درجة نجاحها فى تحقيق النمو الاقتصادى السريع على درجة نجاحها فى تعبئة رأس المال .إن هذا ليس بالطبع أكثر من تحصيل حاصل ، أى مقولة واضحة بذاتها ، فهى لا تزيد على أن تشرح ببعض التفصيل ما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادى نفسه ، دون أن تضيف أى شئ جديد ، ومن ثم لا يمكن أن تكون أكثر من بديهية . نعم ، إن بعض الأقوال الصحيحة بالبداهة والتى لا تقول أكثر من تحصيل الحاصل ، يمكن أن تكون مفيدة ، مثلها فى ذلك كلّ النظريات الرياضية ، ولكنها من الممكن أيضا أن تكون مضللة ، وذلك إذا صيغت على نحو يتضمن وضع التأكيد على عوامل لا تستحق أو ليس من المفيد التأكيد عليها .صحيح أن تراكم رأس المال شرط

ضرورى من شروط التنمية ، ولكن قد يكون من الأفيد والأجدر فى حالة كثير من البلاد المتخلفة وضع تأكيد أكبر على عوامل أخرى من عوامل التنمية ، كإصلاح نظام التعليم مثلا ، أو القضاء على الفساد ، أو تحقيق درجة أعلى من الاستقلال السياسى الحقيقى أو من الاستقلال الاقتصادى ... الخ .لقد أشار الأستاذ هانز سينجر (Hans Singer) بحق ، وهو بصدد الحديث عن نموذج هارود /دومر ، إلى أن المرء يستطيع أن يستبدل برأس المال ، فى معادلتهما ، أى شئ آخر ، ولو كان مثلا ورق الكتابة ، وتظل المعادلة صحيحة مع ذلك ، فيصبح من الجائز القول أن معدل النمو الاقتصادى في دولة ما ، يتوقف على كمية أوراق الكتابة التى يمكن لهذه الدولة تعبئتها ، بالإضافة إلى المعامل الحدى لأوراق الكتابة / الناتج ، بدلا من المعامل الحدّى لرأس المال / الناتج .على أن هذا لم يمنع نموذج هارود /دومر من تحقيق تلك الدرجة المدهشة من الذيوع والانتشار، ربما أيضاً بسبب ما كان يعكسه هذا النموذج من شعور عام بالتفاؤل في ذلك الوقت ، وبما كان يدعم هذا النموذج من الاعتقاد بسهولة تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، وبأن المعونات الأجنبية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى تحقيقها .

إن ما قد يبعث فينا اليوم درجة أكبر من الدهشة هو ما كان شائعا فى الكتابات الاقتصادية فى تلك الأيام ، من الاعتقاد بأهمية دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة .كان الجميع تقريبا ، بما فى ذلك البنك الدولى نفسه وصندوق النقد الدولى ، متفقين خلال الخمسينات والستينات ،على أن للدولة دورا مهما فى دفع عجلة التنمية فى الدول المتخلفة اقتصاديا .كان التخطيط الاقتصادى ، بما فى ذلك حتى «التخطيط الشامل» ، يحظى فى ذلك الوقت بقبول عام وتأييد ، ومن ثم كانت كلمة «التخطيط» أبعد ما تكون عن إثارة الشعور بالنفور والاحتقار الذى تثيره اليوم .كانت تتردد فى كتابات التنمية فى ذلك الوقت مناقشة نظريات من نوع نظرية «الدفعة القوية » لروزنشتاين رودان .(The Big Push, Rosentein-Rodan)

ونظرية الجهد الأدنى الحسّاس» لليبنشتاين (The Mini-mum Critical Effort , Leibenstein).

ونظرية النمو المتوازن لآرثر لويس وراجنار نيركسه (Bal-anced Growth, Arthur Lewis, R. Nurkse).

كانت كلها تتضمن صراحة أو ضمنا ، افتراض درجة عالية من تدخل الدولة .بل حتى سياسة الإحلال محل الواردات (Import Substitution) واستراتيجيات التنمية المعتمدة على الذات (Self-reliance)، كانت تعامل باحترام بل وأحيانا تحظى بالتأييد ، بينما كانت فكرة تحقيق التكامل الاقتصادى بين عدد من الدول المتخلفة ، كثيراً ما تعتبر من أكثر الوسائل فعالية فى دفع عجلة التنمية .

إن من غير المقنع بالمرة ، فى رأيى ، القول بأن كل هذه السياسات التى كانت تحظى بالرواج والتأييد فى الخمسينات والستينات ، كانت صالحة فى ذلك الوقت ثم فقدت صلاحيتها فيما بعد ، إذ الملاحظ أنه لم يكن الكثيرون يجرون مثل هذا التمييز فى ذلك الوقت ، ولا يجريه الكثيرون الآن .فالتدخل الحكومى مثلا كان فى ذلك الوقت يعتبره الكثيرون مفيداً للتنمية بصرف النظر عن المرحلة التى تجتازها الدولة ، وهذا التدخل يعتبر الآن مذموما فى كل زمان ومكان ، وكثيرون الآن يردون تعثر التنمية إلى التدخل الحكومى فى مرحلة سابقة .إنما يجدر بنا أن نبحث عن تفسير آخر لهذا التحول فى طريقة النظر إلى قضية التنمية وسياساتها ،

من النقيض إلى النقيض .قد يكون من بين التفسيرات الممكنة أن المعونات الأجنبية التى تمنحها الحكومات لحكومات ، كانت تلعب دوراً أهم بكثير فى تلك الفترة مما تلعبه الآن ، الأمر الذى جعل من المهم أن تلعب الدولة دوراً أكبر فى التنمية .من التفسيرات الممكنة أيضاً ظروف الحرب الباردة التى سادت فى الخمسينات والستينات واستعداد كل من القوتين العظميين لقبول ظهور حكومات وطنية قوية فى دول العالم الثالث ، طالما أنها تعلن حيادها فى الحرب الباردة الدائرة فلا تنحاز للقوة العظمى الأخرى ، الأمر الذى سمح بدوره بقيام حكومات العالم الثالث بدور مهم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .من الممكن أيضاً أن يكون من أسباب هذه الظاهرة ، ظاهرة قيام الدولة فى كثير من بلاد العالم الثالث بدور مهم فى الاقتصاد خلال الخمسينات والستينات ، أن حركات الاستثمار الأجنبى الخاص ، كانت تجرى فى الأساس فيما بين الدول المتقدمة نفسها ، خلال تلك الفترة التى شهدت إعادة بناء ما دمرته الحرب فى أوروبا واليابان ، ثم ظهور واشتداد الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى فيما بين دول أوروبا الغربية ، مما جعل الاستثمار فى هذه البلاد أكثر ربحية من الاستثمار فى دول العالم الفقير .إن

الظروف الآن مختلفة جداً فى كل هذه الأمور عما كانت عليه خلال الخمسينات والستينات ، ومن ثم فإن الأفكار والنظريات قد تغيرت بدورها .ولكن قبل أن نلقى بنظرة على الحالة الراهنة لكتابات التنمية ، من الشيق أن ننظر إلى تلك الحقبة الغريبة التى تفصل بين الخمسينات والستينات والحقبة الراهنة ، وأقصد بهذه «الحقبة الغريبة» عقد السبعينات ، الذى يبدو وكأنه لا ينتسب لا لتلك الفترة التى سمَاها البعض «العصر الذهبى لاقتصاديات التنمية» ، ولا للفترة الراهنة التى شهدت بداية انحسار الفكر التنموى بأسره .

* * *

خلال فترة تقل عن العشر سنوات ، وتمتد بين أواخر الستينات وأواخر السبعينات ، بدا وكأن بعض الكلمات الصادقة عن تنمية البلاد الفقيرة قد بدأ البعض بالبوح بها بعد صمت طويل .ظهر مثلا ، خلال تلك الفترة ، كتاب يحمل عنوان « بداية مزيفة فى القارة الأفريقية« A False Start in Africa »، ثم تتابعت الكتب التى تحمل نفس الرسالة وتعبر عن نظرة مختلفة تماماً ، عما ساد فى العقدين السابقين ، إلى قضية التنمية.

كان الشعور قد بدأ يتزايد قوة بأن خطأ جوهرياً قد شاب تجارب التنمية خلال العقدين التاليين لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبأن الحكومات الوطنية التى تسلمت مهمة الحكم فى كثير من بلاد العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال السياسى ، لم تكن فى الحقيقة بأفضل كثيراً من الحكم الاستعمارى الذى سبقها .فقد ظهر أن الفساد والحوافز الأنانية للممسكين بالسلطة أدى إلى تبديد كميات لا يستهان بها من رأس المال الذى كان يمكن أن يوجه إلى التنمية فوجه في اتجاهات أخرى ، ومن ثم ظهر أن من الخطأ الاسترسال فى الظن بأن هذه البلاد لا تحتاج لتحقيق التنمية إلى أكثر من تعبئة المزيد من الأموال أو رفع معدلات الاستثمار أو الحصول على كميات أكبر من المعونات الأجنبية .من ناحية أخرى أشار عدد آخر من الكتاب ، بحق أيضاً ، إلى خطأ الاعتقاد السائد بأن ما تمر به الدول المتخلفة ليست إلا مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى التى سبق أن اجتازتها الدول المتقدمة . من هؤلاء الاقتصادى الارجنتينى أندريه جوندار فرانك Ardre) Gunder Frank) الذى نشر كتابا بعنوان « تنمية التخلف»

(De Velopment of Underdevelopment) حــــاز
نجاحاً كبيراً وشهرة واسعة ودشّن كمية ضخمة من الكتابات تنتمى
إلى مدرسة جديدة عرفت باسم «مدرسة التبعية» "De pen-
dency School") كان من بين أهم مقولاتها أنه لا يمكن فهم
ظاهرة الفقر فى البلاد المسماة بالمتخلفة إلا فى ضوء تاريخ
العلاقات التى سادت بين هذه البلاد . والبلاد المتقدمة اقتصاديا ،
وأن هذه العلاقات غير السعيدة هى التى جعلت من الحالة الراهنة
للتخلف ليست مجرد «مرحلة» من مراحل التنمية ، بل حالة فريدة
من نوعها ، ويائسة للغاية ، مما لا يمكن وضع حد له إلا بإنهاء هذه
العلاقات البائسة بدورها بين البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة .

كان من نتائج هذا أن تعرضت نظرية روستو ، التى كانت تتمتع
بالاحترام والرواج فى الستينات ، للنقد اللاذع والتفنيد ثم الإهمال
خلال هذه الحقبة من السبعينات .والأهم من ذلك ما تعرض له
هدف زيادة متوسط الدخل ، باعتباره الهدف الأساسى من عملية
التنمية ، من نقد وتجريح خلال نفس الفترة ، والبحث الجاد عن
بديل يحل محلّه .حدث كذلك أن بدأ ردّ الاعتبار لهدف إعادة توزيع

الدخل بعد ربع قرن من النمو السريع الذى لم يبد أن كان له أثر ملموس فى تحسين أحوال نسبة عالية من الفقراء .كانت هذه هى الفترة التى روى فيها القول الطريف التالى منسوبا لرئيس سابق لدولة البرازيل « إن البرازيل تبدو اقتصاديا فى أحسن حال ، ولكن ليس هذا للأسف حال سكانها » . وقد تكرر التعبير عن نفس الفكرة ، بطريقة أو أخرى ، في كتاب أو تقرير بعد آخر مما ظهر في تلك السنوات .بل حتى البنك الدولي نفسه ، وجد نفسه مضطراً للمشاركة فى التعبير عن نفس هذه المشاعر والأفكار الحديثة .فى نفس الفترة أيضاً رفعت منظمة العمل الدولية (ILO) شعار إشباع الحاجات الأساسية (Basic Needs) مفضلة هذا المعيار على معيار متوسط الدخل ، واعتبرته هدفاً أجدر بالسعى له من هدف زيادة الدخل .كذلك شرعت منظمة العمل الدولية فى إرسال البعثات لعدد من الدول المتخلفة بغرض دراسة أداء هذه الدول لا فيما يتعلق برفع معدل نمو الدخل ، بل بخلق فرص جديدة ومجزية للعمل ، حيث اعتبر هذا الهدف هو الهدف الأجدر بالتحقيق حتى مع التضحية ببعض الزيادة فى معدل نمو الدخل .وكان من بين الاقتصاديين الروّاد فى السير فى هذا الطريق دادلى سيرز

وبول ســـتـــريتن (Paul Streeten) (Dudley Seers)
وفرانسيس ستيوارت (Francis Stewart)وريتشارد جولي
. (Richard Jolly)

بل لقد آثيرت فى هذه الفترة الشكوك ، ليس فقط حول ما إذا كان النمو السريع في متوسط الدخل هدفاً كافياً ، بل وحتى فيما إذا كان شيئاً مرغوباً فيه أصلاً .لقد ظل الاقتصاديون طوال العشرين السنة التالية لبداية الاهتمام بموضوع التنمية مسلمين بصحة ما قدمه الأستاذ آرثر لويس (Arthur Lewis) فـــى أوائل الخمسينات كإجابة على السؤال «لماذا التنمـــيـــة الاقتصادية؟»، واعتبروها الإجابة الصحيحة على سؤال ربما لم يكن هناك داع فى الأصل لإثارته .فى إجابته على هذا السؤال قال آرثر لويس إن رفع متوسط الدخل هو أمر مرغوب فيه ، لا لأنه يؤدى بالضرورة إلى زيادة سعادة الإنسان ، حيث أنه ليس بمقدورنا أن نقول شيئاً حازماً وعاماً عما يزيد سعادة الإنسان أو ينقصها ، وإنما لأن رفع متوسط الدخل يؤدى إلى توسيع دائرة الاختـيار المتاحة للإنسان .ولكن مع اقتراب الستينات من نهايتها، حين بدا

أن كل شئ أصبح مطروحاً للتساؤل من جديد ، نشر الأستاذ إزرا ميشان) (Ezra Mishan) كتابا سمّاه « تكاليف النمو الاقتصادي» (The Costs of Economic Growth)
وقدم فيه حججا قوية لتأييد القول بأن النمو الاقتصادى له آثار سلبية على سعادة الإنسان بل وحتى على الرفاهية الاقتصادية ، أى على الرفاهية المستمدة من السلع والخدمات المعروضة للبيع والشراء ، وذهب إلى حد القول بأن النمو الاقتصادى كثيراً ما يؤدى إلى تضييق دائرة الاختيار المتاحة للإنسان بدلاً من توسيعها إن الحجج التى قدمها ميشان ، ورددها وأضاف إليها آخرون ، بدت وكأنها تهم المجتمعات التى بلغت بالفعل مستوى عالياً من الرخاء والرفاهية ، أكثر بكثير ما تهم تلك المجتمعات التى لازالت فى أولى مراحل التنمية الاقتصادية .ومع ذلك فإن ما أطلقه ميشان من تحذيرات كان من شأنه أن ينبّه الجميع إلى ما تحمله التنمية الاقتصادية السريعة من محاذير وأخطار ، وأشاع ، على أية حال ، قدراً مطلوباً من الشك فى جدوى ذلك التسليم الأعمى بضرورة الإسراع ، بأى ثمن ، بمعدل النمو الاقتصادى الذى كان سائداً فى العقدين السابقين . بعد سنوات قليلة من ظهور كتاب ميشان ، نشر

شوماخر (E.F. Schumacher) «كتاباً أحدث دويا واسع النطاق باسم «الأصغر هو الأجمل» (Small is Beautiful) ، أشاع بدوره مزيداً من الشك في صحة الإيمان المطلق بجدوى رفع معدل النمو الاقتصادى ، مشيراً إلى القيم الإنسانية التى سوف تتعرض للزوال أو التهديد بسبب هذا النمو الاقتصادى السريع ، ومدشنا حملة قوية للدفاع عن «التكنولوجيا الملائمة» (appropriate technology) أى تلك التى لا تحمل تهديداً لهذه القيم .لا يمكن أن يكون من قبيل الصدفة المحضة أن تظهر ، فى نفس الوقت تقريباً ، كل هذه الانتقادات والاحتجاجات والتصحيحات للأفكار السائدة عن النمو الاقتصادى والتنمية ، وأن يعاصر هذه الأفكار أيضاً ظهور شاغل جديد ازدادت قوته شيئا فشيئا ، وأقصد بهذا الانشغال بالبيئة وملوثاتها ، وخطر التبديد المتزايد والتهديد لموارد الطبيعة ، اللذين يصاحبان النمو الاقتصادى السريع ، وما يحمله هذا النمو من تشويه «النوعية الحياة» (Quality of life) .

لابد إذن للمرء أن يتساءل عما يمكن أن يكون السبب فى ظهور كل هذه الأفكار فى الفترة الواقعة بين أواخر الستينات وأواخر

السبعينات ، ثم أن يصيبها كلها تقريباً (باستثناء الانشغال بقضايا البيئة) الذبول والضعف حتى كادت تتوارى تماماً مع بداية الثمانينات . ليس لدىّ بالطبع أي جواب جاهز وحاسم .كل ما يمكنني الجزم به هو أن ذلك الانحسار قصير العمر ، الذى أصاب هدف « زيادة متوسط الدخل» باعتباره المعيار الأساسى فى تقييم الأداء الاقتصادى ، لا يمكن أن يكون نتيجة لتغير عارض فى طريقة التفكير أو فى عبور بعض الأفكار الطارئة على أذهان بعض المفكرين أو الاقتصاديين .إن مثل هذا لا يصح أن يعتبر تفسيرا على الإطلاق ، فضلاً عن أنه يتعارض مع ما لاحظناه من قبل من العوامل التي أدت فى الماضى إلى صعود بعض النظريات الاقتصادية ثم سقوطها ، بما فى ذلك نظريات النمو الاقتصادى منذ عصر التجاريين .فإذا لم يكن لدينا ما نقدمه كتفسير واضح وحاسم فلا أقل من أن نشير إلى بعض ما كان يحدث فى العالم فى الفترة التى ظهرت فيها هذه الأفكار ، مما قد تكون له علاقة بهذه الظاهرة التى نحاول فهمها ، وهى ظهور هذه الأفكار وانتشارها .

ذلك أننا نلاحظ أن السنوات الأخيرة من الستينات وأوائل السبعينات كانت هى الفترة التى شهدت بزوغ حركة الشباب

والطلاب ، فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، احتجاجا على المجتمع الاستهلاكى من ناحية وعلى حرب فيتنام من ناحية أخرى .

إن مرور دول العالم الغربى بفترة لم يسبق لها مثيل من حيث معدلات النمو البالغة الارتفاع ، وتحقيقها لمستوى غير مسبوق من الرخاء والعمالة الكاملة ، يبدو وكأنه خلق حركة تضم أعداداً غفيرة من الناس الذين كانوا ينعمون بدرجة كافية من الفراغ ، وبمستوى عال من الدخل ، وبالطمأنينة إلى قدرتهم على الاحتفاظ بهذا وذاك، إلى حد سمح لهم بالتفكير والتأمل فى مساوئ المجتمع الاستهلاكى ، وبالتساؤل عما إذا كانوا قد دفعوا ثمناً عالياً للحصول على هذا المعدل المرتفع للنمو .لقد اتسمت تلك السنوات أيضا بدرجة عالية من الحساسية ومن التعاطف الإنسانى مع ضحايا النمو الاقتصادى السريع فى الغرب ، بما فى ذلك شعوب البلاد المتخلفة ، وكذلك الجنود الأمريكيين الذين فقدوا حياتهم فى حرب مشئومة وغير واضحة الجدوى ، فى فيتنام .

على أى حال فأيا كانت العوامل التى أدت إلى ظهور تلك الموجة المدهشة من التساؤل وإعادة طرح القضايا التى كانت تعتبر من قبل كمسلمات ، فإن ما حدث بعد ذلك من تغيرات مهمة فى الظروف

الاقتصادية والسياسية جعل من المحتم أن يوضع حد لهذه الموجة وأن تبدأ أفكار مختلفة تماما فى الشيوع والانتشار .فمع تكرار فترات الكساد الاقتصادى فى الغرب ، فى أعقاب صدمة ارتفاع أسعار البترول في ٧٣ / ١٩٧٤ ، ومع ارتفاع معدلات التضخم ، وارتفاع معدلات البطالة ، وزيادة الاتجاه من جانب الشركات متعدية الجنسيات إلى تصدير فرص العمالة إلى الدول ذات العمالة الرخيصة نسبياً فى الخارج ، كوسيلة لمواجهة ارتفاع معدلات الأجور في بلد المنشأ ، أُرغم صغار السن وكبار السن على السواء، على أن يطأطئوا رؤوسهم وأن يتخلوا عن مثاليتهم التى تحلوا بها فى سنوات أكثر رخاء .لقد بدأ يشيع هذا الاتجاه الجديد فى النصف الثانى من السبعينات ولكنه وجد من يعبّر عنه رسمياً مع بداية عهد الريجانية فى الولايات المتحدة والتاتشرية في بريطانيا . ومع السنوات الأولى من الثمانيات بدأ يشيع استخدام لغة جديدة تماماً ، ليس فقط للتعبير عن المشكلات الداخلية فى الدول الصناعية ، بل وأيضاً فى تشخيص مشكلات الدول المتخلفة ووصف العلاج لها .كانت هذه البلاد الأخيرة قد بدأت تسميتها باسم أكثر تهذيبا وأكثر مراعاة لاعتبارات المجاملة وهو اسم « الدول النامية»

(Developing countries) ، لا لأنهـا قـد أصـبـحت الآن تحقق معدلات أسرع في التنمية (فقد كان الواقع هو عكس هذا بالضـبط) بل لمجرد أنها قد أبدت ، فيما يظهر ، استعداداً أكبر مما أبدته في أي وقت مضى ، لتنفـيـذ كل مـا تطلب منهـا الدول الصناعية تنفيذه.

* * *

إذا نحن تأملنا الآن ما ظهر من كتابات عن التنمية الاقتصادية خلال العشرين سنة الماضية (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) فسوف نلاحظ أن هدف زيادة معدل النمو في متوسط الدخل قد عاد لاحتلال مركز الصـدارة الذي كـان يحـتله في بداية عـصـر الانشـغـال بموضـوع التنمية الاقتصادية .كذلك سوف نلاحظ أن فكرة «التساقط» (أي تساقط ثمرات النمو إلى أصحاب الدخول المنخفضة) قد استردت جزءاً كبيراً من الاحترام الذي كانت تتمتع به في تلك الفترة ، وإن كان التعبير عنها يظهر في صيغة مختلفة عن ذي قبل .فالشـائع الآن أنه لا شئ أفضل للفـقـراء من الزيادة السـريـعـة فـي مـتـوسط الدخل للدولة ككل ، ولا يكاد يكون هناك شئ آخـر يمكن عـمله لتحسين أحوالهم غير هذا .ومن أجل تحـقـيق هذه الزيادة في

متوسط الدخل، فلابد بالطبع من جرعات كبيرة من الاستثمار ، ولكن هذا يتوقف الآن على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة أكثر مما يتوقف على تدفق المعونات الأجنبية .هذا التدفق للاستثمارات الأجنبية الخاصة أصبح الآن هو ما يعتبر سر نجاح التنمية السريعة ، ومن أجل أن يتحقق هذا هناك شئ واحد لابد أن نفعله ، أو بعبارة أدق ، هناك شئ واحد يجب أن نمتنع عن فعله ، والمقصود بذلك أن نترك القطاع الخاص وشأنه ، دون أى تدخل من جانبنا بتوجيهه أو بتصحيح مساره أو فرض القيود عليه ، سواء كان القطاع الخاص محليا أو أجنبيا .إن من المدهش حقاً كيف استبعدت استبعاداً يكاد أن يكون تاماً من كتابات التنمية أى أفكار من نوع التخطيط الاقتصادى ، أو النمو المتوازن ، أو نظرية الدفعة القوية ، أو استراتيجية الإحلال محل الواردات ، أو التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول المتخلفة .هل يمكن أن تكون الحقيقة إذن أن طلاّب وأساتذة التنمية الاقتصادية كانوا يبددون وقتهم ووقتنا فيما لا طائل وراءه عندما كانوا يتناقشون ويتجادلون حول مثل هذه الأفكار والنظريات منذ ثلاثين أو أربعين عاماً ؟ إن ما نصادفه ونقرأه الآن ليس إلا تفسيرات صارمة ومتزمتة للغاية لأفكار

أدم سميث عن الحرية الاقتصادية وأفضلية الاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق التى تعتبر الآن هى غاية الحكمة الاقتصادية ومنتهى الصواب (على الرغم من أن بعض المتخصصين الأمناء فى تاريخ الفكر الاقتصادى يقولون إن ذلك الرجل العظيم ، أدم سميث، لم يقصد قط أن يذهب فى اتجاه الحرية الاقتصادية إلى المدى الذى ينسبونه إليه) . بل لقد وصل الأمر الآن إلى حد اعتبار اقتصاديات التنمية بأسرها وكأنها كانت من البداية غلطة كبيرة ، وأنه لم يكن ثمة فى الحقيقة أى حاجة لظهورها ، إذ أن الدول المتخلفة لم يكن عليها فى الواقع ، إذا أرادت الخروج من تخلفها ، إلا أن تطبق القواعد الثابتة فى علم الاقتصاد منذ أيام الاقتصاديين التقليديين وأصحاب النظريات التقليدية الحديثة (neo-classical) .

كان لابد ، مع ذلك ، أن تبتدع بعض المصطلحات الجديدة لوصف العلاج القديم ، حتى يصبح من السهل ابتلاعه . هكذا ابتدعت مصطلحات مثل «التثبيت الاقتصادى» (Economic Stabilization) و«التكييف الهيكلى» (Structural Adjustment) ، وهى مصطلحات لا يختلف مضمونها كثيرا عن مضمون الشعار القديم

«دعه يعمل ، دعه يمر» (Laissez Faire, Laissez-Passer) والإجراءات المقترحة تقدم كلها باسم رفع معدل نمو متوسط الدخل ، الذى عاد من جديد ليحتل مكانه المتميز بين أهداف السياسة الاقتصادية ، ويكاد يصبح هو الهدف الوحيد الذى ترفع سائر الشعارات الأخرى من أجله .بل وحتى هدف حماية البيئة ، الذى يعطى الآن أهمية أكبر مما كان يعطى له من قبل ، كثيراً ما يكون أساس الدفاع عنه هو ضمان تحقيق التنمية المستدامة (Sustainable development) أى ضمان استمرار النمو الاقتصادى دون توقف .أما الأهداف الإنسانية الأخرى ، مثل إشباع الحاجات الأساسية ، أو خلق المزيد من فرص العمالة ، ناهيك عن حماية العلاقات الاجتماعية ونوعية الحياة من آثار النمو الاقتصادى السريع ونمو المجتمع الاستهلاكى ، فقد توارت حتى كادت تختفى عن الأنظار.

ثم حدث فى بداية التسعينات أن ابتدعت الأمم المتحدة شعاراً جديداً هو «التنمية البشرية» (Human Development) ، قدم كبديل لهذه الأهداف الإنسانية التى شاع الاهتمام بها فى السبعينات ، ولكن هذه التنمية البشرية عرفت تعريفاً يتضمن من

بين عناصره عنصر نمو متوسط الدخل وإلى جانبه عنصران آخران :إطالة العمر المتوقع للإنسان (Expectation of Life) ونشر التعليم .وهكذا نجد ، أنه طبقاً لهذه الصيغة الجديدة لأهداف التنمية الاقتصادية ، من الممكن أن تحرز دولة ما تقدماً ملحوظاً فى ترتيبها بين مختلف الدول من حيث النجاح أو الفشل فى تحقيق « التنمية البشرية» ، إذا أحرزت تقدماً فى تخفيض معدل وفيات الأطفال (ومن ثم فى إطالة العمر المتوقع) أو فى زيادة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس، وكذلك إذا زاد حجم إنتاجها من أجهزة التليفزيون بالنسبة لعدد السكان ، حتى وإن لم تحقق تقدماً فى الأمرين السابقين ، إذ أن زيادة إنتاج التليفزيونات مثلا لابد أن يعنى مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ارتفاع متوسط الدخل .قدم إلينا هذا المعيار الجديد لتقييم الأداء فى التنمية ، وترتيب الدول بعضها فوق بعض ، هذا المعيار الذى يتضمن فى ثناياه أشياء طيبة وأخرى خبيثة ، دون أن تبذل أية محاولة لبيان لماذا فُضلت هذه الصياغة لأهداف التنمية على تلك الصياغة الأقدم والأبسط وهى إشباع الحاجات الأساسية ، أى توفير مستوى معقول من التغذية ، ومن الصحة والسكن ، وتوفير فرص عمل كافية ومجزية .

* * *

ثمة شئ واحد على الأقل يميز هذه الموجة الجديدة من الدفا ع عن فلسفة عدم التدخل والترويج لها ، وهو تلك النبرة المستخدمة فى هذا الدفا ع والتي تحمل سمات قريبة من سمات الخطاب الدينى . فكلما أمعن المرء فى قراءة التقارير الاقتصادية الصادرة من مؤسسات مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، أو فى الاستما ع إلى ما يلقيه ممثلوها من خطب ومحاضرات ، يعرضون فيها ما يعتقدون أنه يمثل السياسات الاقتصادية الصحيحة والملائمة للدول المتخلفة أو النامية ، كلما اشتد شعور المرء بأن شيئا شبيها جداً بالخطاب الديني يجرى استخدامه في التعبير عن موضوعات كان يفترض أنها تنتمى إلى ميادين فكرية ذات طبيعة مختلفة تماماً . هنا أيضا نجد الاعتقاد فى أشياء « مطلقة » ، حيث لا يجرى التمييز ، بدرجة كافية ، بين حالة وأخرى ، أو بين حاجات مجموعة من البلاد وحاجات بلاد أخرى ، أو بين سبب الفشل فى حالة وبينه فى غيرها من الحالات . «فعدم تدخل الدولة» يصور على أنه هو السياسة الصحيحة دائما ، و«التدخل الزائد من الدولة» يقدم دائما على أنه السبب الوحيد للفشل .

فـإذا اضطر هؤلاء ، ممن امـتـلأت قلوبـهم بالإيمان العـمـيق بعقيدتهم ، إلى مواجهة بعض الانتقادات الصادرة من أشخاص أضعف إيماناً مما جعلهم يثيرون بعض الشكوك فى صحة العقيدة، وينبهون إلى أن الانسحاب التام من جانب الدولة قد تكون له بعض العواقب السيئة ، مثل ارتفاع مستوى البطالة وزيادة حجم الفجوة بين الدخول ، لجأ المدافعون عن العقيدة إلى التذكير بأن كل هذا حتى لو حدث فى الآجل القصير ، فإنه سوف يزول حتماً فى «المدى الطويل» ، شأنه شأن « يوم الحساب» لا يستطيع أحد أن يقول متى يحل أو أن يحدد العوامل التى تؤدى إلى حلوله .وكما هى الحال فى معظم العقائد الدينية ، تتضمن العقيدة بدورها الحديث عن « معجزات» . فكانت هناك أولاً المعجزة البرازيلية ، ثم المعجزة «الكورية» ، وأخيراً المعجزة الشيلية .فإذا حدث وظهر بعد فترة أن ما بدا فى البداية وكأنه معجزة قد خيَّب الآمال ، كما حدث فى حالة البرازيل مثلا ، فإنه سرعان ما يطوى هذه التجارب النسيان ويهال عليها التراب ، ولا يعود ذكرها مطلوباً أو مرغوباً فيه .وبينما يهنئ هؤلاء أنفسهم على أنهم يراعون بمنتهى الدقة والصرامة ، شروط البحث العلمى والموضوعى ، تجد تحليلاتهم

لحالات النجاح الاقتصادى وحالات الفشل تنطوى على درجة مدهشة من عدم الدقة والتحيز .فعلى سبيل المثال ، إن من الواضح جداً أننا لا نمتلك أى أدلة واقعية حاسمة تؤدى بنا إلى الجزم بأن نجاح بعض الدول فى جنوب شرقى آسيا فى رفع معدل التنمية حتي وقت قريب يعود فى الأساس إلى اتباعها سياسة الاتجاه إلى التصدير بدلا من الاعتماد على السوق المحلية ، وإلى تشجيع المشروعات الخاصة والحافز الفردى بدلا من ملكية الدولة ونظام التخطيط .ألا يجوز مثلا أن يكون السبب الأساسى فى ذلك النجاح أسباب تتعلق بثقافة وتقاليد هذه المجتمعات ، أو أسباب جغرافية أو سياسية أو تاريخية ؟ بل هل نحن واثقون أصلاً من أن هذه الدول قد طبقت بالفعل هذه الاستراتيجية بالدرجة المزعومة من النقاء ؟ ألا يجوز أن يكون من بين التفسيرات المقبولة لهذا النجاح أن هذه البلاد طبقت مزيجا من السياسات الليبرالية ومن التدخل الحكومى ؟ وهل نحن واثقون من أن الدول النامية الأخرى عليها لكى تصل إلى نفس النتيجة ، أن تطبق نفس هذا المزيج وبنفس النسبة بين العناصر التى طبقتها دول جنوب شرقى آسيا ؟.

إن إثارة مثل هذه الأسئلة لاشك فى أنها أكثر جدوى وأشد حفزاً للفكر من ذلك التكرار المستمر ، الذى يصيب المرء بالسأم الشديد ، لمقولة «القطاع الخاص حسن ، والقطاع العام سئ» .

وعلى أية حال فإن أملى أن أكون قد نجحت فى هذا الفصل فى تقديم عدد كاف من الأمثلة ، للتدليل على أنه خلال التاريخ الطويل للفكر الاقتصادى فيما يتعلق بالنمو والتنمية ، لم تكن الأسئلة المطروحة للبحث ولا الإجابات التى قدمت على هذه الأسئلة ، صادرة عن فكر محايد وغير متحيز (بفرض أن مثل الفكر ممكن تحقيقه فى العلوم الاجتماعية) ، بل كانت الأسئلة والأجوبة على السواء صادرة عن عقائد طارحى الأسئلة والأجوبة ، عقائد تتخذ من البداية كمسلمات بديهية غير قابلة للمناقشة ، وتنبع فى معظم الأحوال من غلبة بعض المصالح الأنانية والضيقة ، وهذا هو ما تتناوله الفصول التالية بالتفصيل .

الفصل الثانى

التنمية كتراكم للذهب والفضة

لم تكن التنمية عند أصحاب المذهب التجارى ، الذى ساد أوروبا طوال قرنين ونصف على الأقل ، (١٥٠٠ – ١٧٥) ، هى زيادة ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات ، كما نفهم نحن التنمية الآن ، بل زيادة ما تحوزه الدولة من ذهب وفضة .كان هذا المنحى من التفكير، الذى قد يبدو لنا شديد الغرابة الآن ، مفهوماً تماماً في تلك الفترة ، كما أنه لم يكن بالحماقة التي وصفه بها آدم سميث في ١٧٧٦ .كان طبيعياً أن تُعرّف الثروة بالذهب والفضة في وقت كان المصدر الأساسى للثروة فيه هو التجارة ، وأن يفهم النمو وزيادة الرخاء بمعنى زيادة ما تحوزه الدولة من ذهب وفضة فى وقت كان

أكثر مصادر الدخل نمواً فيه هو نمو التجارة ، خاصة التجارة الخارجية ، وبالذات فى أعقاب الكشوف الجغرافية منذ نهاية القرن الخامس عشر .كما أن فهم الثروة على أنها الذهب والفضة ، وليست السلع والخدمات التى تشبع مختلف الحاجات الإنسانية ، يكتسب درجة عالية من العقلانية إذا تذكرنا أن أخشى ما يخشاه التاجر هو أن تبقى لديه السلع دون تصريف ، وأن نجاحه واستمرار نشاطه يتوقفان على استمرار وسرعة ما يحققه من «سيولة » ، أى سرعة تحويل السلع إلى نقد ، أى إلى ذهب وفضة . إنه إذا كان رأس مال أرباب الصناعة هو الآلات والمعدات والمواد الأولية ، فإن رأس مال التاجر هو النقود .أما ما اشتهر به التجاريون من التركيز على الميزان التجارى ، واعتبارهم أن أهم هدف للسياسة الاقتصادية هو تحقيق فائض فيه (ومن ثم أن يدخل إلى الدولة كمية من الذهب والفضة تزيد عما يخرج منها) فهو مفهوم أيضاً وطبيعى للغاية فى عصر كان التنافس فيه على المستعمرات الجديدة ، فى أثر الكشوف الجغرافية ، على أشده بين الدول الأوروبية ، حيث كانت كل دولة ترغب فى اكتساب موطئ قدم فى الأراضى المكتشفة حديثا تحقق من ورائه لتجارها أرباحاً مضاعفة.

كان التصدير إذن هو أكثر أنوا ع النشاط الاقتصادى ربحاً ، ومن ثم كان أكثرها تمتعاً بثناء الاقتصاديين ، وكان تدفق فوائض الذهب والفضة على الدولة الدليل الأكيد على نجاحها فى التصدير ، ومن ثم اعتبر تحقيق الفائض فى الميزان التجارى أولى الأهداف الاقتصادية بالاهتمام .

كان هذا التنافس الحاد بين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجارتها ، وكذلك الحاجة إلى توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين ، يتطلبان درجة عالية من التدخل الحكومى لأكثر من سبب .من ذلك فرض سياسة حمائية تضمن توفير سوق متّسعة أمام التجار الوطنيين ، والقيام بمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التجارة وتشجيعها ، كإنشاء الطرق والموانى وتحسينها ، واستتباب الأمن والقضاء على قطاع الطرق ، وتوحيد الأوزان والمقاييس ، والقضاء على الحواجز الجمركية القائمة بين مقاطعات الدولة الواحدة ، ومنح الإعانات للمصدرين ، بل وتشجيع إنتا ج مختلف السلع الصالحة للتصدير وتخفيض نفقة إنتاجها ، وتشجيع صناعة السفن وتجهيز جيش قوى قادر على ضم أراضى جديدة والدفا ع عن أراضى تم اكتسابها .بل لقد كانت الدولة ترى من

واجبها أحياناً التدخل بفرض مواصفات معينة على السلع المصنوعة تسهيلا لتصديرها ، كما كان الحال فى ظل كولبير ، وزير مالية لويس الرابع عشر ، حيث كانت «الكولبيرية » نموذجا يمثل الفكر التجارى أصدق تمثيل .

كانت أوروبا تعيش إذن خلال ذلك العصر ، الذى يكاد يتطابق مع عصر النهضة ، مرحلة يناسبها تماماً هذا الفهم لطبيعة الثروة والتنمية ، وهو الفهم الذى يبدو لنا الآن محدوداً وقاصراً ، كما كانت تناسبها تماماً درجة عالية من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى .بل إن من الشيق جداً أن نلاحظ أوجه الشبه الشديد بين بعض أفكار التجاريين ، وبعض الأفكار والاتجاهات التى شاعت فى الدول المسماة اليوم بالمتخلفة أو النامية فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين .

وليس من الصعب فى الواقع تفسير هذا الشبه .فاقتصاديو العصر التجارى كانوا فى الواقع يرفعون لواء بناء الاقتصاد القومى فى مراحله الأولى .وقد كان ذلك يتطلب درجة عالية من الاعتماد على النفس ، وتشجيع التصنيع ، وحماية السوق من منافسة السلع الأجنبية .إن من الشيق جداً أن نقرأ القائمة التالية

من النصائح التي كتبها أحد كبار التجاريين في إنجلترا في كتاب نشر في ١٦٦٤ ، وهو توماس مان Thomas Mun، الذى وصفه البعض بأنه قد يكون أقرب التجاريين الإنجليز إلى نموذج «التجارى المثالى » فإذا بنا وكأننا نقرأ مذكرة من المذكرات المقدمة لأحد رؤساء جمهوريات الدول النامية في الخمسينات أو الستينات من القرن العشرين ، حيث شاعت القومية الاقتصادية ، وسادت نزعة الاعتماد على النفس .إن توماس مان ينصح الإنجليز بالآتى :

١ – لابد أن نستغل كل شبر من أراضينا الزراعية ، حتى نقلل من اعتمادنا على الواردات .

١ – ونقلل من إسرافنا في استهلاك السلع الأجنبية.

٣ – ونمنع أن يكون تصدير منتجاتنا على سفن أجنبية .

٤ – فإذا أردنا الإسراف فلنسرف في الإنفاق على سلعنا المحلية، حتى نخلق فرصاً جديدة للعمالة ، لأبناء وطننا ، ولكن من الأفضل أن يشتغل هؤلاء في صناعات تتجه إلى التصدير .

٥ – وعلينا أن نزيد من نشاطنا في المياه المحيطة بنا بدلا من أن نترك ذلك للهولنديين .

ومثل هذا كثير ، حتى يختم توصياته بالدعوة إلى أنه يجب أن نبذل كل ما في جهدنا لاستخدام مواردنا وقوانا الذاتية إلى أقصى حد ممكن ، «وكأنه واحد من الدعاة المحدثين للاعتماد على النفس .لا عجب إذن أن استخدم اصطلاح «التجارية الحديثة» (neo-mercantilis) كثيراً فى وصف ما كانت تتبعه كثير من الدول النامية من سياسات اقتصادية فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، ومنها مصر فى عهد الناصرية .

وقد أصاب فكر التجاريين نفس الانحسار الذى أصاب «التجارية الحديثة» فى العالم الثالث ، نتيجة أيضاً لتغير الظروف والأحوال ، فإذا بنا نجد آدم سميث والاقتصاديين التقليديين فى بريطانيا يدشنون مجموعة مختلفة جداً من الأفكار ابتداء من ١٧٧٦ ، ليس لأن الاقتصاديين كانوا قد اكتسبوا مزيدا من الحكمة مع مرور الزمن (وإن كانوا قطعاً قد صاروا أكثر دقة وأكثر ميلا للتحليل والتنظير) ، بل لمجرد أن ظروف بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر قد استدعت هذا الانقلاب التام فى مضمون الفكر الاقتصادى واتجاه السياسة الاقتصادية .

* * *

مما يستحق أن يروى فى هذا الصدد ، ويؤيد هذا الذى ذهبنا إليه حالا ، تلك القصة الشيقة عن موقف الاقتصادى الإنجليزى الشهير جون مينارد كينز (J.M. Keynes) من المذهب التجارى، والجدل الذى ثار بينه وبين الاقتصادى السويدى الشهير أيضا ، إيلى هيكشر (E. Heckschcr).

ذلك أن كينز خصص فصلا بأكمله من كتابه المعروف (النظرية العامة) والذى نشر فى ١٩٣٦ ، للثناء على التجاريين والإشادة بفطنتهم ، وقال إنهم «دون أن يكون لهم دراية بالأسس النظرية التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية ، يبدون وكأنهم قد وفقوا فى الوصول إلى الحكمة العملية » . ولم يكن هذا الموقف من جانب كينز غريباً ، إذ أن كثيراً من عناصر السياسة الاقتصادية التى دعا إلى تطبيقها فى الثلاثينات من القرن العشرين ، لمعالجة الكساد العظيم، قريب جداً من عناضر السياسة الاقتصادية التى دعا إليها التجاريون قبله بنحو خمسة قرون .فكلاهما يؤكد على المنافع التى تعود على الاقتصاد القومى من زيادة كمية النقد المتداولة ، ومن تشجيع الصادرات ، وكلاهما يعتبر الانفاق على الاستيراد من قبيل

«التسرب» الذى ينقص من الطلب الكلى على منتجات الدولة ، ومن ثم يحسن تخفيضه ، وكلاهما ، فى نهاية الأمر ، يريان تدخل الدولة فى الاقتصاد شيئاً مرغوباً فيه بل وضرورياً بعكس ما دعا إليه الاقتصاديون التقليديون فى بريطانيا ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر.

كان كينز قد اعتمد فى تحصيل معلوماته عن التجاريين وأفكارهم ، اعتماداً يكاد يكون تاماً على كتاب الاقتصادى السويدى هيكشر عن التجاريين ، وقال كينز ذلك صراحة ، وأضاف أن هيكشر من أنصار الاقتصاديين التقليديين المتحمسين لهم ، وهم، كما ذكرنا حالاً ، على طرفى نقيض من التجاريين فيما دعوا إليه من حرية اقتصادية وكف يد الدولة عن التدخل ، ومن ثم يقول كينز إن هيكشر لا يمكن أن يتهم بإظهار التجاريين فى صورة أفضل من الحقيقة ، فإذا أمكن لكينز أن يستخلص من كتاب هيكشر ما يرفع من شأنهم ، فلابد أنه على صواب .

الطريف أن هيكشر عندما نشر الطبعة الثانية من كتابه عن التجاريين ، وكان ذلك بعد أن نشر كينز كتابه ، احتجّ على كينز احتجاجاً شديداً .لقد بدأ بتوجيه الشكر لكينز على ما عبرّ عنه من

دين له ولكتابه عن التجاريين ، ولكنه لامه لوماً شديداً على ما أظهره من خفة وتسرع بالثناء على التجاريين إلى هذا الحد ، وعلى زعمه بأن نصيبهم من الحكمة كان أكبر من نصيب آدم سميث والاقتصاديين التقليديين ، لمجرد أن التجاريين دعوا إلى تدخل الدولة والتقليديين دعوا إلى الحرية الاقتصادية ، أو لمجرد أن التجاريين دعوا إلى بعض الإجراءات الاقتصادية التى تصادف أنها اتفقت مع هوى كينز .وتساءل هيكشر متهكما :كيف تتوقع أن تتوفر للتجاريين درجة عالية من الحكمة العملية ، فى عصر لم تكن تتوفر فيه إحصاءات يعتد بها ، بل كانت المعرفة فيه بالمتغيرات الاقتصادية أقرب ما تكون إلى التخمين ؟ وكيف تتوقع أن تسود الحكمة العملية لبعض الوقت ثم تختفى فجأة فى ١٧٧٦ ، أى وقت ظهور كتاب آدم سميث ؟

الحقيقة فى نظر هيكشر أن التجاريين لم يكن لديهم أدنى اهتمام بالوصول إلى «حقائق نظرية عامة » صالحة لكل زمان ومكان ، ومن ثم فوصفهم « بالحكمة» لا يناسبهم فى الواقع ، إذ ليس هذا ما كانوا يسعون إليه .كانوا مهتمين بتقديم النصيحة بما

اعتقدوا أنه ملائم لفترة معينة ، وليس للعالم بأسره بل لظروف دولة أو دول معينة . ويختتم هيكشر كلامه بالقول بأن كتاب كينز الذى سمّاه «النظرية العامة» ، لا يحتوى على « نظرية عامة » على الإطلاق ، شأنه فى ذلك شأن مساهمات كل المدارس الاقتصادية الأخرى ، فصحة ما قدمته كل من هذه المدارس مرهون بظروف العصر والمكان اللذين نشأت فيهما .وفى رأى هيكشر أن كينز وقع بهذا فى نفس الخطأ الذى وقع فيه آدم سميث من قبله ، فكلاهما يفتقد الإحساس بالنسبية (sense of relativity) حيث ظن كل منهما أن ما يصلح لعصره وبلاده يصلح لكافة العصور والبلاد ، وهذا الخطأ هو الذى أدى بآدم سميث إلى أن يقسو على التجاريين كل هذه القسوة وبكينز إلى أن يطريهم كل هذا الإطراء .

الفصل الثالث

فكر التنمية بين السابق والمسبوق

استمر المذهب التجارى ، الذى دعا إلى تدخل الدولة تدخلاً حاسماً فى النشاط الاقتصادى ، وإلى فرض الحماية ضد السلع الأجنبية ، وإلى درجة عالية من الاعتماد على النفس ، استمر سائداً فى أوروبا طالما استمر مستوى النمو فى البلاد الأوروبية متقارباً إلى حد كبير ، وهو ما ظل عليه الحال حتى نحو منتصف القرن الثامن عشر .ولكنه لم يستطع الصمود والاستمرار بمجرد أن ظهر تفوق دولة بعينها تفوقاً ملحوظاً عن بقية الدول .

فحينما يكون مستوى النمو متقارباً ، يكون التنافس شديداً ، وتقوى غريزة الدفاع عن النفس ، وتشتد الدعوة إلى الدفاع عن

النفس فى مواجهة الأجنبى ، وينهض من المفكرين من يستثيرون فى شعوبهم الحميّة الوطنية والرغبة فى إثبات الذات .ومن ناحية أخرى لا يكون فى مصلحة أحد الدعوة إلى الحرية الاقتصادية وفتح الأبواب على مصاريعها للتجارة الدولية ، إذ لا تناسب هذه الدعوة إلا دولة واثقة من تفوقها ، ومن قدرتها على الصمود أمام المنافسة الأجنبية وعلى غزو أسواق غيرها .

من الشيق إذن أن نلاحظ أن الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ، وإطلاق حرية التجارة الدولية من القيود ، نشأت أول ما نشأت فى دولتين كانتا هما المرشحتين للسبق فى الثورة الصناعية من بين كافة الدول الأوروبية .وهما فرنسا أولا ثم بريطانيا . نشأت أولاً فى فرنسا قرب منتصف القرن الثامن عشر ، على يد مدرسة الطبيعيين أو الفيزيوقراط(Physiocrats) ثم سرعان ما خبت وانطفأت عندما ظهرت حاجة فرنسا إلى الحماية ، وعلى الأخص ضد غزو السلع البريطانية .يقول الأستاذ شومبيتر عن مدرسة الطبيعيين ، أنها لم يكن لها وجود فى ١٧٥٠ ، ولكن فيما بين ١٧٦٠ و ١٧٧٠ كان كل الناس فى باريس وفرساى يتكلمون عنها ، أما فى ١٧٨٠

فكانت قد نسيت تماماً . انتقلت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية إلى بريطانيا على يد آدم سميث الذى رفع لواءها بكتابه الشهير «ثروة الأمم» في١٧٧٦ ، واستمرت بريطانيا هى حاملة لواء هذه الدعوة طوال القرن التالى ، طالما استمرت تحمل أيضاً لواء التفوق الاقتصادى على العالم بأسره.

* * *

إن عنوان كتاب أدم سميث نفسه يدل على أن الكتاب مهتم ، بصورة أساسية ، بقضية النموّ والتنمية ، فعنوانه الكامل هو : بحث فى طبيعة ومسببات ثروة الأمم »

" An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations" . و تحليله لهذه المسببات يقوده خطوة بخطوة إلى أن يستخلص أن النجاح والفشل فى التنمية مرهونان بعاملين أساسيين :أولهما حظ الدولة من الغنى أو الفقر فى الأراضى الزراعية ، وثانيهما :نوع السياسة الاقتصادية التى تتبعها ، وبالذات من حيث اتباعها أو عدم اتباعها لمبدأ الحرية الاقتصادية .فالدولة سعيدة الحظ هى تلك التى حبتها الطبيعة

بموارد زراعية غنية وخصبة ، وتتمتع بسياسة اقتصادية حكيمة فتترك الدولة الأفراد يمارسون نشاطهم الاقتصادى دون قيود ولا تتدخل فى مجرى التجارة الدولية .

كان التأكيد على هذين العاملين يناسب ظروف بريطانيا فى ذلك العصر على نحو رائع .بل ظهر ذلك بوضوح أكثر فأكثر مع مرور الأيام بعد ظهور كتاب آدم سميث ، فلا عجب أن تمتع كتابه بتلك المكانة العالية ، وأن زادت هذه المكانة علواً طوال القرن التاسع عشر .فبريطانيا كانت دائما تلك الجزيرة ذات الإمكانيات الزراعية المحدودة ، والتى عبّر مالتس ، البريطانى أيضاً ، وبعد ظهور كتاب سميث بقليل ، عن تشاؤمه البالغ بمستقبل سكانها إزاء التزايد البطئ فى إنتاج الغذاء بالمقارنة بتزايد السكان السريع .لم يكن لا سميث ولا مالتس ، وإن كانا قد رأيا بداية الثورة التكنولوجية ، فى وضع يسمح لهما بالتنبؤ بما يمكن أن تحققه هذه الثورة لحل مشكلة الغذاء والإنتاج الزراعى .وقد ظل الخوف من هذا السباق بين السكان والغذاء ، الذى عبرّ عنه آدم سميث برقة ، ومالتس بشدة ، يسيطر على بقية الاقتصاديين التقليديين حتى نهاية القرن التاسع

عشر ، ومن ثم ظل «قانون الغلة المتناقصة» هو القانون الأساسى الحاكم للفكر الاقتصادى طوال القرن ، يطبق أولاً فى نظرية الإنتاج والسكان على يد مالثس ، ثم تستخلص منه نظرية الريع وتوزيع الدخل على يد ريكاردو ، ويبنى عليه التقليديون جميعاً نظرية التنمية وتنبؤهم المفرط فى التشاؤم بحلول حالة من الركود المستديم (Stationary State)، قبل أن تستخلص منه المدرسة الحدّية فى الثلث الأخير من القرن صورة طبق الأصل لتطبقها على نظرية الاستهلاك ، وهذه الصورة هى قانون تناقص المنفعة الحدية.

أما الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ، فكانت بدورها ، تناسب الظروف الجديدة فى بريطانيا مناسبة تامة .فإذ ظهر أن بريطانيا هى أول دولة أوروبية تقوم بثورتها الصناعية بنجاح ، أصبحت هى أقدر دولة على تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية دون أن تخشى منافسة من هو أقوى منها ، إذ لم يكن هناك فى الواقع من هو أقوى منها .كما أن من صالحها أن تقنع الآخرين بصواب مبدأ الحرية الاقتصادية ، وفتح أبواب الاستيراد والتصدير ، إذ أن فى ذلك ضمان وصول السلع البريطانية إلى الأسواق الخارجية .

كانت فرنسا قد حاولت تطبيق مبادئ الطبيعيين فى الحرية الاقتصادية فى السبعينات من القرن الثامن عشر ، عندما تسلم أحد رجالهم (تيرجو Turgot) وزارة المالية ، ففشلت سياسته فشلاً ذريعاً ، وعزل تيرجو من منصبه فى نفس السنة التى ظهر فيها كتاب آدم سميث فى بريطانيا، وسرعان ما أدركت فرنسا أن الحرية الاقتصادية على الأقل بالنسبة لها ، لم يحن وقتها بعد ، وأن الحماية أولى بها وأنفع »

* * *

وإنما يرجع الفضل الأكبر فى تأصيل الدعوة إلى الحماية ونبذ مبدأ الحرية الاقتصادية ، فى ظروف دولة لم تحقق ثورتها الصناعية بعد ، وتواجه بمنافسة شديدة من دول متفوقة عليها ، إلى الاقتصادى الألمانى الشهير «فردريك ليست . F. List » .

والحقيقة أنه كلما أمعن المرء فى قراءة ليست وتأمل أفكاره ، كلما تبين إلى أى حد تظلم الدول النامية الآن نفسها إذ تتخذ من أفكار آدم سميث دليلاً لها ومرشداً بدلا من أفكار فردريك ليست .إن ليست كان يكتب عن وطنه ألمانيا فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وكأنه جالس الآن فى دولة من دول العالم الثالث ينصح أهلها

بما يجب عليهم عمله .وهو ينتقد أفكار سميث وإطلاقه التعميمات حيث لا يجب التعميم ، وكأنه اقتصادى مصرى يكتب فى هذه الأيام رداً على مبادئ صندوق النقد الدولى الذى يحاول الصندوق أن يصوّرها بصورة المبادئ الصالحة لكل زمان ومكان .

ويفصح كتاب ليست عن هدفه دون مواربة ، فاسم كتابه «الأساس القومى للاقتصاد السياسى the National System of Political Economy الذى نشره فى ١٨٤١ ، يشير إلى أن الرجل يريد أن يبين أثر الظروف الخاصة ببلاده وقومه على التحليل الاقتصادى والسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع ، وهو ما نجح بالفعل فى بيانه ببلاغة ومنطق ناصعين .

كان آدم سميث قد بنى دعوته إلى حرية التجارة الدولية على أن فيها مصلحة المستهلك ، فإذا فرضت ألمانيا مثلا تعريفات جمركية ضد السلع الصناعية البريطانية حماية لصناعتها ، وفرضت بريطانيا تعريفات جمركية ضد السلع الزراعية الألمانية حماية لزراعتها ، أدّى ذلك إلى أن يدفع المستهلك الألمانى أسعاراً أعلى للسلع الصناعية ، وأن يستهلك سلعاً أقل جودة من ذى قبل ، بينما يضطر المستهلك البريطانى إلى دفع أسعار أعلى للسلع الزراعية .

أضف إلى ذلك أن إطلاق حرية التجارة الدولية من شأنه أن يوسع السوق أمام كلا الطرفين المشتركين فى التجارة ، أى تتيح هذه الحرية لكل دولة سوقاً أوسع لمنتجاتها عما كان متاحاً لها فى ظل القيود التجارية .وتوسيع السوق يسمح لكل دولة بدرجة أعلى من التخصص وتقسيم العمل ، وتقسيم العمل يرفع الكفاءة (يقلل من نفقات الإنتاج) . ومن ثم تعود حرية التجارة بالنفع على المستهلكين الذين يستطيعون الآن أن يحصلوا على أفضل أنواع السلع بأقل الأسعار .من هذا نرى أن تدخل الدولة بحماية سلعة وطنية من منافسة الواردات يؤدى إلى إساءة استخدام الموارد الوطنية ، إذ يشجع عناصر الإنتاج على الاتجاه إلى إنتاج سلع لا تتمتع فيها الدولة بأية ميزة . ويحرم السلع التى تتمتع فيها هذه الدولة بميزة أو كفاءة خاصة ، من التوسع والنمو .الحماية مرفوضة إذن ، سواء كانت بفرض تعريفات جمركية ضد الواردات ، أو بمنح إعانات للتصدير ، أو بأى صورة أخرى ، طالما حولت عناصر الإنتاج والتجارة الدولية عن مسارها الطبيعى ، واضطرت المستهلك إلى أن يدفع ثمناً لسلعة هو أعلى من المتاح له لو تركت الأمور دون تدخل .

كان طريفا أن يصدر هذا الكلام من رجل كآدم سميث قضى الثلاثة عشر عاما الأخيرة من حياته مديرا لإدارة التعريفات الجمركية فى اسكتلندا .ولكن هذا فى حد ذاته لا يدل بالطبع عما إذا كان الرجل على صواب أم على خطأ .وإنما الذى بيّن أخطاء سميث هو فردريك ليست .لقد نظر ليست فرأى أن بريطانيا متفوقة على ألمانيا فى الصناعة ولكنه لم يجد سببا مقنعاً للاعتقاد بأن هذا التفوق لابد أن يستمر إلى الأبد .نعم ، إن ليست يرى بوضوح ، لا يقل عن رؤية سميث ، مزايا اتساع السوق ، ولكن فتح السوق الألمانية أمام السلع الصناعية البريطانية وإن كان يؤدى حقاً إلى توسيع السوق أمام الصناعة البريطانية فإنه فى نفس الوقت ، وبنفس القدر ، يؤدى إلى تضييق السوق أمام الصناعة الألمانية ، إذ ستقتطع السلع البريطانية لنفسها جزءاً من هذه السوق . المسألة إذن ليست هى مزايا اتساع السوق أو ضيقه ، وإنما هى ما إذا كنت ستأخذ التفوق الحالى دليلاً على التفوق إلى الأبد ، أم ستحاول أن تحوّل التخلف الحالى إلى تفوّق فى المستقبل.

هذه هى بالضبط النقطة المحورية فى قضية ليست : فلتحم ألمانيا صناعتها من المنافسة حتى تقف على قدميها ، طالما أن

لديها أسباباً قوية للاعتقاد بأنها قادرة بالفعل على هذا النهوض ، وبعد هذا فلتطلق حرية التجارة كما تشاء ، ولتترك حلبة الصراع للمتنافسين ، لينتصر منهما الجدير بالانتصار .ولكن حذار كل الحذر من أن تترك رجلاً بالغاً يصارع طفلاً صغيراً ، فأنت بذلك تحكم على الطفل بالموت دون أن يستحقه.

وينطلق فردريك ليست فيوجّه اتهاماً بعد آخر إلى آدم سميث . إن سميث فى نظر ليست يزعم لنظريته العمومية والتجرد ، وهى ليست إلا نظرية « بريطانية» تستهدف صالح بريطانيا .وسميث يصبّ غضبه على كولبير (Colbert) وزير مالية لويس الرابع عشر ، الذى حمل لواء المذهب التجارى فى فرنسا فى القرن السابع عشر ، ويتهمه بأنه «ظن أن صناعة وزراعة دولة عظيمة يمكن أن تدار كما تدار مصلحة حكومية » ولكن سميث يفصح بذلك عن عجزه عن فهم الدور الرائع الذى لعبته سياسة كولبير الاقتصادية فى تقدم فرنسا ، والخدمة التى أدتها الحماية للصناعة الفرنسية فى عهده .بل إن بريطانيا نفسها اعتمدت فى فترة سابقة على الحماية لتشجيع صناعاتها على النموّ .أما عن الولايات المتحدة فيقول ليست إن ما احتاج إنجازه إلى عدة قرون

فى أوروبا ، يراه يتحقق أمام عينيه فى الولايات المتحدة بفضل ما فرضته الولايات المتحدة لصناعتها من حماية ضد السلع البريطانية .

إن إطلاق آدم سميث لوصف «التجاريين » على كولبير ومدرسته ، فيه الكثير من الظلم ، إذ أن هذا الوصف ، فى نظر ليست ، أكثر انطباقاً على آدم سميث نفسه واتباعه .إن سميث واتباعه هم «التجار » ، بالمعنى الدقيق ، إذ أن كتاباتهم تبدو وكأنهم قد نقلوها من مذكرات كتبها أحد التجار ، فهم لا همّ لهم إلا البحث عن أنجح الوسائل للشراء من أرخص الأسواق والبيع فى أعلاها سعراً .إن التجاريين قد يكونون قد أخطأوا حين أعماهم تمسكهم بالقومية وحماسهم لأوطانهم عن أن يفطنوا إلى أن الهدف فى النهاية هو الوصول إلى نوع من العالمية ، ولكن سميث ومدرسته قد أخطأوا بدورهم إذ صرفتهم نظرتهم العالمية وتفكيرهم فى «العالم ككل » عن إعطاء القومية والشعور بالانتماء لوطن معين ما يستحقانه من اهتمام .إن ليست يرى أنه يوجد بين مستوى الفرد ومستوى الإنسانية مستوى متوسط هو « الأمة » . وإهمال هذا البعد القومى على النحو الذى يظهر فى كتابات آدم سميث ، يجرد

«الاقتصاد السياسى » من جانبه « السياسى » ، وهو ما لا يجوز ، إذ أن الفرد منا ليس مجرد منتج أو مستهلك بل هو أيضاً مواطن ، والدولة القومية لها دور لا يستهان به فى تحقيق تقدم المجتمع ونهوضه .

وليست يميّز بين ما يسميه «نظرية القيمة » وما يسميه «نظرية القوى المنتجة » الأولى تبحث فى مشاكل الإنتاج عن طريق استخدام الموارد الموجودة بالفعل ، بينما تبحث الثانية فى وسائل زيادة هذه الموارد نفسها .الأولى تبحث فى زيادة الإنتاج والثانية فى زيادة القدرة على الإنتاج ، وسميث واتباعه يركزون على الأولى ولا يعطون اهتماماً كافياً للثانية ، بينما هذه النظرية الثانية هى الجديرة بالاهتمام .

إن هذا التمييز الذى يجريه ليست يذكّرنا بلا شك بالتمييز الذى نجريه الآن بين النمو (growth) والتنمية (development)، حيث نفهم النمو على أنه مجرد زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ، والتنمية على أنها النمو المقترن بتغيرات أساسية فى الهيكل الاقتصادى مما يضمن استمرار النمو فى المستقبل .وبهذا لا أعتقد أن من الخطأ اعتبار فردريك ليست الأب الحقيقى

لاقتصاديات التنمية ، فهو ليس فقط أول من أشار بوضوح إلى هذا التمييز بين زيادة الإنتاج وزيادة القدرة على الإنتاج ، بل هو أيضاً أول من عالج مشكلة التنمية من وجهة نظر دولة «جاءت متأخرة بعض الشئ (late comer) » ، فأدرك أهم المشاكل المتولّدة عن محاولة اللحاق بمن سبق إلى النمو .أضف إلى ذلك أن فردريك ليست هو بلا شك أول من أدرك وأكّد على أهمية الجوانب غير الاقتصادية للتنمية .

إن « القوة المنتجة» للفرد لا تتأثر فقط ، كما ذهب سميث، بدرجة تقسيم العمل واتساع السوق وحجم رأس المال ... الخ ، بل تتوقف أيضاً ، فى نظر ليست ، على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة ككل .وقد يكون دور الحكومة محدوداً فى مساعدة الفرد على زيادة ما ينتجه باستخدام موارد موجودة بالفعل ، ولكن لها دوراً أساسياً فى تنمية هذه الموارد المنتجة نفسها ، ومن ثم فى زيادة القوة المنتجة لكل فرد .فإذا كان الفرد يملك مصنعاً بالفعل ، فقد يكون من الأفضل بالفعل أن تتركه الحكومة وشأنه ، ولكن الحكومة لها دور مهم فيما إذا كان الفرد سينشئ مصنعاً جديداً أو لا ينشئه .

قد يكون للحماية مضارها فى الأمد القصير ، وقد تضرّ حقاً بالمستهلك ، ولكن منافعها جمّة فى المدى الطويل ، والمستهلك هو المستفيد فى النهاية .قد تكون سياسة الحرية الاقتصادية أكثر جدوى فى تنمية فروع معينة من فروع الإنتاج ، ولكن سياسة الحماية هى التى تضمن للدولة تنمية متوازنة تشمل كل أنواع النشاط الاقتصادى ، فلا تبقى إلى الأبد بلداً زراعية لمجرد أنها لا تستطيع الآن أن تنتج السلع الصناعية بكفاءة .وتنمية الصناعة بالذات لا غنى عنه للدولة ، ليس فقط لارتفاع إنتاجيتها ، ولأنها تمدّ الزراعة بسوق لمنتجاتها وبوسائل الإنتاج المتقدمة ، ولكن لأنها أيضاً ترسخ فى المجتمع بأسره قيما وتقاليد جديدة تقوم على احترام حرية الفرد ، كما أنها تساهم فى توسيع الأفق ، وتساعد على تقدم العلوم والفنون . فترة من الحماية إذن ضرورية ، ليس فقط لتحقيق تقدم اقتصادى بل ولتحقيق نهضة اجتماعية وثقافية عامة .

أى النوعين من الكلام أقرب يا ترى إلى ظروف البلاد النامية اليوم ؟ كلام آدم سميث الذى يأخذ الواقع كمعطى من المعطيات ، ويحاول تعظيم النفع العائد من هذا الواقع ، على

العالم بأسره ، منظوراً إليه ككل ، أم كلام فردريك ليست الذى يتخذ نقطة انطلاق له الرغبة فى تغيير الواقع ، ويحاول تعظيم النفع المتحقق عبر فترة زمنية ممتدة ، وتعظيم العائد على دولة معينة يشعر نحوها بنوع خاص من الولاء ؟ .

الفصل الرابع

التنمية الرأسمالية كشرط للاشتراكية

ربما وجد أبناء العالم الثالث اليوم فى كتابات الاقتصادى الألمانى « فردريك ليست » الذى كان يكتب منذ نحو قرن ونصف ، ما هو أقرب إلى مشاكلهم مما يجدون فى كتابات آدم سميث البريطانى ، لمجرد أن « ليست» كان يكتب فى دولة «متخلفة» فى ذلك الوقت ؛ بالمقارنة ببريطانيا .ولكن لا فردريك ليست ولا آدم سميث كان يبدى أدنى اهتمام بهذا الجزء من العالم الذى نسميه اليوم «العالم الثالث» . ولم يكن هذا الإهمال غريبا ، فأوروبا لم تكن تعرف الكثير بعد عن تلك المناطق الغريبة من العالم التى كثيراً ما

كان يشار إليها بذلك اللفظ الغامض «الشرق» دون تمييز كاف بين الصين وجيرانها ، أو بين العرب والفرس .لم تكن دراسات علماء الأنثروبولوجيا قد بدأت على أى نحو جدّى ، وإنما كانت هناك فقط كتب لبعض الرحالة المغامرين ، التي يختلط فيها حب المبالغة فى تصوير غرائب هذا الجزء غير المعروف من العالم ، بالنزعة الأدبية ، على حساب الوصف الدقيق للواقع ، ومختلطة أيضاً بالشعور بالتعالى والرغبة فى تحقير مالم يلحق بالحضارة الأوروبية .

الأكثر غرابة ، وإن لم يكن من الصعب تفسيره ، هو موقف الفكر الماركسى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، من قضية تنمية العالم الثالث ولحاقه بركب الحضارة .فالفكر الماركسى يقترن دائما فى أذهاننا بالانتصار للمستضعفين فى الأرض ، وكراهية الاستعمار ، واعتبار الاستعمار عاملاً معطّلا لتنمية العالم الثالث ونهضته ، ولكن الحقيقة مع ذلك هى أن الفكر الماركسى ، قبل لينين ، كان أقرب إلى اعتبار الاستعمار الأوروبى للعالم الثالث «خطوة إلى الأمام » منه إلى اعتباره عاملاً معطّلا للنهضة والتنمية .

لقد كتب ماركس فى نقد أعمال الإنجليز فى الهند والفرنسيين فى الجزائر ، وشجب استغلال هؤلاء وأولئك للشعوب المقهورة هنا

وهناك ، ولكن منطقه العام ، ونظريته فى المادية التاريخية ، كانتا تدفعانه إلى النظر إلى وجود الإنجليز فى الهند أو الفرنسيين فى الجزائر على أنه عامل مساعد على وصول الطبقات العاملة فى الدولتين إلى التحرر النهائى من أغلالها .تفسير ذلك هو نظرة ماركس إلى التاريخ على أنه انتقال حتمى من مرحلة إلى أخرى يفرضه التطور فى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج .وهو قانون حديدى لا فرار منه ، ومن العبث تصور أن من الممكن تغييره . فالشيوعية البدائية يعقبها الرق ، والرق يعقبه الإقطاع ، والإقطاع تعقبه الرأسمالية ، ولا مفرّ بعد ذلك من قيام الثورة الاشتراكية التى تضع حداً لآلام البشر .والذى يفرض هذا التحول من نظام إلى نظام ، التطور فى قوى الإنتاج ، أى فى أساليب الإنتاج ومستوى المعرفة التكنولوجية السائدة ونوع السلع المنتجة .فإذا تغيّرت هذه القوى فلابد أن تتغير علاقات الإنتاج ، أى العلاقات الاجتماعية المتعلقة بملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الدخل والثروة . « الطاحونة الهوائيــة تعطيك النظام الاقطاعى ، والمصنع الآلى يعطيك الرأسمالية» هكذا يلخص ماركس فى جملة واحدة جوهر المادية التاريخية .فإذا كان الأمر كذلك حقاً ، وكانت الاشتراكية هى الأمل

النهائي للطبقات العاملة المستغلّة ، وإذا كان مجئ الإنجليز إلى الهند أو الفرنسيين إلى الجزائر يعجّل بانتقال الهند والجزائر من الإقطاع إلى الرأسمالية ، ألا يقربهما ذلك من النهاية السعيدة وهى الاشتراكية ؟ أى أنه إذا كان من المستحيل أن تقفز أمة من الإقطاع إلى الاشتراكية مرة واحدة ، وإذا كان الاستعمار هو الذى يدخل هذه الأمة عهد الرأسمالية ، ألا يكون هذا الاستعمار ، مع كل شروره وفظائعه ، نعمة على هذه الأمة ؟.

إذا تجاوزنا قليلاً عن قضية توزيع الدخل والاستغلال ، ألا نرى فى هذا الموقف الماركسى المبكّر ، موقفاً قريباً جداً من موقف الاستعلاء الأوروبى على الشعوب غير الأوروبية ؟ وإذا استبدلنا بكلمة «الرأسمالية » ، عبارة «الحضارة الأوروبية » ، أفلا يبدو ماركس وكأنه يلقى درساً على شعوب العالم الثالث يحاول فيه إقناعها بأن انتشار الحضارة الأوروبية فى العالم بأسره شيئا لا مفر منه ، والأجدر بها قبوله كحتمية تاريخية ، وأن دخول هذه الحضارة أراضيها ، مهما كان ما اقترن به من شرور ، هو أفضل لها من أن تظل إلى الأبد فى حالة من الركود والتخلف المقيتين ؟ .

إن الماركسية التقليدية لم تكن تبدى فى الواقع (فى حـــدود فهمى) أى تعاطف حقيقى مع قضية الاستقلال الثقافى ، أو المحافظة على الهوية أو الذاتية الحضارية للشعوب غير الأوروبية . وكان هذا الموقف بدوره نتيجة طبيعية لمنطق المادية التاريخية .فكل الخصائص الثقافية ، من عادات وتقاليد وقيم أخلاقية وعقائد دينية وسمات خاصة للفنون والآداب ... الخ ، هى فى نظر ماركس من قبيل «البناء العلوى» الذى يقوم على أساس اقتصادى هو «البناء السفلى »، والذى يتكون بدوره من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . فالبناء العلوى يتشكل بشكل البناء السفلى ويعكس أى تغيرات جوهرية فيه .الناس تفكر على النحو الذى يمليه عليهم اقتصادهم، والحياة الثقافية هى فى الأساس انعكاس لحياة الناس الاقتصادية. .قل لى كيف يشبع الناس حاجاتهم ، وما الذى ينتجونه ، وكيف ينتجونه (قوى الإنتاج) ، وما هو نظام الملكية عندهم ، ومن الذى يستغلّ من وكيف يستغلّه (علاقات الإنتاج) ، أخبرك بنوع الثقافة السائدة فى هذا المجتمع ونوع القيم السائدة فيه .يترتب على هذا بالضرورة ، حتى إذا لم يقله ماركس بهذا الشكل ، أنه إذا كان الأساس الاقتصادى متخلفا ، كانت الثقافة

«متخلفة » كذلك ، وكأن من الممكن إذن أن نصف نظاماً ما للقيم والأخلاق والفنون بأنه نظام أدنى أو أكثر تخلفاً من غيره ، تماماً كما أن من الممكن أن نصف مستوى معيناً من التكنولوجيا بأنه أكثر تقدما أو أكثر كفاءة من غيره .

إن هذا الموقف يصعب علينا جداً قبوله اليوم .والحقيقة أن ماركس وإنجلز كانا بذلك الموقف ، مع كل نقدهما للرأسمالية ومع كل إدراكهما لشرور الثورة الصناعية ، يعكسان نفس الانبهار بإنجازات الثورة التكنولوجية ونفس التمركز على الذات الأوروبية اللذين سادا القرن التاسع عشر .كما أنه باستثناء إشارات جدّ قليلة إلى مجتمعات غير أوروبية ، كانت قضية النمو الاقتصادى ومشاكله ، فى نظرهما ، هى قضية النمو الاقتصادى ومشاكله فى أوروبا ، ومشاكل التاريخ والحاضر والمستقبل ، هى مشاكل التاريخ الأوروبى وحاضر أوروبا ومستقبلها .

الفصل الخامس

خمسة وسبعون عاماً من إهمال التنمية

من المدهش حقا أنه خلال فترة تقرب من ثلاثة أرباع القرن وهي التي تلت ظهور كتاب رأس المال لكارل ماركس (١٨٦٧) توارت قضية النمو الاقتصادى والتنمية توارياً يكاد يكون تاماً من الكتابات الاقتصادية ، وكأن قضية النمو لم تعد تهمّ أحداً ، ليس فقط فيما يتعلق بالتنمية فى خارج أوروبا ، بل وحتى فيما يتعلق بأوروبا والعالم الغربى نفسه .بدا وكأن الاقتصاديين قد حوّلوا اهتماماتهم إلى أشياء مختلفة تماماً .فالمدرسة الحدّية النمساوية ؛ وممثلوها فى بريطانيا والولايات المتحدة ، منصرفون منذ ١٨٧٠ إلى الحديث

عن أشياء غريبة ، لا تتعلق بالاقتصاد القومي أو تراكم رأس المال أو علاقة السكان بالأرض الزراعية أو التقدم التكنولوجي، بل بأشياء أصغر كثيراً وأقل إثارة لاهتمام القارئ غير المتخصص ، كنظرية الاستهلاك وتوازن المستهلك ، والمنفعة الحدية وتناقصها ، والعوامل المحدِّدة لسعر السلعة ، ولماذا كانت هذه السلعة أغلى أو أرخص من تلك .انصرف الاقتصاديون عن قضية زيادة الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع ، إلى قضية توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة ومن ثم لم تعد زيادة «ثروة الأمم » هي مثار الاهتمام ، بل محدِّدات العرض والطلب، ودور جهاز الثمن في توجيه هذه الثروة إلى إنتاج هذه السلعة أو تلك .

استمرّ هذا الإهمال لقضية التنمية مع استثناءات قليلة للغاية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولأسباب تتعلق بالواقع والتاريخ الاقتصادي أكثر مما تتعلق بعوامل فكرية .فمن ناحية ، كان قد اتضح مع مرور الزمن أن الثورة الصناعية التي اقتصرت في البداية على بريطانيا ، قد امتدت مع انتصاف القرن التاسع عشر لتشمل فرنسا وألمانيا ، ثم سرعان ما امتدت إلى الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية في الستينات من ذلك القرن ،

ثم امتدت إلى دولة بعد أخرى من دول أوروبا الغربية ، حتى ساد الشعور ، وبحق ، بأن النمو الاقتصادى فى الغرب أصبح شيئاً مضموناً وتلقائياً ولا يحتاج إلاّ لمرور الوقت للاكتمال والنضوج . أصبح النمو الاقتصادى السريع فى الغرب من قبيل الأمور الواقعة بالفعل ، والذى هو حادث بالفعل لا يحتاج لإعمال الفكر للتساؤل عن كيفية إحداثه ، ومن ثم لم تعد قضية التنمية فى الغرب تشغل الاقتصاديين كما شغلتهم قبل ذلك بقرن أو قرنين من الزمان .

أما ذلك الجزء من العالم ، سئ الحظ ، الذى لم تصبه شرارة التنمية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فقد كانت هذه العقود السبعة أو الثمانية بالنسبة له ، هى عصر الاستعمار التقليدى ، تقاسمت فيه حفنة من الدول الأوروبية ، ثم انضمت إليها الولايات المتحدة ، استغلال موارده الطبيعية والبشرية ، وخضعت معظم شعوبه للاحتلال العسكرى المباشر .لم يكن يتصوّر إذن أن يهتم اقتصاديو الغرب ، فى ذلك العصر ، بقضية تنمية هذا الجزء البائس من العالم ، بل كان أقصى ما يمكن أن يحظى به هذا الجزء من العالم من اقتصاديي وسياسيي الغرب هو بحث أحكم الأساليب « لإدارة المستعمرات » وهذا شئ آخر غير التنمية .

لم يعد من الممكن تفسير إهمال قضية التنمية ، لهذا الجزء المستعمر من العالم ، بالقول بأن مفكرى الغرب لم يكن لديهم دراية كافية بأحوال أفريقيا وأسيا ، كما كان الحال قبل قرن من الزمان ، فقد شهدت هذه الفترة ظهور دراسات متعمقة لأحوال هذه الشعوب وخضعت لغاتها للبحث المتأنى والمستفيض ، ونشط علماء الأنثروبولوجيا فى دراسة ثقافاتها .لم يكن الجهل إذن هو سبب إهمال التنمية ، بل مجرد أن تنمية هذه البلاد ، بالمعنى الذى نفهمه الآن ، لم تكن تتفق بأية حال مع مصالح الدول المستعمرة .فزيادة درجة التصنيع تتعارض مع مصلحة الدولة المستعمرة فى تصريف سلعها أو فى استغلال المواد الأولية المتاحة فى المستعمرات أو فى كلا الأمرين .والتصنيع إذ يرفع مستوى الأجور يتعارض مع مصلحتها فى استغلال القوة البشرية .ولا مصلحة للدولة المستعمرة فى النهوض بالتعليم إلا فى أضيق الحدود ، وبقدر ما تفرضه حاجة المستعمر إلى موظفين محليين يقومون بما يأبى أو لا يستطيع المستعمر القيام به من أعمال . وزيادة الدخل غير مطلوبة إلا فى حدود خلق طبقة محلّية من ذوى الدخل المرتفع ، يشعر أفرادها بسبب امتيازاتهم ، بالولاء للدولة المستعمرة ومن ثم يعملون فى خدمة

مصالحها ، ويسمح لهم دخلهم المرتفع نسبياً باستهلاك ما تودّ هذه الدولة تصديره إليهم من سلع .لا مانع بالطبع من تطوير الموانئ والطرق والسكك الحديدية وإنشاء بعض البنوك الحديثة ، وكل ما يساعد على خدمة التجارة الخارجية مع الدولة المستعمرة ، تصديراً واستيراداً ، ولا مانع أيضاً من إقامة بعض السدود والخزانات وتحسين شبكة الطرق والاتصالات ، لزيادة إنتاج سلع التصدير ، الزراعية أو المعدنية ، ومن تطوير وتحسين نوعية الحياة فى بعض الأحياء العصرية من مدن البلاد المستعمرة ، وتزويدها بالمياه النقية والكهرباء ، لخدمة السكان الأجانب أو لخدمة تلك الطبقة من السكان المحليين المرتبطة مصالحهم بالأجانب ، ولكن كل هذا لا يرقى إلى «تنمية» المجتمع بأسره ، ولا يثير من القضايا ما يكفى أساساً لقيام نظرية عن التنمية أو النهضة أو التحديث .

كان الحديث ، إذا تطرق لمشكلات شعوب البلاد المستعمرة ، بجرى على نحو يؤدى إلى القول باستحالة النهضة أصلا ، فهى ابتداء تسمى شعوباً بدائية أو متأخرة (primitive , back-ward) وهى تسميات توحى بأن سوء أحوالها هو من قبيل القدر الذى يكاد يستحيل ردّه .وتأخرها كثيراً ما يرَد إلى ظروف

مناخية تدعو إلى الاسترخاء وهبوط الهمة ، والظروف المناخية هى من قبيل القضاء والقدر اللذين لا حيلة للمرء فيهما .وكثيراً ما يربط التقدم والتأخر الاقتصاديين بلون البشرة ، فيفترض أن تقدم الأوروبيين له علاقة ببياض البشرة ، وتأخر غيرهم له علاقة بسوادها أو اصفرارها .وشعوب هذه البلاد ، على أية حال ، لا يتقبلون التغيير بسهولة (هكذا يقال) أو لا يتقبلون التغيير على الإطـــلاق .فإذا أردت تمدينهم فأنت تمدّنهم على الرغم منهم ، وسيظل نجاح « الرجل الأبيض » فى القيام بمهمة التمدين هذه ، على أية حال ، مقصوراً على دائرة ضيقة للغاية تتكون من شريحة غير عادية من أهل هذه البلاد يصعب أن تتصور أن تتسع فتشمل أكثر من نسبة ضئيلة للغاية من هذه الشعوب .

أيا كان الأمر ، فطوال هذه الفترة الممتدة من سبعينات القرن التاسع عشر إلى أربعينات القرن العشرين ، لا نكاد نجد أى اقتصادى غربى يبدى اهتماماً يذكر بقضية التنمية .الاستثناء الهام الوحيد هو جوزيف شومبيتر الذى نشر كتابه عن نظرية النمو الاقتصادى فى سنة ١٩١٢ ، (Schumpeter , J : The Theory of Economic Development)

ولكنه أولاً كان يتكلم عن التنمية فى العالم الصناعى ولم يتطرق قط للحديث عن التنمية خارج هذا العالم ، كما أن ذلك الجزء من الكتاب الذى يناقش التنمية فى المدى الطويل لم يحظ باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين إلا بعد انتهاء الفترة التى نتكلم عنها ، وانحصر اهتمامهم بالكتاب خلال هذه الفترة فى مناقشة شومبيتر لمشكلة الدورات الاقتصادية ، أى تقلب النشاط الاقتصادى فى المدى القصير ، وهى مشكلة متميزة عن مشكلة التنمية كما نفهمها الآن .

كان علينا إذن لكى نشهد عودة الاهتمام بقضية التنمية ، وبزوغ الاهتمام لأول مرة بمشاكل العالم غير الصناعى ، أن ننتظر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حينما فرض تغير المصالح ، مرة أخرى ، تغيّراً فى الاهتمامات الفكرية .

الفصل السادس

ميلاد العالم الثالث

ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى شهدنا اهتماماً مفاجئاً بقضية التنمية بعد أن ظل الفكر الاقتصادى لأكثر من سبعين عاماً لا يكاد يعيرها اهتماماً ، سواء تعلق الأمر باستمرار النمو فى العالم المتقدم أو بإحداث التنمية فى العالم المتخلف .تغيّر الأمر فجأة بعد ١٩٤٥ ، وأصبح موضوع التنمية من أكثر الموضوعات استحواذاً على اهتمام الاقتصاديين الأكاديميين وغير الأكاديميين ، وتسابقت دور النشر فى نشر كتب التنمية حتى أصبحت إضافة « التنمية الاقتصادية »إلى عنوان الكتاب سبباً قوياً لتوقع انتشار الكتاب وذيوعه .ودخلت مادة التنمية الاقتصادية

كجزء أساسى من المقررات فى الجامعات الأوروبية والأمريكية ، واستحدثت لتدريسها «كراسى » الأستاذية ، وأصبح لها متخصصون يُعرفون بها ، كما كان من قبل للمقررات الاقتصادية التقليدية كنظرية الثمن ونظريات العمالة والاقتصاد الكلى والتجارة الخارجية ... الخ. كيف نفسّر بزوغ هذا الاهتمام المفاجئ بالموضوع ؟ لقد دأب الاقتصاديون على تفسيره بعوامل شتى لا أعتقد أن واحداً منها يصيب كبد الحقيقة .قيل مثلا إن حصول الدول المستعمرة على استقلالها ، الواحدة بعد الأخرى فى أعقاب الحرب ، كان من الطبيعى أن يحوّل الاهتمام من القضية السياسية إلى القضية الاقتصادية .كانت قضية التنمية مؤجلة حتى يتم الجلاء ، إذ كان من السهل تفسير التخلف الاقتصادى بوجود الاستعمار ، كما كان من الواضح أن كثيراً من الخطوات المطلوبة للتنمية تتعارض تعارضاً أساسياً مع رغبة المستعمر أما وقد حققت هذه البلاد استقلالها فما هو أخطر على تقدمها من الفقر ؟ وأى قضية أجدر بالاهتمام من التنمية الاقتصادية ؟ وهذا التفسير يبدو معقولا ولكنه لا يشفى الغليل .فهو قد يصلح لتفسير التحوّل فى اهتمامات أبناء هذه البلاد حديثة الاستقلال نفسها ، ولكن هل يصلح حقاً

لتفسير هذا الاهتمام المفاجئ بالتنمية فى الدول المتقدمة أيضاً ؟

إن اهتمامات الرأى العام فى البلاد المتقدمة واهتمامات أكاديمييها ، كانت تحددها دائما مصالح هذه البلاد نفسها ، ولا أظن أن شيئا قد حدث فى أعقاب الحرب كان من شأنه أن يغيّر تلك القاعدة .

قد يقال ، كما قيل بالفعل ، إن حصول البلاد المستعمرة على استقلالها قد أعقبه مباشرة ، أو اقترن به ، نشوء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكى ، وبدأ التنافس الشديد بينهما على اكتساب مناطق النفوذ فى هذه البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال أو تلك ، وكان من بين أهم الوسائل التى اتبعت لاكتساب هذا النفوذ تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية ، فكان من المهم مثلا للولايات المتحدة أن تقدم معونات سخية للهند تجنباً لوقوع الهند فى براثن الشيوعية ولتحويل أنظارها عن الانبهار بالنموذج الصينى ؛ وكان من المهم للاتحاد السوفييتى أن يقدم معونات سخية لدولة كمصر تحاول أن تؤكد استقلالها عن النفوذ الغربى ، وهكذا .ولكن تقديم المعونات يستلزم دراسة مشاكل التنمية والتخلف ، ومقارنة دولة متخلفة بأخرى من حيث احتمالات النجاح

والفشل ، واحتمالات الانحياز للشرق أو الغرب ، وتحديد الأولويات ومعايير الاستثمار ، وحجم الاستثمارات والادخارات المطلوبة ، وشروط نجاح التنمية ومعوّقاتها ... الخ .ومن ثم لم يكن ثمة مفر من أن يهتم الاقتصاديون (والسياسيون) ، في داخل الدول المتقدمة نفسها ، بقضية التنمية والتخلف .

ولا اعتراض لدينا على هذا التفسير ، ولكنه يثير بدوره التساؤل عن نوع النفوذ الذى كان المعسكران يحاولان كسبه فى البلاد الحديثة الاستقلال ، (وإلى أى حد كان النفوذ الجديد المطلوب، الامريكى أو السوفييتى ، والذى جاء ليحل محل النفوذ البريطانى والفرنسى وإلى حد أقل ، النفوذ البلجيكى والهولندى والألمانى والإيطالى واليابانى أيضاً) إلى أى حدّ وفى أى مجال كان هذا النفوذ الجديد المطلوب يختلف عن نفوذ الدول الاستعمارية القديمة؟ إلى أى مدى وفى أى شئ يختلف «الاستعمار الجديد » عن الاستعمار القديم ؟ وعلى الأخص ، يثور التساؤل عما إذا كانت قد جدت ظروف جعلت نوعاً من أنواع التنمية فى الدول الحديثة الاستقلال مطلوباً ومفيداً للدول المتقدمة نفسها ، بينما لم يكن هذا

مطلوباً ولا مفيداً لها من قبل . واعتقادى أن هذا هو السبب الحقيقى فى بزوغ هذا الاهتمام المفاجئ بقضية التنمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .لم يكن الأمر فى رأيى ، مجرد اهتمام بتوزيع المعونات وتحديد حجمها ودراسة آثارها ، بل كانت هذه المعونات نفسها مدفوعة برغبة الدول المقدمة للمعونة فى إحداث نوع من التنمية الاقتصادية فى العالم الفقير ، لم تكن ترغب فيه من قبل .ومن ثم لم يعد تجاهل التنمية مطلوباً وواجباً ، بل كان الاهتمام بها هو الواجب والمطلوب .وقد ساير الاكاديميون، كالعادة ، اهتمامات السياسيين وأصحاب المصالح ، وإن كان الأمر قد بدا فى الظاهر وكأنه مجرد تحوّل برئ فى اهتمامات العلماء .

* * *

لماذا أصبح نوع من أنواع التنمية فى البلاد الحديثة الاستقلال مرغوباً فيه من جانب الدول المتقدمة بعد أن كان غير مرغوب فيه ؟ السؤال شيّق ومثير ، ولكنه ليس صعباً .فخلال الثلاثة أرباع القرن التى انقضت بين ١٨٧٠ ونهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الدول الصناعية قد شهدت تغيّرات أساسية فى هيكلها الاقتصادى ، وفى

نوع التكنولوجيا السائدة والسلع المنتجة، ومن ثم فى طبيعة المصالح التى تسعى إلى تحقيقها فى الدول الخاضعة لها .كانت الأهداف الاقتصادية الأساسية للاستعمار التقليدى تنحصر فى الأهداف الآتية :الحصول على مادة أولية رخيصة ، وقوة عمل رخيصة ، وتصريف فائض السلع .أما تصدير فائض رأس المال، فهو إن اتخذ صورة استثمارات أجنبية فى الدول الخاضعة ، فإن من الممكن رده إلى استغلال الموارد الأولية الرخيصة والعمل الرخيص .ولكن تصدير فائض رأس المال قد يتخذ صورة تقديم القروض بأسعار فائدة باهظة ، استغلالاً لضعف الحكام والولاة الخاضعين للاستعمار ، ومن ثم يمكن اعتباره صورة رابعة من صور استغلال الدولة الاستعمارية (أو المسيطرة) للدولة المستعمرة (أو الخاضعة .

إن هذه الصور الأربعة للاستغلال كانت دائما هى الأهداف الاقتصادية للاستعمار ، وهى لا تزال كذلك حتى اليوم .وإنما ينحصر التغيّر الذى طرأ عليها فيما حدث من تغيّر فى الأهمية النسبية لكل منها .إن الدول الخاضعة تختلف فيما بينها ، بالطبع، فى الأهمية النسبية التى تحتلّها كل صورة من صور الاستغلال

المتقدمة ، ومدى جاذبية كل من هذه الصور للدولة المسيطرة . فالاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر أهمية مثلا في حالة الاستعمار الفرنسي للجزائر ، منه في حالة الاستعمار البريطاني لمصر .وتصريف فائض السلع البريطانية في حالة الاستعمار البريطاني للهند كان أكثر أهمية منه في حالة الاستعمار البريطاني لمصر ... وهكذا .ولكن الذي يهمنا الآن هو ما طرأ من تغيّر على الأهمية النسبية لهذه الأهداف للاستعمار بوجه عام ، دون تمييز بين دولة وأخرى من الدول المسيطرة أو الخاضعة .وهنا يمكن القول إن هدف تصريف فائض السلع قد أصبح له من الأهمية النسبية ، (أي بالمقارنة بسائر الأهداف الأخرى) في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أكثر مما كان له من أهمية في نهاية القرن الماضي. .لا أقصد بالطبع أنه لم يعد يهم الدول المتقدمة أن تحصل على نفط رخيص من دول الخليج أو على قطن رخيص من الهند أو مصر ، ولكني أقصد التغير في الأهمية النسبية ، أي أن تصريف فائض السلع في الدول الخاضعة أصبح له أهمية أكبر بكثير بالمقارنة بالأهداف الأخرى ، مما كان له في القرن الماضي .تؤيد هذا الأرقام الدالة على نسبة اعتماد الدول الصناعية على أسواق الدول

المتخلفة في تصريف سلعها ، بالمقارنة باعتماد هذه الدول الصناعية اعتماداً ساحقاً على سوقها المحلية قبل قرن من الزمان. وليس من الصعب تفسير ذلك بدوره .فهناك أولاً محض الزيادة فى القدرة الإنتاجية فى الدول المتقدمة بالمقارنة باحتياجات أسواقها الداخلية ، أو ما قد يوصف باقتراب هذه الأسواق الراكدة أكثر فأكثر من «التشبع » ومن ناحية أخرى ، أدى التقدم التكنولوجى فى هذه الدول إلى الاستغناء أكثر فأكثر عن المواد الأولية الرخيصة الآتية من الدول الخاضعة (دون أن يعنى هذا استغناء تاماً بالطبع)، وقدرتها على إحلال مادة أولية محل أخرى، أو إحلال مادة مصنعة محل مادة طبيعية ، الأمر الذى أدى أيضاً إلى انخفاض الأهمية النسبية لاستغلال العمل الرخيص غير الماهر ، لارتباط هذا العمل غير الماهر بإنتاج المواد الأولية من ناحية ، ولاحتياج التكنولوجيا الحديثة إلى عمل أقل أو إلى عمل أكثر مهارة .

إذا كان هذا صحيحاً ، وأعتقد أنه صحيح ، فإنه يذهب بنا شوطاً بعيداً فى تفسير ما طرأ من تغيّر فى نظرة الدول المتقدمة إلى «تنمية» الدول الخاضعة لها .فى ظل الاستعمار القديم ، حيث تحتل المادة الأولية الرخيصة والعمل الرخيص مكان الصدارة بين

أهداف الاستعمار ، يصبح أى شكل من أشكال التنمية أمراً مرفوضاً من جانب الدولة المسيطرة ، اللهم باستثناء أعمال البنية الأساسية الضرورية ، كإنشاء الطرق وتحسين وسائل المواصلات وتوسيع الموانئ وبعض المرافق الأساسية الأخرى اللازمة لنقل المادة الأولية الرخيصة إلى الخارج ، أو لخدمة المستثمر الأجنبى وتزويده بالخدمات التى يحتاج لها .كان التصنيع فى داخل البلد الخاضع للاستعمار ، مرفوضاً لأنه يتعارض تعارضاً مباشراً مع استمرار توفر المادة الأولية الرخيصة والعمل الرخيص للمستعمر ، ومن ثم لم يُسمح إلا بالحد الأدنى من التصنيع .بل إن تزايد السكان لم يكن لينظر إليه على أنه نقمة ، ليس فقط لأن معدل التزايد السكانى لم يكن قد بلغ مستوى الانفجار بعد ، بل لأنه كان أيضاً يضمن استمرار توفر العمالة الرخيصة .لا عجب إذن أن سادت فيما يكتب فى البلد المتقدم عن البلاد الخاضعة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والجزء الأكبر من النصف الأول من القرن العشرين ، نغمة تعنى فى التحليل الأخير أن تنمية هذه الشعوب الخاضعة وتقدمها يكاد أن يكون مستحيلا .

أما بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبح من

المطلوب نوع من أنواع التنمية لا يتعارض مع مصالح الدول المسيطرة على مصير العالم والمنتجة في نفس الوقت ، للجزء الأكبر من نظريات التنمية وأوسعها نفوذا .المطلوب الآن رفع قدرة هذه الدول «المتخلفة» على الاستهلاك ؛ وعلي الأخص ، قدرتها علي الاستيراد ، وليس فقط مجرد زيادة قدرتها على تصدير المادة الخام ، وإنتاج الأيدى العاملة الرخيصة .ولا بأس من بعض التقدم في التعليم ، إذ أن الاستثمارات الأجنبية، بتكنولوجيتها الحديثة ، تحتاج إلى عمال أكثر مهارة ، كما أن الاستهلاك الواسع للسلع المستوردة يتطلب بدوره مستهلكا أكثر نضجاً وأكثر دراية بما يجرى في العالم .إن الطبقة الوسطى في ١٩٤٥ في معظم بلاد العالم «المتخلف»، كانت أصغر بكثير من اللازم ، بل لا يكاد ألا يكون لها وجود ملموس ، بينما هناك حاجة إلى تلك الطبقة الوسطى القادرة على مشاهدة أفلام هوليود وفهمها ، وعلى الاستمتاع بزجاجة الكوكاكولا ، وركوب السيارة الأمريكية أو الأوروبية ... الخ ، ناهيك بالطبع عن الحاجة إلى دولة قادرة على شراء الأسلحة .هذه الدولة لابد أن تحرز بعض درجات «النمو» وإلا فمن أين لها هذا الفائض الذى سوف تبدده على شراء السلاح ؟ إن القضايا «القومية » التى

تخلق الحاجة إلى التسلح ليست صعبة المنال ، فإن لم توجد ابتداءً فإن الدول المتقدمة تستطيع أن تخلقها خلقاً ، ولكن لابد إلى جانب ذلك من زيادة الإنتاج بدرجة كافية تسمح بالإنفاق على السلاح ، وهذا يتطلب نوعاً من أنوا ع «التنمية» .

هذا إذن ، فى رأيى ، هو السبب الاساسى لهذا الاهتمام المفاجئ بقضية التنمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وليس مجرد الحصول على الاستقلال أو نشوب الحرب الباردة ، وإن كان لكل من هذين العاملين نصيب بالطبع .

إن من آثار قيام الحرب الباردة واحتدامها بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى التغير الذى طرأ على ظهور تلك التسمية الغريبة للجزء الفقير من العالم ، فى منتصف الخمسينات ، وهى تسميته « بالعالم الثالث » . وقد شا ع استخدام هذا الاسم بشدة ، حتى من جانب من لا يكاد يعرف من هو بالضبط «العالم الأول» و«العالم الثانى» . كان المقصود أن العالم يتكوّن من عالمين، رأسمالي واشتراكي ، (هما الأول والثانى) وعالم «ثالث متخلف»، وهو تقسيم تحكمي وذاتي وله من الإيحاءات ما هو على أقل تقدير محل نظر .فالاسم أولاً يؤكد على ما بين شعوب أو دول العالم

الثالث من أوجه شبه دون ما بينها من فوارق .فكلها ينتمي إلى عالم واحد (ثالث) بالرغم من كل ما بينها من فوارق ثقافية وتاريخية ، وهذا التأكيد على أوجه الشبه دون أوجه الاختلاف هو محل الجدل أو «الاعتراض» .أهم ما في هذه الدول ، طبقا لهذا التقسيم ، هو أنها « متخلفة» عن العالمين الآخرين :الأول والثانى ، ومن ثم فقضيتها الأساسية هي «اللحاق» بهذين العالمين أو سد الفجوة بينها وبينهما ، وتصوير القضية على هذا النحو هو أيضاً محل نظر ، إذ قد تكون قضية اللحاق وسد الفجوة ليست بقضية تستحق الاهتمام على الإطلاق ، أو قد لا تكون ، على الأقل ، أهم القضايا الجديرة بالاهتمام . في نفس الوقت الذي يؤكد هذا الاسم على ما بين دول العالم الفقير من شبه ، يؤكد على ما بين العالمين الرأسمالى والاشتراكي من اختلاف ، فهو اختلاف ، يستوجب ، كما ترى ، اعتبارهما عالمين متميزين :أول ، وثان ، بينما قد تكون الحقيقة هي عكس ذلك بالضبط ، وهو أن هذين «العالمين» هما في الواقع عالم واحد ، صناعي ، له نفس الغايات والطموحات : تعظيم معدل النمو ومستوى الاستهلاك ، وينتج نفس النمط من السلع ، وينتسب لنفس الحضارة ، ويدين بنفس النوع من الثقافة.

والآن وقد انتهت الحرب الباردة يتضح لنا ، أكثر من أى وقت مضى ، إلى أى حد كان هذا التقسيم تحكمياً وذاتياً .فالذى يجمع بين دول العالم الصناعى ، كان ، حتى قبل سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة ، أهم مما يفرقها ، وإنما أدى إلى ذلك التأكيد على ما يفرق بينهما تسلط الخوف من الشيوعية على الأذهان فى الغرب (أو على الأقل الرغبة فى تضخيم خطرها فى أذهان الناس)، وتسلط الرغبة فى الظهور بمظهر من يقدم حضارة جديدة، هى «الحضارة » الاشتراكية ، لدى الاتحاد السوفييتى وأنصاره . ومن ثم كان من المفيد تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم : عالمين يقدمان نموذجين يقال إنهما مختلفان أشد الاختلاف ، وعالم ثالث ليس أمامه إلا الاختيار بينهما .

هكذا نرى من جديد ، كيف أن الأهواء والمصالح الخاصة التى سادت أكثر البلاد تقدماً هى التى حددت نوع الأفكار السائدة عن التنمية ، وكيف أن تغيّر المصالح يؤدى بالضرورة إلى تغير الأفكار السائدة .

الفصل السابع

زيادة الدخل أم إعادة توزيعه ؟

عندما بدأ الاهتمام بقضايا التنمية والتخلف الاقتصادى ، منذ نحو خمسين عاماً ، انشغل الاقتصاديون بقضية زيادة الدخل القومى ولم يعيروا اهتماماً كبيراً لقضية إعادة توزيع هذا الدخل.

وقد بدا هذا الاختيار حينئذ واضحاً تماماً ومعقولاً إلى حد كبير. فعندما تكون الكعكة صغيرة إلى هذا الحدّ ، ما أهمية أن يكون نصيبى منها أكبر من نصيبك أو العكس ؟ هكذا كان حال الدخل القومى للدولة المتخلفة ، كان صغيراً لدرجة أنه لو كان توزيعه بالتساوى التام بين الناس لما استطاع أحد أن يشبع أكثر من حاجاته الأساسية . كان متوسط الدخل فى مصر حينئذ ، أى فى

منتصف القرن العشرين ، لا يزيد على ما يعادل مائة دولار ، ومن ثم كان هذا ما يمكن أن يحصل عليه كل مصرى لو تم توزيع الدخل القومى المصرى بالمساواة الكاملة ، فما الذى يدعو إلى الاغتباط أو الحماس فى هذا ؟ إنه توزيع للفقر أكثر مما هو توزيع للدخل . إلى جانب هذا كان هناك أيضاً ذلك الاعتقاد القديم ، الذى يرجع إلى البدايات الأولى لعلم الاقتصاد ، أى إلى ما قبل قرنين من الزمان ، بأن هناك تعارضاً بين إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وبين زيادة الدخل القومى فى المستقبل ، أو بعبارة أخرى أن سوء توزيع الدخل هو لمصلحة الفقراء فى الأجل الطويل .وكان منطق هذا الرأى يجرى على النحو التالى :التنمية تتوقف على الاستثمار ، والاستثمار يحتاج إلى ادخار ، والادخار لا يقوم به إلا الأغنياء، إذ أن الفقراء مضطرون لإنفاق كل دخلهم على الاستهلاك ، إذن ليتحمل الفقراء الآن سوء توزيع الدخل ، فإن هذا الغنى الفاحش لدى البعض ، سوف يتمخض فى النهاية عنه زيادة الادخار والاستثمار ، ومن ثم ينمو الدخل القومى ، فيعود النفع فى النهاية على الجميع :أغنياء وفقراء .

كانت هذه الحجة هى الأصل الذى خرجت منه النظرية التى كثر ترديدها فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، والمعروفة باسم نظرية التساقط (trickling - down theory)أى أن ثمار التنمية لابد أن تتساقط إلى أيدى الفقراء فى النهاية حتى لو تركزت فى البداية فى أيدى حفنة من الأغنياء .وقد استمدت هذه النظرية قوة جديدة ودعما من كتابات الاقتصادى والاحصائى الأمريكى سيمون كوزنيتس (S. Kuznets)الذى نشر فى أوائل الخمسينات إحصاءات تدلّ على أن الدول المتقدمة اقتصاديا قد مّرت فى بداية نموها الاقتصادى السريع بفترة ازداد فيها توزيع الدخل سوءاً ، ولكنه أخذ بعد ذلك فى التحسّن ، مما قد يرجح وجود قانون اقتصادى مؤداه أنه فى غمار عملية النمو الاقتصادى ، يزداد توزيع الدخل سوءاً فى البداية ثم يميل بعد فترة إلى المزيد من المساواة ، وذلك عندما تبدأ ثمرات النمو فى «التساقط» ، فيعّم النفع على الفقراء أيضاً .وكان التفسير الأساسى الذى قدم لنظرية التساقط هذه ، هو أن المراحل الأولى من التنمية تتسم بوجود فائض كبير من الأيدى العاملة المستعدة للعمل بمستوى من الأجر منخفض للغاية ، وتظل الأجور منخفضة

طالما استمر هذا الفائض من العمالة كبيراً ، بينما تتركز الأرباح المتولدة من الاستثمارات الحديثة فى أيدى عدد صغير من أصحاب المشروعات .فى هذه الفترة أيضاً تكون نقابات العمال ضعيفة بسبب وجود هذا الفائض نفسه من القوة العاملة ، واستعداد العمال لقبول الأجر المنخفض ، ومن ثم يصعب جمع شمل العمال وتنظيمهم فى حركة تطالب برفع الأجور .يستمر ذلك طالما استمر وجود هذا الفائض من العمال ، ولكنه متى بدأ ينضب ، وأخذت ندرة العمال فى الظهور ، يبدأ العمال فى المطالبة بأجور أعلى ، وينجحون فى ذلك بسبب هذه الندرة ، وإذا بنصيب العمال من الدخل القومى يزيد على حساب نصيب أرباب العمل ، ويأخذ توزيع الدخل في التحسن.

* * *

ليس من الواضح بالضبط لماذا بدأ هذا الإهمال النسبى لقضية توزيع الدخل يتراجع فى أواخر الستينات ومطلع السبعينات ، ولكن من المؤكد أن هذا التغير قد حدث بالفعل فى ذلك الوقت ، وإذا بالدعوة إلى الاهتمام بإعادة التوزيع يعلو صوتها شيئا فشيئا حتى كاد يطغى على صوت الداعين إلى رفع معدلات

التنميـة .تركز هذا التغير فى فترة لا تزيد على العشر سنوات ، ولنقل أنها كانت تقع بالتقريب بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ ، إذ شهدت تلك السنوات ظهور كتابات مهمة حظيت بالشهرة والانتشار بين صفوف المهتمين بقضايا التخلف والتنمية ، تشكك فى جدوى زيادة معدل التنمية إذا لم يستفد منه الفقراء ، وتدعو إلى تقييم أداء الدول المتخلفة لا على أساس ما يحدث لمتوسط الدخل وحده ، بل ولا حتى على أساس متوسط الدخل على الإطلاق ، بل على أساس ما يحدث للفقراء بالذات ، فإذا بهدف «رفع مستوى العمالة» يوضع على نفس المستوى ، بل وأحيانا على مستوى أعلى من هدف «زيادة متوسط الدخل » ، وإذا بشعار «إشباع الحاجات الأساسية» ، الذى رفعته وأكّدت عليه منظمة العمل الدولية فى ذلك الوقت ، يكتسب شيوعاً واحتراماً لم يكن يحظى به طوال العقدين السابقين، وإذا بالبنك الدولى نفسه يقوم بنشر كتاب حظى برواج واسع اسمه «إعادة التوزيع مع النمو» (Redistribution with Growth) يؤكد فيه على أهمية إعادة توزيع الدخل ، بل ويقدم مؤشراً جديداً يجرى على أساسه تقييم أداء الدول فى مضمار التنمية ، وإذا بهذا المؤشر الجديد يضم ما حدث لمتوسط الدخل

وما حدث لتوزيع الدخل فى رقم واحد ، يصعب التمييز فى داخله بين تطور أحدهما وتطور الآخر.

هناك عدة تفسيرات محتملة لهذا التغير فى النظرة إلى توزيع الدخل .فمن ناحية كانت الاحصاءات الواردة فى أواخر الستينات عما تم تحقيقه بالفعل فى دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث ، تبين بوضوح أن الزيادة فى متوسط الدخل كثيرا ما اقترنت بزيادة عدد المتبطلين وزيادة فقر الفقراء .فبدأ التساؤل عن جدوى زيادة متوسط الدخل إذا كان هذا هو الحال .إزاء هذه الإحصاءات والبيانات الجديدة وقف روبرت ماكنمارا ، الذى كان حينئذ رئيسا للبنك الدولى ، ليقول عبارة بليغة هى أن «المعونات المقدمة للدول الفقيرة لا نفع فيها إلا إذا وصلت إلى أيدى الفقراء» . كانت هذه السنوات أيضاً سنوات مدهشة فيما يتعلق بالحركات الباهرة التى قام بها الشباب الأوروبى والأمريكى ، ابتداء مما حدث فى الجامعات الفرنسية فى ١٩٦٨ ، ثم انتشر من دولة أوروبية لأخرى ، ثم عبر الأطلنطى إلى جامعات وشوارع الولايات المتحدة .كان هؤلاء الشبان يرفعون شعارات غريبة تماماً ويصعب فهمها إلا إذا استعدنا إلى الأذهان الظروف الاقتصادية التى كانت تمر بها

المجتمعات الغربية فى تلك الفترة .كان عقدان من النمو الاقتصادى البالغ السرعة قد مرّا على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أتمت أوربا خلالهما إعادة بناء ما دمّرته الحرب ، وارتفعت الدخول فى أيدى الجميع ، وازدهرت خلالهما دولة الرفاهة التى جعلت الخدمات الضرورية متاحة لكل من يحتاج إليها ، مجاناً أو بأسعار زهيدة . فى منتصف الستينات أطلق رئيس الوزراء البريطانى ماكميلان عبارته التى ذاعت واشتهرت لأنها كانت تعبر عن حقيقة لاشك فيها ، ليس فى بريطانيا وحدها بل وفى العالم الغربى بأسره ، وهى "we never had it so good" أى «أننا لم ننعم قط فى أى يوم من الأيام بمثل ما ننعم به الآن من رخاء» ! كانت دول أوروبا والولايات المتحدة فى حالة عمالة كاملة ، والبطالة فى أدنى مستوياتها ، وكان معدل التضخم متواضعاً ، والثقة عالية بين الشباب فى أنهم لن يصادفوا أى مشكلة فى العثور على وظائف مجزية متى أتموا دراستهم أو تدريبهم ، فلم يبد هناك بأس حتى من تأجيل البحث عن وظيفة ، والطواف بدلاً من ذلك فى رحلات حول العالم للنزهة والاطلاع على ما يجرى خارج بلادهم .

فى مثل هذه الظروف من الممكن أن يتساءل الناس عن جدوى المزيد من رفع مستوى الاستهلاك ، وعن نقائص المجتمع الاستهلاكى بدلا من مزاياه ، بل وعن جدوى رفع معدل التنمية أصلاً .

كانت هذه الفترة أيضاً هى التى شهدت بداية الاهتمام على أى نحو جدّى ، بقضية البيئة .فجرّها كتاب صغير ولكنه أحدث دوياً واسعاً هو كتاب « حدود النمو» (The Limits of Growth) الذى أصدرته مجموعة من العلماء والمفكرين الإيطاليين من أعضاء «نادى روما » ، وبدا وكأن العالم الغربى قد اكتشف لأول مرة أن التقدم التكنولوجى ليس بلا حدود ، فهو محدود من ناحية بكميات الموارد الطبيعية المتاحة ، وهى على عكس ما كان يتصور ، قابلة للنضوب ، ومحدود من ناحية أخرى بقدرة الإنسان على تحمّل ما ينشأ عن زيادة السلع ونمو الإنتاج من تلويث للبيئة الطبيعية ، وهى على عكس ما كان يتصور أيضاً ، قدرة محدودة بدورها .سرعان ما تلا ذلك ظهور كتاب آخر حقق أيضاً انتشاراً واسعاً ويحمل عنوان "الحدود الاجتماعية للنمو» (The Social Limits of Growth)، ويشرح كيف أن

التنمية ليس لها فقط حدود طبيعية بل لها أيضاً حدود «اجتماعية»، تتعلق بما ينشأ عنها من «تلويث» العلاقات الاجتماعية وإفسادها .

من الكتب التى ظهرت في هذه الفترة أيضاً وحققت نجاحاً كبيراً كتاب الاقتصادى البريطانى إيزرا ميشان (E. Mishan) (بعنوان «تكاليف النمو الاقتصادى the Costs of Economic Growth) الذى انتقد فيه بشدة ذلك الاهتمام المبالغ فيه بزيادة السلع والخدمات ، وكتاب آخر باسم «الأصغر هو الأجمل (Small is Beautiful) للكاتب البريطانى ذى الأصل الألمانى شوماخر (E.F. Schmacher)ذهب فيه صاحبه ، كما يدل عنوانه ، إلى نقد المجتمع التكنولوجى الحديث ، وأخذ يتغنى فيه بالمجتمع الأصغر والأبسط وذى الحاجات المحدودة والمتجرد من النهم الاستهلاكى ، وكتاب هربرت ماركيوز (Herbert Marcuse) بعنوان «الإنسان ذو البعد الواحد (One Dimensional Man) والذى ينتقد أيضاً ما فعله المجتمع الاستهلاكى بالإنسان .

عندما كنت تسأل فى ذلك الوقت شاباً جامعياً أوروبياً أو أمريكياً عن اهتماماته أو عن التزامه الفكرى وموضوع ولائه ، كانت

الإجابة فى كثير من الأحيان تدور حول ما شاع تسميته «بنوعية الحياة (Quality of life) ، وهو تعبير يؤكد كما ترى على النوع لا على الكمية ، على طبيعة السلع والخدمات وليس على حجمها ، على محتوى الناتج وليس على معدل نموه .

ظهر أيضاً فى الغرب اهتمام مفاجئ بالأفكار الاشتراكية والماركسية مما كان ينظر إليه شذراً قبل عشر سنوات فقط .كان المثقفون المسيسون فى العالم الثالث قد قرأوا خلال الخمسينات والستينات كتب ماوتس تونج ، وتعاطف كثيرون منهم مع أفكاره عن قيام ثورة اشتراكية فى مجتمع من الفلاحين ، أو عن التمييز بين التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية، ولكن يبدو أن المسيّسين فى العالم الغربى لم يكتشفوا هذه الأشياء إلا فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات أى فى هذه الفترة التى نتكلم عنها الآن .كان غريباً أن ترى الشباب فى ذلك الجزء من العالم الذى وصل إلى هذا المستوى من الرخاء ، يقبلون هذا الإقبال على كتب ماركس وماو ، ويحتفلون كل هذا الاحتفال بما كتبه وفعله جيفاراً فى أمريكا اللاتينية ، وكأنهم يسمعون لأول مرة عن شئ اسمه الاشتراكية وعدالة توزيع الدخل .

كان كل هذا شيقا وباعثا على الإعجاب :أن يشغل شباب الغرب الأثرياء أنفسهم بقضايا الفقراء والمضطهدين فى داخل بلادهم وخارجها ، ولكن هذه الفترة لم تدم طويلاً للأسف ، بل سرعان ما ارتدت هذه الموجة على أعقابها وبدأ شباب الغرب وشيوخه على السواء ينشغلون بأشياء أخرى .هل كان سبب هذا الارتداد ظهور التضخم الجامح فى الغرب ابتداء من منتصف السبعينات ؟ ذلك التضخم الذى أدى إلى تهديد مستويات المعيشة وبعث فى النفوس الخوف مما يمكن أن يأتى به المستقبل ، بدرجة لا تسمح بالتعاطف والانشغال بقضايا الآخرين من الفقراء ؟ لقد اقترن هذا التضخم ألجامح أيضاً بارتفاع معدلات البطالة ، وبزيادة عدد العاجزين عن إشباع بعض الحاجيات الأساسية ، وخاصة السكن الملائم ، وباشتداد حدة التنافس بين الباحثين عن عمل من خريجى الجامعات ، مما لم يكن ليترك لهم وقتا لقراءة كتب ماو أو جيفارا ، أو للقلق من أن الإنسان لم يعد له أكثر من بعد واحد .

كان التحوّل الذى حدث فى اتجاه الفكر السياسى والاقتصادى السائد فى الغرب منذ أواخر السبعينات ، ولا يزال سائداً حتى ،

اليوم ، تحولاً مدهشاً حقاً ، ومن الشيّق أن نحاول تفسيره .أقصد بهذا التحول ظهور وازدهار أفكار «اليمين الجديد » ، والذى عبّرت عنه بكفاءة ملحوظة السيدة تاتشر في بريطانيا والسيد ريجان فى الولايات المتحدة .لقد عاد هذا اليمين ، الذى سمى جديداً ، إلى تكرار ما كنا نسمعه قبل ذلك الانقطاع القصير الباهر الذى حدث فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، من كلام قديم للغاية يعود إلى أيام آدم سميث والاقتصاديين التقليديين ، عن الانسجام التام بين مصلحة الفرد ومصالح المجموع، بين مصالح الأغنياء والفقراء ، والذى عبّر عنه مدير شركة جنرال موتورز فى عبارة عصرية عندما قال «إن ما يحقق مصلحة جنرال موتورز لابد أن يحقق أيضاً مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية» . كما بعثت الحياة من جديد فى أفكار تنتمى إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كنا نظن أنه قد تم تفنيدها ودحضها إلى الأبد ، وهى أفكار« الداروينية الجديدة» التى تدور حول إلقاء المسئولية عن الفقر على الفقراء أنفسهم ، وتبرير ثراء الأثرياء بأنهم «أكثر صلاحية للبقاء» مثلما كان داروين يفسر بقاء بعض أنواع الحيوانات وفناء البعض الآخر بنظرية «البقاء للأصلح » . أما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى

فقد عادا إلى ترديد «نظرية التساقط » من جديد ، فالمهم هو النمو وليس التوزيع ، والانشغال بقضية توزيع الدخل يكاد أن يكون بمثابة تضييع الوقت فيما لا طائل من ورائه ، بل يكاد يكون عملاً مضراً ، إذ أنه يعطل التنمية ويخفض معدل زيادة الدخل القومى . وسوف يعم الرخاء ، على أية حال ، على الجميع ، فى الوقت المناسب عندما تتساقط ثمرات التنمية من أيدى الأغنياء ، ليس بالإجبار ، بل بطريقة طبيعية تماماً ، وذلك عندما يشغّلون العدد الكافى من العمال ويجدون من مصلحتهم رفع مستوى الأجور .

لابد أن يكون هذا البعث الجديد للتركيز على النمو على حساب التوزيع ، ذا علاقة وثيقة بظاهرة نمو ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات وزيادة بأسها ونفوذها ، وانتشار نشاطها فى مختلف أركان الكرة الأرضية .فخروج هذه الشركات بنشاطها ، بدرجة متزايدة ، إلى العالم الخارجي ، وتجاوزها حدود دولتها الأم بدرجة لم تعهد من قبل ، كان هو نفسه عاملاً أساسياً فى انخفاض مستويات العمالة داخل الدول الصناعية وارتفاع مستويات البطالة فيها ، ومن ثم زيادة التفاوت فى الدخول بعد عدة عقود مال خلالها هذا التفاوت إلى الانكماش .من ناحية أخرى كان إصرار هذه

الشـركـات على القـفـز فـوق حـدود دول العـالم الثـالث ، واخـتـراق أسـواقـهـا ، والإفـادة مما لديهـا من عمـالة رخـيـصـة نسـبـيـا ، كان ينطوى على إضـعاف لقوة الدولة الوطنية فى العالم الثالث وتخفيض قدرتها على حماية فقرائها ، ومن ثم تخـفـيض قدرتها على فرض حدٍّ أدنى للأجور وتقديم الدعم لبعض السلع والخدمات الأساسية وعلى إعـادة توزيع الدخل عن طريق الضـرائب أو التـأمـيم أو إعـادة توزيع الأراضى الزراعية ... الخ.

فى مناخ كهذا كان لابد أن ينحسر تيار الاهتمام بعدالة التوزيع وأن يوضـع التـأكيد كله على نموّ الدخل الإجمالى .ففى هذا الأمر بالذات ، تنمـيـة الدخل الإجمالى ، تكمن عبـقرية الشركات متعدية الجنسـيـات ، وليس فى خلق فـرص عـمـالة حـديثـة أو فى إشـبـا ع الحاجات الأسـاسـية للفقراء .فإذا كان النمو وليس إعادة التوزيع هو مـوطن عبـقرية هذه الشـركات ، فليـتـغنَّ الجمـيـع إذن بالنمـو ، ولينتظر إعـادة التـوزيع بعض الوقت ريثـمـا يـحل وقت تسـاقط «ثمرات النمو» .

* * *

لا يسع المرء عندما يتأمل ما يحدث الآن لقضيتى التنمية وإعادة

التوزيع إلا أن يتذكر حقبة مماثلة مرّ بها العالم الغربي منذ مائتى عـــام .ففي أوائل القرن التاسع عشر كانت أوروبا تشهد بداية الثورة الصناعية وذلك التقدم التكنولوجي المدهش الذى تمثل في ظهور عدة اختراعات باهرة كل يوم ، وتطبيقها في مختلف فروع النشاط الاقتصادى ، مما أدى إلى ارتفاع مذهل في إنتاجية العمال .اقترن هذا التقدم المفاجئ فى أساليب الإنتاج بشيوع البؤس في صفوف العمال الذين كانوا حديثى العهد بالصناعة ، تركوا قراهم بحثاً عن عمل في المدن ، فإذا بهم يجدون ظروف الحياة في المدينة أسوأ من نواحى كثير من ظروفهم السابقة فى القرية ، سواء من حيث ساعات العمل الطويلة مقابل أجور زهيدة لا تتناسب بالمرة مع ما يجلبونه من أرباح لأرباب العمل ، أو من حيث ظروف الحياة الصحية والاجتماعية .

كان من الطبيعي في هذه الظروف أن تنشأ الفكرة الاشتراكية التى تلفت الأنظار إلى الظلم الواقع على العمال وتدعو إلى عدالة التوزيع .ولكن هذه الدعوة إلى الاشتراكية لم تستقطب أعظم عقول ذلك العصر ، بل كان أصحاب أعظم العقول فى ذلك الوقت وأكثر الناس ذكاء يدافعون عن القضية العكسية بالضبط «دع أرباب

العمل يفعلون ما يشاءون بالعمال أو بغيرهم ، ففى ذلك مصلحة التنمية » . هكذا كان يقول ريكاردو ومالتس وبنثام وجيمس ميل ، إذ رددوا بثقة تامة مبادئ الحرية الاقتصادية التى رفع لواءها آدم سميث قبلهم بوقت قصير ، وتبعهم سائر الاقتصاديين التقليديين والتقليديين المحدثين لأكثر من مائة عام .

لم يكن هؤلاء الاقتصاديون التقليديون غافلين عن قضية عدالة التوزيع ، بل ولا كانوا غلاظاً قساة القلب ، إنما كان الشئ الذى يبدو فى نظرهم أكثر إبهاراً وأعظم شأناً هو ذلك النمو السريع فى الإنتـــاج والدخل .لم تكن مشكلة الاقتصاديين التقليديين هى افتقارهم إلى الرحمة أو الشفقة ، بل كانت هى انبهارهم الشديد بنور التقدم التكنولوجى الساطع والذى أضعف قدرتهم على رؤية كل ما عداه .أما هؤلاء الاشتراكيون الذين سماهم ماركس وإنجلز فيما بعد «الاشتراكيين الخياليين أو الطوباويين» (من أمثال أوين وفورييه ولوى بلان) فلم تكن مشكلتهم أنهم كانوا عاجزين عن رؤية مزايا التقدم التكنولوجى ودور الحافز الفردى فى تحقيقه ، بل كانت مشكلتهم هى فقط فى قدومهم قبل الأوان . ففى فترات التقدم التكنولوجى الباهر يصعب ، فيما يظهر ، تحويل أنظار

الناس من الافتتان بأعاجيب التكنولوجيا الحديثة إلى الاهتمام بقضايا الفقراء والمظلومين .عندما يكون هناك شخص يقوم بأعمال خارقة للعادة يوجّه الجميع أنظارهم إليه ولا يلقون بالا لمن قد يكون هذا الشخص قد داسهم بقدمه .قد لا يلتفت الناس إلى هؤلاء المقهورين إلاّ بعد أن ينتهي ذلك الشخص من عمله الخارق للعادة أو عندما يبدأ فى التعثر وارتكاب الأخطاء .إن الماركسية مثلاً ، وهى الفكرة الاشتراكية الأصلب عوداً من أفكار الاشتراكيين السابقين عليها ، لم تظهر وتكتسب أنصاراً أقوياء إلا بعد أن بدأت الرأسمالية فى التعثر وأصابها الانتكاس بعد الانتكاس فى صورة تتابع الدورات الاقتصادية ، وحلول الاحتكار محل المنافسة الكاملة، وازدياد حدة التناقض بين الثراء والفقر.

نحن فيما يبدو نمرّ بفترة مماثلة ، فى هذا الصدد ، لبدايات الثورة الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر . فهى بدورها فترة من الانتصارات التكنولوجية الباهرة التى تجبر قضية العدالة على التراجع لصالح هدف التنمية. وإن ما نلاحظه اليوم على موقف أنصار العولمة وحرية التجارة والخصخصة ، الذين يجتمعون كل عام فى دافوس وغيرها ليناقشوا مسار التقدم الاقتصادى

والتكنولوجى فى العالم ، والعقبات التى لا تزال تعترض انفتاح العالم على التجارة والاستثمارات ، ما نلاحظه على موقف هؤلاء من استخفاف بأصوات الاحتجاج والاعتراض التى تواجههم من جانب المتعاطفين مع الفقراء والمهمشين والمضارين من هذا التقدم التكنولوجى وهذا الانفتاح ، لابدّ أن يذكرنا بالاستخفاف المماثل الذى كان الاقتصاديون التقليديون منذ قرنين من الزمان يقابلون به حركات الاحتجاج الاشتراكية ، التى كانت تعترض على استغلال العمال وتشغيل الأطفال .إن هذا الإهمال الجديد لقضية إعادة توزيع الدخل وهذا الاستخفاف الذى يقابل به الداعون إليها ، لابد أن يثيرا الأسف والإشفاق ، ولكن ما دام لهذا الاستخفاف وهذا الإهمال ، كما رأينا ، سوابق تاريخية ، فلعلنا نستطيع أيضاً أن نأمل فى أن يعيد التاريخ نفسه بصورة أو بأخرى فنشهد من جديد، كما سبق أن حدث أكثر من مرة ، عودة الاهتمام بقضية عدالة التوزيع ، وذلك بمجرد أن تتراخى سرعة هذه الثورة التكنولوجية الراهنة ، وتضعف قدرتها على صنع الأعاجيب الخارقة للعادة .

الفصل الثامن

من الانطواء على النفس ، إلى الانفتاح على العالم

كان من الواضح للجميع ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أن عقبة أساسية فى وجه التنمية تتمثل فى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتخلفة والعالم الخارجى . كانت التجارة الخارجية تمثل مشكلة كبيرة وكان لابد من العثور على حلٍ لها .

ذلك أنه كان من الواضح أنه متى بدأت الدولة تخطو أولى خطواتها فى التنمية السريعة فسوف تجد أن عليها استيراد أشياء جديدة بكميات كبيرة ، خاصة من السلع الإنتاجية ، أى من الآلات والمعدات والمواد الوسيطة اللازمة للتصنيع .وكان التصنيع ينظر إليه وكأنه يكاد أن يكون مرادفاً للتنمية الاقتصادية كلها . هذه

السلع الإنتاجية كان لابد أن تستورد من الدول الصناعية المتقدمة ، التى تملك ناصية التكنولوجيا الحديثة والعلم والخبرة اللازمة لإنتاج هـذه السـلـع .ولكن زيادة الاستـيـراد يتطلب بالضـرورة زيادة التصدير، إذ من أين ستدفع تلك الدول الفقيرة ثمن ما تستورده من آلات ومعدات إلاّ من حصيلة ما تصدره من سلع وخدمات ؟ نعم ، هناك المنح والقروض التى يمكن أن تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة ، ولكن المنح قليلة ، ككل أنواع الإحسان ، وهى إذا أعطيت فإنها تقترن عادة بشروط سياسية أو اقتصادية قد يكون من الأفضل تجنّبها . والقروض يجب أن تُردّ ، إن عاجلاً أو آجلاً . وهى بالإضافة إلى ذلك تتطلب دفع فوائد ، وبنفس العملات الأجنبية التى قدم بها القرض ، لابد إذن ، إن عاجلاً أو آجلاً ، أن تزيد قدرة الدولة على التصدير لتسديد القروض ودفع فوائدها . وقل مثل هذا على الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، التى لابد أن يثق أصحابها فى قدرة الدولة التى يأتون إليها على توفير العملات الأجنبية اللازمة لتحويل أرباحهم للخارج من ناحية ، ولتحويل رؤوس أموالهم نفسها متى قرروا العودة بها إلى بلادهم .

ما العمل إذن ؟ ما الذى لدى الدولة الفقيرة لتصدره ؟ سلع صناعية ؟ وهل يتصور أن السلع الصناعية الجديدة التى سوف تقوم بإنتاجها سيكون بإمكانها منافسة ما تنتجه الدول العريقة فى التصنيع ؟ .صحيح أن لدينا سلعاً كالمنسوجات والأحذية قد تكون قادرة على مثل هذه المنافسة ، إذ أنها قديمة نسبياً فى بلادنا ولدينا فيها خبرة أطول .ولكن هذه هى بالضبط السلع التى تفرض عليها الدول الصناعية الحماية ، فلا تستطيع التغلغل فى أسواقها إلا بشقّ الأنفس .أما صادراتنا الزراعية فهى صادرات سيئة السمعة .إذ حتى بفرض أننا نستطيع زيادة إنتاجنا منها ، فإن أسعارها مشهورة بالتقلب بين سنة وأخرى ، فضلاً عن صفة أخرى شرحها بوضوح تام ، فى مطلع الخمسينات ، اقتصادى أرجنتينى هو راؤول بريبيش (R.Prebisch) وهى ما عرف باتجاه معدل التبادل الدولى ضد مصلحة السلع الزراعية ، (والمواد الأولية عموما) ولصالح السلع الصناعية .ومعنى ذلك اتجاه النسبة بين أسعار السلع الزراعية وأسعار السلع الصناعية إلى الانخفاض فى المدى الطويل ، ومن ثمّ يكون على الدول المصدرة للسلع الزراعية أن تصدّر أكثر فأكثر من أجل الحصول على نفس الكمية من

الواردات، وكأن عليها أن تجرى أسرع لكى تظل ثابتة فى نفس المكان . لا عجب أن شاع فى ذلك الوقت تعبير «العملات الصعبة» ، فقد كانت العملات الأجنبية عملات صعبة حقاً ، خاصة عملات تلك الدول التى نحتاج لاستيراد المزيد من سلعها من أجل التصنيع.

إذا كان هذا صحيحا ، فقد بدا وكأنه ليس أمام الدول الفقيرة، إذا أرادت حقاً أن تقوم بالتنمية الصناعية السريعة ، إلا أن تضغط وارداتها الأخرى (أى الواردات التى لا تعتبر ضرورية لإتمام عملية التصنيع) إلى أدنى قدر ممكن .فكل ما كان يستورد من سلع كمالية يجب أن يمنع استيراده أو تفرض عليه رسوم عالية للغاية حتى ينخفض استيراده إلى أقل حد ممكن .أما السلع الاستهلاكية الأخرى غير الكمالية ، كالسلع الغذائية مثلا أو الملابس أو الورق أو الأثاث ، فإن كل ما يمكن إنتاجه محلياً يجب بالفعل أن ينتج محلياً ، وبهذا يستخدم كل ما يمكن أن نحصل عليه من عملات صعبة فى استيراد ما يلزم للتصنيع .

كان هذا الحل هو ما عرف باسم استراتيجية التصنيع بالإحلال محل الواردات Import Substitution

Industrialization، ويمكن تلخيص المقصود منها في كلمتين: كل ما كنت تقوم باستيراده ويمكن أن تستغنى عنه فلتستغن عنه ، فإذا كان لابد منه وكان يمكن أن تنتج بديلا له محليا فلتنتجه محليا، فإذا كان لابد منه حقاً ولا يمكن أن تنتجه محليا فلا بأس من استيراده ، ولكن فلتحصل على تصريح بذلك من السلطات المختصة.

حظيت هذه الاستراتيجية بانتشار واسع طوال الخمسينات والستينات ، بل وحظيت أيضاً بدرجة لا يستهان بها من التأييد والرضا حتى من جانب المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية نفسها . وقد ساعد على هذا الانتشار ، عدا ما كان يواجه البلاد الفقيرة من صعوبات فى توفير العملات الأجنبية اللازمة للتصنيع ، عدة ظروف اقتصادية وسياسية ، داخلية دولية ، يهمنا الآن تذكرها.

كانت ذكرى الثلاثينات والحرب العالمية التى تلتها لازالت قريبة من الأذهان .ولكن ما الذى كانت تطبقه الدول الصناعية نفسها خلال الثلاثينات وخلال الحرب إلاّ هذه السياسة بعينها : سياسة الإحلال محل الواردات ؟ لقد كانت كل دولة خلال أزمة الثلاثينات تحمى سوقها الوطنية ضد الواردات من الدول الأخرى فى محاولة

لخلق فرص عمالة لعمالها المتبطلين ، ثم طبقت نفس السياسة مضطرة فى سنوات الحرب لصعوبة الاستيراد أصلاً .فإذا كانت هذه السياسة جائزة ومشروعة فى بعض الظروف حتى للدول الصناعية نفسها ، فلماذا لا تكون مشروعة للدول التى تحاول اللحاق بها ؟

كان هناك أيضاً النموذج السوفييتى فى التنمية ، الذى كان لا يزال خلال الخمسينات والستينات يتمتع بجاذبية لدول العالم الثالث، فقدها بالتدريج بعد ذلك .والنموذج السوفيتى كان يقدم مثالا ناجحاً لدولة تحوّلت من دولة متخلفة إلى دولة عظمى بالانطواء على نفسها وإغلاق أبوابها ، والاعتماد على سوقها ومواردها المحلية ، وضغطها للواردات إلى أقل مستوى ممكن.

أضف إلى ذلك أنه فى تلك السنوات الأولى التى تلت بداية الاهتمام بتنمية العالم الثالث ، كانت الفكرة الشائعة أن دول العالم الثالث تبدأ من حيث بدأ العالم الصناعى قبل نحو مائتى عام . فالعالم الثالث يحاول أن يحقق ثورته الصناعية ، متأخراً بعض الشئ ، ولكنه يحاول أن يقوم بنفس العمل ويكرر نفس التجربة التى

بدأتها الدول الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر .وهذه الدول الصناعية كان عليها بالضرورة، فى ذلك الوقت ، أن تعتمد فى الأساس على نفسها ، إذ كانت تفعل شيئاً جديداً لم يسبقها فيه أحد .صحيح أن آدم سميث والاقتصاديين الكلاسيكيين البريطانيين كانوا يتغنون بمزايا حرية التجارة والتخصص ، أى أن الأفضل أن تتخصص كل دولة فى إنتاج ما تجيد إنتاجه من سلع وتستورد غيرها من الخارج ، ولكن بريطانيا فى ذلك الوقت كانت تتمتع «بحماية طبيعية »ولا تخشى حرية الاستيراد لأنها كانت أكثر الدول تقدماً .أما الدول الأقل تقدماً فى ذلك الوقت ، كألمانيا والولايات المتحدة ، فقد لجأت هى نفسها إلى تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات ، سواء أعلن اقتصاديوها ذلك صراحة ، مثلما حدث فى ألمانيا ، أو كان الاقتصاديون يرددون ما يقوله الاقتصاديون البريطانيون ، باعتباره منتهى الحكمة ، بينما دولتهم تفعل العكس بالضبط ، كما كان يحدث فى الولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر .

ولكن كان هناك سبب آخر ، قد يكون أهم من كل ما عداه ، لانتشار استراتيجية الإحلال محل الواردات خلال الخمسينات

والستينات ، وهو سبب عملى بحت ، ويتعلق باتجاه المصالح الاقتصادية السائدة .كانت أوربا خلال هذين العقدين منكفئة هى أيضاً على نفسها ، إذ ما كادت تتم عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب فى منتصف الخمسينات حتى انشغلت بتكوين السوق الأوروبية المشتركة ، وكان اهتمامها بأسواق العالم الثالث ، كمجال لتصريف سلعها ، أقل بكثير مما أصبح بعد ذلك بعقد أو عقدين من الزمان .أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة فقد كانت أسواق العالم الثالث ، كمجال لتصريف سلعها ، أقل بكثير من السوق الأوروبية ، وأقل أهمية بكثير كذلك مما أصبح لها فيما بعد .

من الممكن إذن أن نقول أن انطواء العالم الثالث على نفسه فى الخمسينات والستينات لم يكن يشكل مشكلة كبيرة ولا عائقاً مهما أمام توسيع السوق أمام العالم الصناعى ، إذ كانت السوق الأساسية والمرغوب فيها هى سوق الدول الصناعية نفسها .نعم لقد دخلت سلع مثل الكوكاكولا والبيبسى كولا دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث فى تلك الحقبة من الزمن ، ولكن هذا الدخول إلى أسواق العالم الثالث لم يكن مسألة حياة أو موت فى نظر هاتين الشركتين مثلما أصبح بعد ذلك بعقد أو عقدين من الزمان .وقل

مثل هذا عن غيرهما من الشركات متعدية الجنسيات .فعندما أصبح دخول أسواق العالم الثالث مسالة حياة أو موت فعلا ، فى نظر هذه الشركات ، لم يعد من الممكن السكوت أو الصبر على ما يسمى « باستراتيجية الإحلال محل الواردات».

هذا هو السبب الأساسى ، فيما يظهر ، لإقامة هذا الاحتفال الصاخب باستراتيجية مناقضة تماماً ، وهى استراتيجية «التصنيع عن طريق تشجيع الصادرات (Export Promotion) ، وهى استراتيجية تقوم ، لا على الانطواء على النفس ، بل على الانفتاح على العالم .فمنذ منتصف السبعينات بدأ الهجوم يشتد على سياسة الإحلال محل الواردات ، وأخذ اقتصادى بعد آخر ينضم إلى جوقة لا تعزف إلا نغمة واحدة تدور حول الفكرة الآتية :

«كانت سياسة الإحلال محل الواردات حماقة كبيرة ، أو على الأقل تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة على الإطلاق ، وعلى دول العالم الثالث الآن أن تفتح أبوابها على مصاريعها وتهجر إلى الأبد ذلك التوجه المريض إلى الداخل ، فتترك الاستيراد حراً طليقاً .أما ما تحتاجه من عملات أجنبية لتمويل هذا الاستيراد الذى لا يحده حد ، فعليها تحقيقه عن طريق زيادة صادراتها » .

هذه الدعوة الجديدة لفتح الأبواب فجّرت أصوات الاحتجاج من كل ركن من أركان العالم الثالث ، وكان هذا الاحتجاج يتخذ صورة كهذه : «صادراتنا ؟ أين هى هذه الصادرات بالضبط ؟ وأى صادرات تعنون ؟ أنتم تعرفون ما نواجهه من صعوبات فى زيادة صادراتنا الزراعية والصناعية على السواء .صادراتنا الزراعية محدودة بأراضينا الزراعية المحدودة ، والزيادة السريعة فى السكان تقلل بدورها من حجم المتاح للتصدير من هذه السلع الزراعية . ولكن حتى لو أمكننا زيادة الصادرات الزراعية فأنتم تعرفون ما تواجهه هذه الصادرات من اتجاه أسعارها إلى الانخفاض بالمقارنة بأسعار ما نستورده منكم من سلع صناعية ، وذلك لأسباب كثيرة لا مجال للخوض فيها الآن .وعلى كل حال فأنتم أنفسكم تزيدون الطين بلّة بحماية مزارعيكم ضد منافسة صادراتنا الزراعة .أما صادراتنا الصناعية فمشكلتنا فيها أدهى وأعوص .فكفاءتنا فيها منخفضة ، وأنتم لم تتركونا لشأننا مدّة كافية نمارس فيها الحماية حتى تشب صناعاتنا على أقدامها ، فأسرعتم بالضغط علينا من أجل فتح الأبواب ، فوئدت بسرعة كثير من صناعاتنا التى كانت تبشّر بالخير تقولون: «فلتركزوا على الصناعات كثيفة الاستخدام

للعمل ، كالمنسوجات والأحذية ، فأنتم فيها أكفأ » .ولكن نفاقكم في هذا الأمر لا حدّ له ، فهذه بالضبط هى السلع التى تفرضون فيها الحماية لصناعاتكم وتتحججون فى تبرير ذلك بمختلف الحجج .مرة تقولون : إن ضغوط العاملين فى هذه الصناعات عندكم أقوى مما تستطيعون مواجهته . ومرة تقولون : إننا ندفع أجوراً منخفضة لعمالنا مما لا يسمح به الضمير الإنسان . .ومرة تقولون : إن سبب كفاءتنا فى هذه الصناعات هو استغلالنا للأطفال الصغار وهذا عمل يتنافى مع حقوق الإنسان .فماذا نفعل معكم ؟ وعلى أى حال ، فلنفرض أن دول العالم الثالث كلها قد أخذت بنصيحتكم وشرعنا كلنا فى تصدير مثل هذه السلع إليكم ، فهل يمكن حقا لأسواقكم أن تستوعب كل هذه الصادرات ؟ إن ما يمكن لدولة واحدة أن تنجح فيه إذا قامت به وحدها ، لا يمكن لعدد كبير من الدول أن تنجح فيه إذا قامت به كلها فى الوقت نفسه .إننا لا نقول إن سياسة التصنيع عن طريق زيادة الصادرات سياسة خاطئة ، ولكننا نقول فقط : إنها للأسف ، فى مثل الظروف التى نعيش فيها، غير ممكنة .ربما نجحت بعض دول جنوب شرقى آسيا فى زيادة صادراتها بشدة خلال الأعوام العشرين الماضية ، ولكن هذه

الدول كانت تصدّر فى ظروف دولية مواتية ، بل كان هناك فى بعض الحالات أسْباب سياسية .وعلى أى حال فقد كانت مجموعة صغيرة من الدول، ما ينطبق عليها لا يمكن أن ينطبق على عدد كبير من دول العالم الثالث إذا حاولت كلها أن تزيد صادراتها الصناعية بسرعة وفى الوقت نفسه .

كل هذه الحجج لم تفلح فى أن تثنى عزم الداعين إلى سياسة «تشجيع الصادرات» والمهاجمين لسياسة الإحلال محل الواردات . واستمرت الحملة الداعية لفتح أبواب التجارة تزداد قوة ، يقوم بها الاقتصاديون من الأكاديميين والرسميين ، والمؤسسات الدولية وكأنهم على اتفاق تام على ما يجب عمله .وتنتهى هذه الحملة بنجاح باهر لهم جميعاً يتمثل فى إتمام اتفاقية أورجواى فى سنة ١٩٩٤ ، والتوقيع عليها من عدد كبير من دول العالم بما فيها دول كثيرة من العالم الثالث ، وكأن هذه الخطوة الكبيرة نحو مزيد من تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام الواردات والصادرات هى فى مصلحة البشرية كافة ، وإذا بالجميع يشتركون فى التهليل لعصر « العولمة» ويصفقون فرحين «لقد انتهى عصرالانطواء على النفس وجاء عصر الانفتاح على العالم ».

ولكن حقيقة الأمر ليست بهذه البساطة .فالاختلاف بين سياسة تشجيع الصادرات وسياسة الإحلال محل الواردات ليس فى الحقيقة اختلافاً بين الحق والباطل ، بين الصواب والخطأ ، بل هو فى الحقيقة ليس إلاّ خلافاً بين القوى والضعيف .

فأولاً :يجب أن نلاحظ أن تسمية السياسة المضادة لسياسة الإحلال محل الواردات باسم «استراتيجية التصنيع عن طريق تشجيع الصادرات» ليست تسمية بريئة تماماً .ذلك أن المقصود منها فى الأساس ليس هو بالضبط تصنيع العالم الثالث ، بل هو أن يفتح العالم الثالث أبوابه للاستيراد من الدول الصناعية .إنها فى الأساس سياسة «تحرير الواردات» ، وليست فى الأساس «تشجيع الصادرات الصناعية» . قد يقال :ومن أين لدول العالم الثالث القدرة على زيادة وارداتها دون أن تزيد صادراتها الصناعية ؟ الرد على هذا أن دول العالم الثالث لديها أشياء كثيرة يمكنها أن تبيعها لتسدد بثمنها قيمة وارداتها المتزايدة ، ولكن هذا البيع ليس دائما فى صالحها .هناك مثلا ثرواتها المعدنية ، من بترول وفوسفات إلى حديد خام ... الخ مما كان يعقد عليه الأمل ، فى فترة «الإحلال محل الواردات» ، فى أن يصبح أساساً

لصناعات جديدة .ولديها أيضا «السياحة » ، أى أن دول العالم الثالث ، بدلا من أن تصبح دولاً صناعية مثل غيرها ، تتحول إلى دول «للفرجة» ، يأتى إليها السياح من الدول الصناعية المتقدمة للاستجمام والراحة ومشاهدة الآثار .إن هذا ليس شيئاً سيئاً بالضرورة ، ولكن بشرط أن يتم فى حدود معقولة لا تتحول معه نسبة كبيرة من العمالة فى هذه الدول إلى الاشتغال بتقديم الخدمات ، من مختلف الأنواع ، للسياح .

ولكن دول العالم الثالث لديها أيضاً أشياء أخرى يمكن لها بيعها ، عدا الثروات الطبيعية والتاريخية ، وهى الأصول الرأسمالية التى سبق لها بناؤها فى فترات سابقة ، هى فى الأساس فترات «الإحلال محل الواردات» . إنى أعنى بذلك ما يطلق عليه «الخصخصة» وهى ، إذا أردنا الحقيقة ، ليست فى الأساس إلا بيع دول العالم الثالث لصناعاتها ، وغيرها من الأصول ، لرأس المال الأجنبى .ويتم ذلك دون تمييز بين الرابح منها والخاسر ، وبأثمان أقل من قيمتها الحقيقية ، تحت ضغط ديون سبق لها الوقوع فيها بسبب تورطها أكثر من اللازم فى الاستيراد ، وفتح الأبواب بلا ضابط أمام الواردات .

إن كل هذه الطرق (فيما عدا السياحة) لتسديد قيمة الواردات السابقة ، ولدفع قيمة واردات جديدة ، لا يمكن بالطبع أن تستمر إلى الأبد ، ولكنها يمكن أن تستمر لأمد ليس بالقصير ، وخلال هـذه الفترة وحتى تستجد ظـروف أخرى ، يمكن أن يستمر الترويج لسـياسة فتح أبـواب الاستيراد على مصاريعها تحت هذا الاسم الجذاب « سياسة التصنيع عن طريق تشجيع الصادرات»

ثانياً : حُجج المدافعين عن سياسة تحرير الواردات (والاعتماد فى تمويل ذلك على زيادة الصادرات) والمهاجمين لسياسة الإحلال محل الواردات يمكن تلخيصها كلها فى كلمة واحدة هى «الكفاءة » إذ أليس من الأكفأ أن تنتج للعالم كله بدلاً من أن تنتج لسوق دولتك الصغيرة ؟ إنك إذا أنتجت للعالم الواسع أمكنك أن تزيد من حجم إنتاجك بما يسمح لك باغتنام مزايا الإنتاج الكبير، وأن تتعرض للمنافسة من منتجين أقوياء فيحفزك هذا على التحسين المستمر فيرتفع مستوى كفاءتك وأنت على أى حال ، إذا تخليت عن تلك الأسوار العالية التى تحمى بها صناعات غير كفؤة ، سوف تتخصص فى إنتاج ما أنت مؤهل له ، أى ما تتمتع فيه بكفاءة عالية .

كل هذا صحيح ، ولكن «الكفاءة» ليست كل شئ فى الحياة . فإطلاق العنان لاعتبار الكفاءة دون غيرها ، موقف دارويني قبيح لا يعنى فى النهاية إلاَّ الحكم بالموت على الجميع إلا الأقوى .فبأى حق تحرم المزارع الصغير من الحياة لمجرد أنه أقل كفاءة من الشركات العملاقة صاحبة المزارع الواسعة ؟ ولماذا نجبر صاحب الورشة الصغيرة التى يشتغل فيها هو وأسرته على إغلاقها ليذهب للعمل ، كعامل أجير ، فى المصنع الكبير ؟ هل يكفى لتبرير ذلك أن هذا المصنع الكبير يستطيع أن ينتج نفس السلعة بنفقة أقل؟ قد يقال : إن هذا فى مصلحة المستهلك ، ولكن الإنسان ليس مستهلكاً فقط ، ورضاه عن حياته ونفسه لا يأتى فقط من قدرته على شراء السلع بثمن أقل ، بل يأتى من أشياء كثيرة أخرى من بينها قدرته على التعبير عن نفسه كمنتج ، ومن شعوره بالاستقلال والحرية ، ومن علاقاته بأسرته وقومه ، ناهيك بالطبع عما إذا كان لديه عمل يتكسب منه أو متبطلا.

ثم إن هذه الكفاءة التى لا يكف عن الكلام عنها أنصار حرية الاستيراد والتصدير ، هى فقط نوع معين من الكفاءة ، وهى الكفاءة الاقتصادية ، ولكنها ليست كل «الكفاءة» . فأنا قد أكون أقل من

غيرى فى الكفاءة الاقتصادية ولكن نمط حياتى قد يكون أجمل أو أفضل .فبأى حق مثلا تحرمنى من استخدام لغتى العربية لمجرد أنها ليست لغة رجال الأعمال (أو لغة «البيزنيس») ؟ ولماذا تجبرنى على أن أتعلم شيئاً اسمه «علم التسويق» وهو لا يزيد كثيراً على «فن خداع المستهلك» ؟ ولماذا تضطرنى لفتح أسواقى لسلع تهدد صحتى وحياتى وحياة أولادى لمجرد أنها أرخص أو أكبر ؟ .

بل حتى بصرف النظر عن هذا وذاك ، ما الذى يجعلك تحكم من مجرد النظر إلى مستوى كفاءتى الحالية بأنى سأظل كذلك إلى الأبد ؟ لماذا لا تسمح لى ببعض الحماية ريثما أرفع من مستوى كفاءتى إلى المستوى الذى تطلبه ، ثم تحكم علىّ بعد ذلك ، كما سبق أن فعلت كل الدول التى تعتبر اليوم فى عداد الدول المتقدمة : حمت نفسها أولاً ولم تنفتح على العالم الخارجى إلا بعد أن اطمأنت على قدرتها التنافسية ؟ إن المنافسة قد تكون شيئاً طيباً حقاً ولكن بشرط ألا تتضمن عملية قتل .وفتح أبواب الاستيراد قبل الأوان قد يؤدى لا إلى زيادة الكفاءة بل إلى الموت .

كل هذا الكلام لم ينجح فى إثناء عزم أنصار الانفتاح على العالم أو فى ردّهم عن غيّهم .فقد استمروا مرددين نفس الحجج

بتصميم مدهش ، بل وبتكرار من شأنه أن يبعث السأم فى النفوس لولا أن أحدا لا يستطيع أن يعترض طريقهم أو أن يصفهم بما يستحقون من أوصاف .ذلك أن لديهم كل الأسلحة وكل اللازم لكسب المعركة :البنادق والمال ووسائل الدعاية وغسيل المخ .وهم باستخدام هذا كله يستمرون فى تجميل القبيح ، وفى اختزال الحياة كلها وكأنها ليست أكثر من عملية بيع وشراء .وهم يستخدمون اللغة ويصكون المصطلحات على النحو الذى يخدم مصالحهم مهما كان هذا الاستخدام مضللا .فرغبة الشعوب فى التمتع بالاستقلال وحرية الإرادة وحماية ثقافتها القومية يسمونه «انطواء على النفس (inward looking) » ، وكأن هذه الشعوب مريضة نفسيا وتحتاج إلى علاج .وقتل الصناعات الوطنية لصالح صناعات الدول الأقوى يسمونه « انفتاحاً على العالم (outward looking) » ، وكأن هذا هو التصرف الوحيد الذى ينتظر من شخصية سوية لا تخشى مواجهة الأخطار والتحديات ، أو يسمونه «تحريراً» (liberalization) بافتراض أنه ليس هناك شئ أفضل من الحرية والتحرير ، حتى ولو كان تحريراً من الحماية التى يحتاج إليها الطرف الأضعف .

الفصل التاسع

دور الدولة فى التنمية

من الذى كان يتصور ، منذ خمسين عاماً ، أن يحدث ما حدث لنظرتنا إلى الدولة ولدورها فى التنمية الاقتصادية ؟ كان الجميع ، منذ نصف قرن ، يسلّمون بأهمية هذا الدور ويعتبرونه من قبيل المسلمات التى لا تحتاج إلى نقاش :على الدولة أن تقوم بدور حاسم فى تعبئة المدخرات وتحقيق الاستثمارات ، أو على الأقل فى حفز الناس على الادخار والاستثمار ، والدولة دون غيرها هى التى تستطيع النهوض بمشروعات البنية الأساسية :الطرق ووسائل المواصلات الأساسية، ومحطات الكهرباء ، ومشروعات الرى والصرف ، والمدارس والجامعات ، ومراكز التدريب والمستشفيات ،

بل وقد يكون من الضرورى أيضاً ، من أجل إنجاح التنمية ، القيام بإصلاح زراعى يعاد عن طريقه توزيع الأراضى ، وما يترتب عليه من عمليات الإرشاد الزراعى للنهوض بمستوى الإنتاجية الزراعية . ومن الذى يمكن أن يقوم بهذه المهمات كلها غير الدولة ؟ كل الكتب الصادرة عن التنمية كانت تقول ذلك ، باستثناءات نادرة كان يتجاهلها التيار السائد بين اقتصاديي التنمية ، إذ كانوا يعتبرون من يقول بغير ذلك رجعياً ولا أمل فى إصلاحه .

ولم يقتصر الأمر على كتب الاقتصاديين الأكاديميين ، بل شمل أيضاً المؤسسات الدولية الكبرى المعنيّة بالتنمية ، وعلى رأسها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .كانت منظمات الأمم المتحدة منذ أوا‍.. الأربعينات قد بدأت تقوم بتلك المهمة الخطيرة التى لازالت تمارسها حتى الآن ، وهى ما يمكن تسميته دون كثير من المبالغة «صناعة فكر التنمية» ، فقد كانت منظمات الأمم المتحدة ، منذ أن بدأ الاهتمام بقضية التنمية منذ خمسين عاماً ، أحد المصادر الأساسية للأفكار والتصورات المتعلقة بالتنمية والتخلف ، فيتلقفها منها السياسيون والأكاديميون ووسائل الإعلام ، وسرعان ما تروج وتنتشر وتصبح هى «االحكمة الشائعة» .

(conventional wisdom) ، أى تصبح هى المسلمات التى يقبلها الجميع ، وذلك ريثما تصدر من هذه المنظمات نفسها أفكار وتصورات جديدة فتلقى نفس الشيوع والرواج وتصبح هى المسلمات التى تحل محل المسلمات القديمة .

كان من بين هذه المسلمات التى شاعت وراجت فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين أن على الدولة فى البلاد المتخلفة مسئوليات خطيرة ، وأن التنمية لا يمكن أن يقدر لها النجاح إلا بقيام الدولة بهذه المسئوليات .وكان من بين هذه المسئوليات والمهمات مهمة التخطيط .إذ ألا تتعلق التنمية بالمستقبل؟ وهل من الحكمة والرشاد أن يترك الإنسان مستقبله يتحدد بقوى لا ضابط لها ؟ أليس من البديهى إذن (هكذا كان يقال فى ذلك الوقت) أن تحزم الدولة أمرها وتضع أهداف التنمية لفترة زمنية مقبلة ، ثم تحدد وسائلها وطريقة بلوغ هذه الأهداف ؟ بل أليس من الأحكم والأكثر مدعاة للانضباط والأكثر ضماناً لبلوغ الأهداف أن يكون هذا التخطيط شاملاً ومركزياً ؟ إذ ما دام الأمر يتعلق بالسيطرة على المستقبل ، أليس من الأفضل أن تكون السيطرة شاملة ؟ أو ليس من باب الاحتياط أيضاً وضمان الفعالية والنجاح ، أن تتركز

سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في يد واحدة تعبّر عن الآمال الموحدة للأمة وتصب عندها جميع المعلومات وتتوافر لديها جميع وسائل الإلزام ، بدلا من تشتيت سلطات اتخاذ القرارات ، فتتعدد هذه القرارات وتتضارب ، وتمارس كل هيئة سلطتها لتحقيق مصالح ضيقة قد تتعارض مع مصلحة الأمة ككل ؟

هذا هو نوع الفكر الذى كان سائداً فى الخمسينات والستينات فيما يتعلق بدور الدولة في التنمية .وهو كما يرى القارئ عكس ما هو سائد الآن بالضبط .وهدفي من هذا الفصل أن أحاول تفسير هذا التحول ، الذى يبدو وكأنه تحوّل من الشئ إلى نقيضه ، ومن ثم يثير فى الذهن هذا السؤال :هل كان الأمر مجرد حماقة من الحماقات الإنسانية التى احتاج كشفها إلى بعض الوقت ، عاد بعده الاقتصاديون إلى رشدهم وأدركوا خطأهم ؟ (والرجوع إلى الحق ، كما نعلم جيداً ، هو دائماً من الفضائل) . سوف أثير فى هذا الفصل الشك فى صحة هذا الاعتقاد ، فأحاول أن أبين أن الحالة هى أبعد ما تكون عن حالة «الرجوع إلى الحق»، وإنما تتعلق ، هنا أيضاً ، بتغير الأفكار كلما تغيرت الظروف والأحوال .

* * *

أما انتشار فكرة أن للدولة دوراً أساسياً لابد أن تلعبه فى التنمية ، طوال الخمسينات والستينات ، فليس من الصعب تفسيره، .فقد تضافر لانتشار هذه الفكرة أكثر من سبب .

فمن ناحية كان هذان العقدان التاليان مباشرة لانتهاء الحرب العالمية الثانية يكوّنان العصر الذهبى لدول العالم الثالث من حيث حصولها على الاستقلال السياسى .وكانت الحكومات الوطنية التى مارست مهام الحكم بعد هذا الاستقلال يرأسها فى أغلب الأحوال نفس الشخصيات التى قاومت الاستعمار وخاضت معارك التحرر منه .لم يكن هناك شك كبير إذن ، لدى شعوب العالم الثالث ، فى أن هذه الحكومات الوطنية الجديدة جديرة بخوض معارك التنمية والنهوض الاقتصادى كما أثبتت جدارتها فى معركة التحرر الوطنى .هكذا بدا الأمر إذن سهلاً وميسوراً .وقد دعّم هذا الشعور ما ساد فى العالم كله خلال هذين العقدين من تفاؤل بالمستقبل ، ربما يرجع بعضه إلى التطلع إلى عالم جديد بعد مآسى الحرب العالمية الثانية ، أو إلى ما شهده هذان العقدان فى العالم الغربى من معدل غير مسبوق فى النمو الاقتصادى السريع .

كان الاتحاد السوفيتي خلال هذين العقدين ، هو بدوره ، مصدر إلهام وعاملاً من عوامل دعم هذا التفاؤل لدى شرائح واسعة من شعوب العالم الثالث المتطلعة إلى تحقيق نهضة اقتصادية .فها هي دولة كانت هي نفسها متخلفة من الناحية الاقتصادية تخلفاً واضحاً عن العالم الغربي ، منذ ما لا يزيد على ثلاثين عاماً ، فإذا بها تتحول في نهاية هذه الأعوام الثلاثين إلى دولة عظمى تنافس أقوى دولة في العالم في القوة النووية والقدرة العسكرية ، وتحقق معدلاً مذهلاً في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ، وتقدماً باهراً في نشر التعليم والخدمات الصحية والارتفاع بمستويات المعيشة لغالبية شعبها .«إذا استطاعت روسيا تحقيق ذلك ، فلماذا لا نستطيعه نحن ؟» ، هكذا قالت لنفسها شعوب العالم الثالث .ولكن روسيا حققت ذلك ، لا بالاعتماد على قوى السوق ولكن بالاعتماد على تدخل الدولة .لقد ابتدعت روسيا فكرة الخطة الخمسية ، وحققت هذا النجاح الباهر بالتخطيط المركزي الشامل .فالظاهر إذن أن التنمية لا يحتاج نجاحها إلا لبعض الخطط الخمسية ، تحدد الأهداف وترسم الوسائل الكفيلة بتحقيقها .فأي شئ أسهل من ذلك ؟ .ولكن تنفيذ الخطط المركزية والشاملة يتطلب تدخلاً

صارماً من جانب الدولة ، فلابد إذن أن تنهض الدولة بهذا الدور .

من ناحية أخرى كان هذان العقدان التاليان للحرب هما أيضاً فترة اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى وظهور سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز ، وقد دعمت هذه الظروف من قوة الدولة فى العالم الثالث من أكثر من وجه .كانت هناك بالطبع بعض الدول القليلة من دول العالم الثالث ، كالصين وكوبا وكوريا الشمالية ، التى تبنت العقيدة الشيوعية التى توكل أمر التنمية كلها إلى الدولة ، وكانت هناك من ناحية أخرى الدول الأكثر عدداً المرتبطة ارتباطاً حميماً بالمصالح الأمريكية ، كالغالبية العظمى من دول أمريكا اللاتينية ، والتى استمرت تعتمد فى نموها الاقتصادى على قوى السوق .ولكن عدداً كبيراً من دول العالم الثالث ، من إندونيسيا فى آسيا إلى الجزائر فى أفريقيا مروراً بيوجوسلافيا الأوربية ، تبنّت سياسة عدم الانحياز ، وتمتعت حكوماتها ، لفترة من الزمن ، بالقدرة على الاحتفاظ بمسافة واسعة بينها وبين كلا القوتين العظميين سمحت لها بتطبيق ما تراه من سياسات التنمية مما يتعارض مع مبدأ حرية السوق ، كسياسة

فرض الحماية لصناعاتها الوطنية ، والتقييد الصارم للواردات ، والتدخل الحازم في سعر الصرف ، واشتراط موافقة الدولة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى مجالات الاستثمار والبناء والتجارة ... الخ ، دون أن ترى الدول الكبرى في الغرب ، أو المؤسسات الدولية الدائرة فى فلكها ، حاجة أو ضرورة للتدخل لمنعها ، إذ كان يكفى هذه الدول وهذه المؤسسات ، فى تلك المرحلة ، ألا تقع هذه الدول «غير المنحازة» تحت النفوذ السوفيتى وقوعاً كاملاً .

كان التغلغل الاقتصادى للولايات المتحدة ودول الغرب عموماً ، وللمؤسسات الدولية الواقعة تحت نفوذها ، فى دول العالم الثالث ، يتخذ فى الأساس صورة «المعونات الأجنبية» ، وكانت هذه المعونات ، خلال الخمسينات والستينات ، تمثل الجزء الأكبر من حركة رؤوس الأموال بين الدول الغربية ودول العالم الثالث ، تمييزا لها عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة .ولكن الجزء الأكبر من هذه المعونات الأجنبية كان يتكون من «المعونات الرسمية» ، أى أموال تعطيها حكومة لحكومة ، سواء مباشرة أو عن طريق هيئة دولية ،

الأمـر الذى كـان لابد أن يزيد من قـدرة الدولة فى العـالم الثـالث ، المتلقية للمعونة ، على التدخل فى الحياة الاقتصادية .

ولكن من المهم أيضاً أن نتذكر أن العالم الرأسمالى لم يكن هو نفسـه مـحصّناً ضد فكرة تدخل الدولة وأهميـة الدور الذى يمكن أن تلعبـه فى الحـيـاة الاقـتـصـاديـة .إذ فلنتذكر أن ربع القرن التـالى للحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٧٠) كان يمثل العصر الذهبى لانتشـار الكينزية التى توكل مـهـامـا أسـاسـيـة للدولة فى إدارة دفّة الاقتصاد القومى ، للخروج من الانكماش مرة ولمحاربة التضخم مرة أخـرى .كما شهد هـذان العقدان ازدهـار فكرة « دولة الرفاهة» التى تدين بدورهـا للأفكـار الكيـنزية من نـاحـيـة وللأفكار الاشـتراكيـة من ناحيـة أخرى ، والتى كـانت تعنى نهـوض الدولة بمسـئوليـة توفيـر الخـدمـات الأسـاسـيـة للناس بصرف النظر عن مستوى دخولهم .

فى مـثل هذه الظروف ، الداخليـة والخـارجـيـة ، وهذا المنـاخ المشـجع من كل ناحيـة على قـيـام الدولة بمهـمـات أسـاسـيـة فى الاقتصاد القومى ، كيف يمكن أن نتوقع غير هذا الذى حدث فى العـالم الثالث ؟ ، وهو شيوع الاعتقاد بأن التنمية لا يمكن أن تنجح

بغير دور كبير للدولة ، وإيمان راسخ بفائدة التخطيط الشامل بل ضرورته ، وتأكيد مستمر لا على انسجام المصلحة الفردية مع المصلحة العامة بل على عجز الأفراد عن تحقيق ما فيه مصلحة المجتمع ككل ، وأنه لا يستطيع أن يحقق هذا إلا الدولة .

نحن نعرف جيداً أن المناخ السائد الآن هو عكس ذلك بالضبط. إن الذى يدعو الآن إلى توسيع دور الدولة فى الاقتصاد ، أو يدافع عن القطاع العام ، أو ينبس بلفظ التخطيط الاقتصادى ، خاصة إذا كان من نوع التخطيط المركزى أو الشامل ، أصبح يعامل معاملة المعتوه أو المصاب بلوثة ، أو كالمتكلم بلغة غريبة على الأسماع ، أو كالقادم من عصر سحيق من عصور الماضى .هكذا أصبحت قوة وسائل الإعلام وقدرتها على تشكيل الميول والأفكار بحيث أصبح باستطاعتها تحويل الأذهان من فكرة إلى فكرة ، بمجرد الإلحاح على الفكرة الجديدة إلحاحاً مستمراً حتى ينسى الناس أن الأمر كان غير ذلك فى أى يوم من الأيام .

يبدو الأمر غريبا بوجه خاص فيما يتعلق بالموضوع الذى نتكلم فيه الآن ، لأنه لم تظهر فى الحقيقة أى حجة جديدة لصالح الاعتماد على قوى السوق وضد تدخل الدولة .كل ما يقال الآن ،

لصالح هذا أو ضد ذاك ، سبق قوله منذ أكثر من مائتى عام ، وتدور كلها حول أهمية الحافز الفردى ومساوئ البيروقراطية .ولكننا كنا دائما نعرف ذلك .من ناحية أخرى كان أنصار تدخل الدولة يقولون: إنه في ظروف معينة تصبح مساوئ البيروقراطية أهون من مساوئ الاعتماد المطلق على قوى السوق ، وأن احتكار الدولة كثيراً ما يكون أهون وأخف وطأة من الاحتكار الفردى .كل هذا ومثله كان دائماً معروفاً ومشهوراً .فما الذى جدّ ليرجّح كفة ضد أخرى ؟ .

حدث أن كل هذه الظروف التى ذكرتها ، وكانت تشجّع على ازدياد دور الدولة فى الاقتصاد ، أصابها الانحسار والأفول . الاتحاد السوفيتى أصابه الضعف ثم سقط ، (ليس بالضرورة بسبب أن الدولة تدخلت أكثر من اللازم ، كما يحلو لكثيرين أن يقولوا ، بل ربما لأسباب مختلفة تماماً) . والمعونات الأجنبية التى تعطى من دولة لأخرى حل محلّها ، أكثر فأكثر ، الاستثمارات الأجنبية الخاصة . وحركة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز أصابها الضعف بسبب ظهور سياسة الوفاق بين المعسكرين أولاً ، ثم بسبب تدهور مركز الاتحاد السوفيتى ثم انتهاء الحرب الباردة . وحكومات العالم الثالث أصابها الوهن بسبب هذا كله من ناحية ،

وبسبب وقوعها في براثن الفساد الذى لا ينفصل انفصالاً تاماً ، هو نفسه ، عما يحدث في ساحة العلاقات الدولية ، بل قد يكون وثيق الصلة بها .

ولكن وراء كثير من هذه العوامل كان هناك ذلك العامل الحاسم : نمو الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات ، وانتشار نشاطها حتى كاد يغطى الكرة الأرضية كلها .هذه الشركات أضعفت قوة الدولة في الداخل والخارج . فالدولة الوطنية لم تعد تستطيع التحكم في نشاط هذه الشركات أو منعها من الخروج للبحث عن عمالة أرخص في خارج حدودها ، فارتفعت معدلات البطالة في داخل الدول الصناعية ، فضعفت النقابات العمالية وقلت قدرتها على المطالبة بحقوق جديدة للعمال أو حتى المحافظة على ما سبق لهم نيله من حقوق في ظل دولة الرفاهية .وهذه الشركات العملاقة التي تريد أن تنفتح أمامها الأبواب في الخارج ، أضعفت الدولة في البلاد الأقل نمواً ، بشتى الوسائل ، إن لم يكن بالرشوة ومنع المعونات والقروض ، وبضغوط المؤسسات الدولية الخاضعة هي نفسها لنفوذ هذه الشركات ، فبإفساد الحياة السياسية ولو إلى حد قلب الحكومة وجلب حكومة جديدة .

من الذى يجرؤ فى هذه الظروف أن يشكك فى أفضلية ترك كل شئ لقوى السوق لتفعل بنا ما تشاء ؟ ألا يعنى التدخل فى قوى السوق الآن محاولة للسيطرة على هذه الشركات العملاقة ؟ ومن الذى يستطيع ذلك أو حتى يجرؤ على محاولة القيام به ؟ ومن الذى يجرؤ على امتداح نظام التخطيط ؟ مع أن الشركات العملاقة تقوم هى نفسها بالتخطيط ، بل وبتخطيط «مركزى» بكل معنى الكلمة ، فهى تخطط للعالم بأسره من مركزها فى إحدى مدن المجتمع الصناعى ، وهى تضع الأهداف كما تضع الوسائل ، والوسائل تتراوح من التدخل فى أسواق العملات إلى تشجيع دولة على الهجوم على دولة مجاورة ... الخ .ومن الذى يجرؤ على انتقاد الاحتكار الذى تمارسه هذه الشركات ؟ من الجائز انتقاد احتكار الدولة أما احتكار هذه الشركات فنقده غير جائز .ومن الذى يجرؤ على فتح موضوع الفساد الذى تمارسه هذه الشركات فى مختلف البلاد التى تمارس فيها نشاطها أو تريد دخولها ؟ من الجائز بل ومن المطلوب التأكيد على الفساد الناتج عن تغلغل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، ولكن من غير الجائز الكلام عن غير ذلك من فساد .

هكذا وضعت لنا الشركات متعددة الجنسيات «جدول الأعمال» الجديد ، الذى يحدد للاقتصاديين والكتّاب فى موضوع التنمية ما يجوز لهم مناقشته وما لا يجوز ، وكان جديراً بالاقتصاديين والكتاب فى موضوع التنمية أن يدركوا أن الأمر لا يتعلق «بالرجوع إلى الحق» أو باكتشاف ما كانوا يرتكبونه من حماقات فعدلوا عنها ، بل يتعلق فقط باستبدال جدول أعمال بجدول أعمال آخر ، بما يتلاءم مع مصالح وأهواء آخر من يتحكم فى مصير العالم .

الفصل العاشر

التكامل الاقتصادى

لم يكن الكلام عن التكامل الاقتصادى مألوفاً قبل الحرب العالمية الثانية ، بل كان المألوف هو الكلام عن عكسه .نعم ، كانت «القومية الاقتصادية » حينئذ فى عنفوانها ، ولكن كان المقصود بالقومية الاقتصادية يكاد يكون عكس المقصود بالتكامل الاقتصادى كما نفهمه الآن .كانت الحدود المقصودة «بالقومية الاقتصادية» هى حدود الدولة الواحدة ، ولم يكن المقصود أن تتكامل الدولة مع دولة أو دول أخرى .كان المفهوم من القومية الاقتصادية فى أوروبا أن يشترى الفرنسى ما تنتجه فرنسا ، والألمانى ما تنتجه ألمانيا ، أما الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، أو التكامل

الاقتصادى الأوروبى ، كالذى نراه الآن ، فكان أبعد شئ عن الأذهان .وكان لهذا انعكاساته عندنا ، فكانت الدول العربية الخاضعة لفرنسا تحمى حدودها الاقتصادية ضد الدول العربية الخاضعة لبريطانيا ، وكانت القومية الاقتصادية فى العالم العربى تفهم بالمعنى الذى قصده طلعت حرب :أن يشترى المصريون ما صنع فى مصر ، وأن تعلو الأسوار الجمركية المصرية فى وجه الجميع .

كان هناك الاستعمار بالطبع ، والاستعمار نوع من التكامل الاقتصادى بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها ، ولكن كان من المفهوم والواضح للجميع أن الهدف من هذا النوع من التكامل هو تحقيق مصلحة الدولة الاستعمارية ، ومن ثم فقد كان مختلفاً تماماً عما ظهر بعد انتهاء الحرب من رغبة عدد من الدول فى تحقيق التكامل فيما بينها تحقيقاً لمصلحة جميع الأطراف .

كان هذا المفهوم الضيق جداً للقومية الاقتصادية ، والمقصور على حدود الدولة الواحدة ، سواء فى أوروبا أو فى العالم العربى ، انعكاساً بدرجة أو بأخرى ، للأزمة العالمية الطاحنة التى سادت فى

الثـلاثينات عندمـا احتـاجت كل دولة إلى إقامـة الأسـوار حولهـا لحمـاية صناعاتها وعمالها .ولكن الأمور تغيّرت تماماً بعد انتهاء الحـرب .فما أكثر ما بدأنا نسمع عن التكامل الاقتصـادى ، سواء فى أوروبا أو فى العالم العربى ، أو فى بقية ذلك العالم الذى بدأت تسميته منذ خمسين عاماً بالعالم الثالث .

فى أوروبا بدأ الإعداد لصورة بعد أخـرى من صـور التكامل الاقتصادى وهو مـا توّج بعقد اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة بين ست دول أوروبيــة فى ١٩٥٧ .أما فى العـالم الثالث فقد كان عدد كبير من دوله قد حصل على الاستقلال فـى أعقاب انتهاء الحرب فى ١٩٤٥ ، وكان فى معظم الأحوال استقلالاً عن بريطانيا أو عن فرنسا ، ثم جاءت موجة كاسحة من استقلال دولة أفريقية بعد أخـرى فى أوائل السـتينات .ومـا أن انتـهت كل من هـذه الدول من إختيار علمها ، ولحن سلامـها الوطنى (وأحياناً بعد تغيير اسمها بما يتلاءم مع حصولها على الاستقلال ومع شخصيتها الأفريقية أو الآسـيوية الجـديدة) ، وربمـا أيضـاً بعـد الانتـهـاء من وضـع الخطة الخمسية الأولى (وهو الأمر الذى كان شـائعاً أيضـاً فى تلك الأيام)،

حتى بدأت تفكر فى إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بينها وبين بعض الدول المجاورة ، والتى تشترك معها فى بعض الخصائص الثقافية والتاريخية .

* * *

كان هذا هو بالضبط حال الدول العربية أيضاً ، فوقّع عدد من الدول العربية بضع اتفاقيات لتحرير التجارة فيما بينها فى الخمسينات ، وساد الأمل (بل نادراً ما كان يثور الشك) فى أن هذه ليست إلا البداية لوحدة اقتصادية عربية كاملة ، إذ أن أول الغيث قطرة ثم ينهمر .

لم يكن هناك أى شئ غريب فى هذا : استقلال ، فاهتمام بالتنمية ، خاصة التنمية الصناعية ، فإدراك لأهمية اتساع السوق لتحقيق هذه التنمية ، من أجل الإفادة من تنوع الموارد ومن مزايا التخصص وتقسيم العمل ، ومن ثم إدراك لضرورة التكامل الاقتصادى العربى .وفى عصر تسود فيه الحماسة لنظام التخطيط ، بل والتخطيط الشامل ، حيث تصدر القرارات من سلطة مركزية ذات قدرة على الإلزام وفرض إرادتها ، لماذا يقتصر

التخطيط على دولة صغيرة واحدة ، ولا نفيد من مزايا التخطيط على نطاق واسع يشمل عدة دول ذات ثروات طبيعية وبشرية يكمل بعضها بعضاً ، ويخلق بعضها السوق اللازم لنمو الصناعة فى الدول الأخرى ؟ .

لم يكن هذا مدهشاً ، وإنما الذى يبدو الآن مدهشاً هو حصول هذا المنحى من التفكير ، نحو التكامل والتكتل الاقتصادى بين عدد من الدول المتخلفة ، على الرضا والقبول من جانب الدول الكبرى والمؤسسات والمنظمات الدولية ، المالية وغير المالية ، وعلى رأس هذه المؤسسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

لقد أشرت إلى أسباب حماسة الدول المتخلفة نفسها لتحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها ، ولكن ما هو سر هذا القبول والرضا من جانب الدول الكبرى والمؤسسات الدولية فى ذلك الوقت ؟.

قد يقال : إن السبب هو أن الدول المتخلفة حديثة الاستقلال كانت تلعب فى العقدين التاليين لانتهاء الحرب (٤٥ – ١٩٦٥) دوراً فعالاً فى إدارة هذه المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة ،

وتتمتع بدرجة عالية من الحرية ، التى فقدت الكثير منها فيما بعد ، فى صياغة ما يصدر من هذه المؤسسات من قرارات وتوصيات . كانت الحرب الباردة الدائرة فى ذلك الوقت بين القوتين العظميين ، الرأسمالية والاشتراكية ، تزيد من حرية هذه البلاد الصغيرة فى الحركة والتصويت ، إذ كثيراً ما كانت كل من هاتين القوتين العظميين تقنع بمجرد امتناع الدولة الصغيرة عن اتخاذ موقف معاد لها ، دون أن تطلب منها انصياعاً كاملاً لإرادتها .كان هذا هو عصر الحياد الإيجابى وعدم الانحياز ، وفى مثل هذا المناخ من المتصور أن ينمو الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى بين الدول الصغيرة .

ولكن الأرجح أن هذا التفسير السياسى ليس بكاف وحده ، ولا هو التفسير الأهم ، لتمتع فكرة التكامل الاقتصادى بين مجموعات من الدول الصغيرة والفقيرة ، بهذه الدرجة من القبول والرضا من جانب الدول الكبرى . كانت هناك على الأرجح أسباب اقتصادية تستند فى نهاية الأمر إلى مستوى التقدم التكنولوجى والنمو الاقتصادى التى كانت الدول الكبرى قد بلغته فى ذلك الوقت .

كانت أوروبا ، كما رأينا ، مشغولة بنفسها ، وأعنى على الأخص انشغالها بإقامة وحدتها الاقتصادية وسوقها المشتركة . ومن ناحية أخرى كان لدى كل من القوتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ما يشغلها أيضاً عن القلق من فكرة التكامل بين هذه المجموعة أو تلك من دول العالم المتخلف .كان لدى الاتحاد السوفيتى ما يكفيه من فرص الاستثمار والتصدير ، طوال العقدين التاليين للحرب على الأقل ، فى داخل حدوده من ناحية وفى دول أوروبا الشرقية الأخرى التى أدت الحرب إلى وقوعها فى دائرة نفوذه ، من ناحية أخرى .أما عن الولايات المتحدة فقد كان العقدان التاليان لانتهاء الحرب هما عصر إعادة بناء ما دمّرته هذه الحرب فى أوروبا واليابان ، وقد كانت إعادة البناء هذه لا تهمّ أوروبا واليابان وحدهما بل تهم الاقتصاد الأمريكى أيضاً ، إذ كان من المهم لاستمرار النمو الاقتصادى الأمريكى بمعدّلات عالية أن يستعيد الاقتصاد الأوروبى واليابانى صحته وعنفوانه ليمدّ الصناعات الأمريكية بالسوق الواسعة ويمدّ فوائض رؤوس الأموال الأمريكية بفرص مجزية للاستثمار .نعم ، قد تتحول إعادة بناء ما

تمرّته الحرب ، متى تجاوزت حداً معيناً ، إلى خلق تهديد حقيقي ومنافس شرس للاقتصاد الأمريكي ، وهو ما حدث وظهر بوضوح ابتداء من أوائل السبعينات .ولكن الأمر لم يكن كذلك في العقدين السابقين .كان في السوق الأوروبية واليابانية ، وفرص الاستثمار فيه طوال عقدي الخمسينات والستينات ، ما يكفي لسدّ جزء مهم من حاجة الاقتصاد الأمريكي إلى تصدير السلع ورؤوس الأموال على السواء ،ولم تمثل أسواق العالم الثالث حينئذ مطلباً حيوياً ، لا للولايات المتحدة ولا لأوروبا أو اليابان .

نعم ، كانت هناك مواد أولية مهمة لابد من الحصول عليها من بعض دول العالم الثالث بأسعار بخسة من أهمها البترول ، ولكن بيع البترول وغيره من مواد أولية لم يبد وكأنه يتعرض لأي تهديد من جانب مشروعات التكامل المطروحة .إنني لا اقصد بالطبع أن أسواق العالم الثالث لم تكن لها في ذلك الوقت أهمية في نظر الدول الصناعية ، فمن المؤكد ، كما ألمحنا من قبل ، أن أهمية العالم الثالث كسوق لمنتجات الدول الصناعية كانت في منتصف القرن العشرين أكبر بكثير مما كانت في مطلعه ، وإنما أقصد فقط

التأكيد على الفارق النسبى بين العقدين التاليين مباشرة للحرب (٤٥ – ١٩٦٥)، وما أصبحت عليه الحال بعد ذلك .

لعل هذه الظروف وهذا المناخ هما ما أدى بأستاذ كبير وواحد من أكثر الاقتصاديين فهما لمشاكل التخلف والتنمية ، وهو الأستاذ آرثر لويس Arthur Lewis إلى أن يكتب فى أواخر الستينات «إن من المألوف فى هذه الأيام أن يعتقد المرء أن رخاء البلاد الصناعية يعتمد على استغلالها للبلاد المتخلفة .ولكن الواقع هو أنك لو جمعت كل صادرات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لما بلغ مجموعها أكثر من ٣.٥ %من مجموع الدخل القومى للبلاد الصناعية .فلو تصورنا أن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد غرقت كلها تحت سطح البحر لما أثر ذلك تاثيراً يذكر على الرخاء الحاضر أو المستقبل لأوروبا وأمريكا الشمالية » .

صحيح أن آرثر لويس فى هذه الفقرة كان يشير إلى ضآلة صادرات البلاد المتخلفة إلى الدول الصناعية وليس العكس ، ولكن قدرة البلاد المتخلفة على الاستيراد من الدول الصناعية لابد أن تكون محكومة فى النهاية بقدرتها على التصدير .

لعل شيئا كهذا يكمن وراء ما صادفته دعوة التكامل الاقتصادى بين مجموعات من الدول المتخلفة من تسامح ، فى ذلك الوقت ، من جانب الدول الكبرى والمؤسسات الدولية ، مما سمح لاقتصاديي التنمية ولمن كان يكتب عن مشاكل التخلف والتنمية ، سواء فى العالم المتقدم أو المتخلف، بأن يحبذوا الدعوة إلى هذا التكامل وأن يعترفوا بما يمكن أن يحققه من مزايا وما يمكن أن يذلله من عقبات أمام زيادة معدلات النمو .

كان الاقتصاديون يدركون منذ زمن طويل أهمية اتساع السوق لتحقيق النمو الاقتصادى السريع .أدرك آدم سميث هذا بوضوح تام منذ أكثر من قرنين ، بل وذهب إلى حد تفسير النمو الاقتصادى السريع فى بريطانيا بنجاحها فى تحقيق الوحدة بين إنجلترا واسكتلندا فى وقت مبكر .المسألة ترجع فى نهاية الأمر إلى تحقيق ما يسميه الاقتصاديون بمزايا الحجم الكبير :النمو يتطلب تخفيض نفقات الإنتاج ، وتخفيض النفقات يأتى من ازدياد حجم المشروع ، وازدياد حجم المشروع غير ممكن إلا إذا وجدت سوق واسعة لتصريف إنتاجه .فإذا لم يكف حجم الدولة الصغيرة ، سكانا

واقتصادا، لاستيعاب هذا الإنتاج فلابد من التصدير إلى الغير أو الاندماج معه.

وقد أدرك الاقتصاديون العرب هذا بوضوح وعبّروا عنه ، منذ أوائل الخمسينات ، خاصة بالنظر إلى الحجم الصغير لمعظم الدول العربية التى لم ينشأ أكثرها إلا بتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية .ولكن الاقتصاديين العرب أكدّوا أيضاً ، فضلا عن مزايا الحجم الكبير ، على ما لابد أن ينتج من التكامل والاندماج الاقتصادى العربى من زيادة قوة المساومة ، والانتفاع مما يوجد من تكامل فى عناصر الإنتاج ، حيث تكمل الدول ذات الفائض من السكان حاجة الدول ذات العجز السكانى ، والعكس بالعكس . وقالوا مثل هذا عن رأس المال والأرض الزراعية .وقد توجت هذه الكتابات والجهود للدعوة إلى التكامل الاقتصادى العربى ، باتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة فى ١٩٦٤ .

ولكن كما كانت هذه الاتفاقية ذروة ما حققه العرب من خطوات التكامل الاقتصادى ، فقد كانت أيضاً بداية الانحسار .لقد وضعت مأساة حرب ١٩٦٧ حداً لأشياء طيبة كثيرة ، كان من بينها بلا شك مسيرة العرب فى اتجاه التكامل الاقتصادى .ولكن اللافت للنظر

والذى يدعو إلى الكثير من التأمل ، هو أن السنوات الأخيرة من الستينات شهدت انحسار فكرة التكامل الاقتصادى ، ليس فى العالم العربى وحده بل وفى العالم الثالث بأسره ، وفى كتابات التنمية بوجه عام .كيف يمكن أن نفسّر ذلك ؟ .

التفسيرات المطروحة تدور كالعادة حول الاعتراف بالخطأ واكتشاف الصواب ، وكأن المسألة هنا ، كما رأينا فى غير ذلك من القضايا ، هى بلوغ الحكمة بعد فترة من الضلال .

إن معظم ما كتب فى تفسير ذلك الانحسار الذى أصاب حركات التكامل الاقتصادى منذ أوائل السبعينات يندرج تحت هذا النوع من التفسيرات ، مما أجده غير مقنع البتّه .فمعظمه يذكر أن مما عطّل التكامل الاقتصادى بين البلاد المتخلفة أن اقتصادياتها متنافسة أكثر منها متكاملة ، بمعنى أنها تنتج نفس الأنواع من السلع وكثيراً ما تحوز عناصر الإنتاج بنسب متقاربة .ويذكر أيضاً الخلاف بين الدول المتخلفة حول طريقة توزيع ثمرات التكامل وأعبائه ، أو رغبة بعض الدول فى تحقيق نوع من التكامل يحقق مصالحها على حساب بقية الأطراف ، أو تخلف ما تحوزه هذه الدول من مؤسسات ضرورية لدعم التكامل ، أو تخلف ما يربط بينها

من طرق ووسائل النقل والاتصال بالمقارنة بما يربط بين كل منها والدولة الاستعمارية القديمة ... الخ .

إن كل هذه العوائق موجودة بالطبع ، ولكن كلها كان من الممكن جداً تذليله والتغلب عليه لو كانت الظروف الدولية ملائمة والمناخ الاقتصادى العام مواتيا .فالطرق يمكن أن تشيّد ، ووسائل الاتصال والمؤسسات الضرورية لتسهيل التكامل يمكن أن يجرى تحسينها ودعمها ، والتنافس فيما بين أنماط السلع المنتجة بالفعل يمكن أن يحل محله تكامل بين السلع التى يمكن إنشاؤها إنشاءً عن طريق جهاز تخطيطي ، أو بتقديم الدعم الملائم والتنسيق بين النشاط الإنتاجى فى مجموعة الدول الأطراف .ولم تكن هذه العقبات التى تقف فى طريق التكامل الاقتصادى بين الدول المتخلفة بمجهولة أو غائبة عن أذهان الداعين إليها والمتحمسين لها فى الخمسينات والستينات .وإنما كان الذى أدى إلى انحسار الفكرة ، وفتور الحماس ، ليس ظهور ما كان غامضا ، أو إدراك ما كان من قبل غائباً عن الذهن ، بل كان السبب هو تغير الظروف والأحوال .

فما الذى جدّ بالضبط من الظروف والأحوال ؟ .

منذ أوائل السبعينات ظهرت اتجاهات جديدة فى العالم الغربى ، فى الواقع الاقتصادى والكتابات الاقتصادية على السواء، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما بينها من علاقة ، وكذلك أن يتساءل عما إذا كان لبعضها أو كلها علاقة ما بفتور الاهتمام بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول المتخلفة اقتصاديا .ففى نفس الوقت الذى بدأ فيه التراخى فى معدلات النمو الاقتصادى فى العالم الغربى ، وهو ما ظهر بوضوح منذ أوائل السبعينات ، بدأ يكثر الحديث عن نمو ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات وكيف أصبحت تقفز فوق حدود الدول القومية ، ويزيد حجمها أحياناً وقوتها على حجم وقوة عدد من الدول مجتمعة ، وكيف أن العلاقات الاقتصادية الدولية قد أصبحت علاقات بين هذه الشركات بعضها البعض ، أكثر من كونها علاقات بين الدول .فى نفس الوقت أيضاً بدأ توجيه النقد الشديد ، كما سبق رأينا لسياسة الإحلال محل الواردات التى كانت تتمتع بدرجة عالية من القبول خلال الستينات، حتى من جانب المؤسسات الدولية المؤثرة فى صنع وترويج الأفكار الاقتصادية ، وزاد الكلام أكثر فأكثر عن ضرورة تشجيع الصادرات كبديل لسياسة الإحلال محل الواردات ، وشاع تقديم

السياستين كبديلين لا يمكن الجمع بينهما :إما حماية السلع البديلة للواردات أو الإنتاج من أجل التصدير وفتح الأبواب على اتساعها لاستقبال الواردات .واقترن شيوع هذه الأفكار فى الغرب بشيوع الكلام فى العالم الثالث عن ضرورة «الانفتاح الاقتصادى» ومزاياه، وعن مساوئ الانغلاق .وصُكَّت تعبيرات جديدة شاع أيضاً استعمالها ، مثل وصف السياسة الاقتصادية بأنها «ذات توجه خارجى (outward looking) »وغيرها بأنها « ذات توجه داخلى (inward looking) » ، وكانت هذه التعبيرات وأمثالها تقترن عادة بالثناء على الأولى والسخط على الثانية .كما كان هذان التعبيران أو الوصفان يطلقان وكأننا بصدد طرفى نقيض لا يمكن الجمع بينهما ، فإما الانفتاح الكامل على الغير أو الانطواء الكامل على النفس .

كان لابد أن يكون لكل هذه التوجهات الجديدة آثار وخيمة على فكرة الاندماج والتكامل بين الدول المتخلفة اقتصاديا .فعلى الرغم من أن سياسة تشجيع الصادرات تقوم فى نهاية الأمر على أهمية توسيع السوق ومزايا التعرض للمنافسة ، وأن التكامل بين مجموعة من الدول المتخلفة اقتصاديا ينطوى على كلا الأمرين :توسيع

السوق والتعرض لمزيد من المنافسة ، إلا أن المقصود الآن بهذين الأمرين أصبح شيئاً مختلفاً .فالمقصود الآن توسيع السوق في اتجاه معين دون غيره ، والتعرض لمزيد من المنافسة من جانب شركات من نوع خاص دون غيرها .نعم ، إن التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول المتخلفة اقتصاديا ينطوى على انفتاح أكبر مما كان يتوافر للدولة المكتفية بذاتها ، ولكن الانفتاح المطلوب الآن هو انفتاح على العالم بأسره مما يعنى بالضرورة تفوق الشركات متعدية الجنسيات البالغة القدرة والكفاءة ، في الإنتاج والتسويق ، والقادرة بالتالي على اكتساح كل من يقف أمامها .نعم ، إن التكامل الاقتصادى بين عدد من الدول الفقيرة يعنى تشجيع بعض الصادرات من كل دولة إلى الدول الأخرى الأطراف في اتفاقية التكامل ، ولكن الصادرات المطلوب تشجيعها الآن هي من نوع معين، أى تلك التى يمكن أن تجلب للدولة المصدّرة عملات «صعبة» ، أى عملات يمكن استخدامها في استيراد سلع وخدمات من نفس هذه الشركات .أضف إلى كل هذا بالطبع وجود عيب خطير في هذا الاندماج أو التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول

المتخلفة ، من وجهة نظر الشركات متعدية الجنسيات ، وهو ما قد يقترن به هذا التكامل من فرض أو تقوية أسوار الحماية المحيطة بهذه الدول الأطراف فى هذا التكامل ، فى وجه ما عداها من الدول، مما لابد من أن يضر بالاستيراد من هذه الشركات متعدية الجنسيات .

الخلاصة أن ما كان من الممكن الصبر عليه فى الخمسينات والستينات لم يصبح كذلك ابتداء من السبعينات ، وكلما زادت حاجة الشركات متعدية الجنسيات إلى أسواق جديدة فى العالم الثالث قل صبرها على مشروعات التكامل الاقتصادى بين دول العالم الثالث ، اللهم عدا ما كان منها «بلا أنياب » ، أى يزيد انفتاح هذه الدول على هذه الشركات ولا يغلق فى وجهها بابا كان مفتوحا.

وكما تعودنا أن نرى فى تاريخ الفكر الاقتصادى ومسايرته لمتطلبات أقوى الأطراف فى ساحة العلاقات الاقتصادية ، اقترنت قلة الصبر هذه من جانب الشركات متعدية الجنسيات ، بقلة صبر مماثلة من جانب الاقتصاديين الذين ينشرون « الحكمة الشائعة» . التى هى ليست بالضرورة الحكمة الحقيقية .ففى «عصر العولمة » ، لابد أن ينفتح الجميع على الجميع ، ولابد أن يصوّر هذا على أن

مصلحة الجميع هى فى هذا الانفتاح الشامل ، إن لم يكن فى المدى القصير ففي المدى الطويل .ولا يمكن الصبر على انفتاح جزئى ، إذا كان معناه الانغلاق فى وجه من يهمهم الأمر .هكذا جاءت اتفاقية الجات في ١٩٩٤ ، التى وقعها من وقعها سعيداً ومغتبطاً ، ووقعها آخرون مضطرين ومرغمين ، وكان من بين هؤلاء الآخرين إحدى عشرة دولة عربية ـ تظاهروا بالسعادة والاغتباط بتوقيعها مع أنهم كانوا بلا شك يتمنون شيئا أفضل .فالانفتاح المطلوب منهم الآن ، سواء على سلع الغير أو خدماته أو استثماراته ، انفتاح شامل كاسح ، والمادة التى تسمح لهم بتحقيق تكامل خاص فيما بينهم ، وهى المادة (٢٤) الشهيرة من اتفاقية الجات الأخيرة ، تشير إلى نوع غريب حقاً من التكامل الاقتصادى، فهى تسمح لمجموعة من الدول بأن تنشئ ما تريد من تكتل أو تكامل أو اندماج فيما بينها ولكن بالشرط البسيط التالى ، وهو ألا يؤدى هذا التكتل أو التكامل إلى فرض رسوم جمركية أو أى قيود جمركية أخرى على ما عداها من الدول ، تزيد في مجموعها أو في المتوسط على ما كان مفروضاً عليها قبل إنشاء هذا التكتل .

مــعنى هذا أن لأى دولة ، إذا شــاءت ، أن تزيد من درجــة
انفتاحها على دولة أو عدد من الدول الأخرى ، ولكن بشرط ألا يؤثر
هذا على انفتاحها على بقية أنحاء العالم .وهو شـرط لا يختلف
عما يمكن أن يضعه العشيق إذ يقول لعشيقته «إنى لا أمــانع من
زواجك من شخص آخر ، ولكن بشرط أن تستمر علاقتنا بالضبط
كما كانت قبل الزواج » !

الفصل الحادى عشر

عوامل التنمية الاقتصادية

من بين مصطلحات علم الاقتصاد العتيدة كلمتان يعرفهما الناس جميعا ، المتخصص فى الاقتصاد وغير المتخصص ، بل وسواء كان الشخص متعلما أو غير متعلم ، وهما العرض والطلب . فكثير من الناس ، حتى من غير المتعلمين ، يمكن أن يقولوا لك بحق: إن سبب ارتفاع سعر سلعة أو انخفاضه هو العرض والطلب، فيرتفع سعر السلعة إذا انخفض المعروض منها أو زاد الطلب عليها، والعكس بالعكس .

ولكن ليس السعر فقط هو الذى يتوقف على العرض والطلب بل وحجم الإنتاج أيضاً .فهناك شيئأن يمكن إذا توفرا أن يحفزا المنتجين على زيادة الإنتاج :إما أن يكون المشترون على استعداد

لشراء المزيد (وهذا هو جانب الطلب) ، أو أن تكون نفقة الإنتاج قد انخفضت لأى سبب (وهذا هو جانب العرض) . والأمر منطقى تماماً وليس فيه أى غرابة .فالمنتجون ، سواء فى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية ، لن يزيدوا إنتاجهم إلا إذا زادت الرغبة فى الشراء (الطلب) ، أو أصبح الإنتاج أكثر سهولة أى أقل نفقة (العرض) . العكس صحيح أيضاً :هناك شيئان يمكن أن يؤديا إلى تخفيض الإنتاج ، إما أن يقلل الناس من طلبهم ، أو أن تزيد نفقات الإنتاج فتقل القدرة عليه .

ولكن إذا كان هذا صحيحا ، فليس هناك أى خطأ فى القول بأن التنمية الاقتصادية تتوقف هى أيضاً على ظروف الطلب والعرض ، بل وليس هناك شئ آخر يؤثر فى التنمية غير ظروف الطلب والعرض .فالتنمية الاقتصادية هى فى نهاية الأمر زيادة الإنتاج القومى ، وما قلناه حالاً عن إنتاج سلعة بعينها ، ينطبق أيضاً على الإنتاج القومى ، كلاهما يميلان إلى الزيادة مع زيادة الطلب أو انخفاض نفقة الإنتاج ، وكلاهما يميلان إلى النقصان مع انخفاض الطلب أو ارتفاع النفقات .

صحيح أن الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة كثيراً ما يشيرون إلى عوامل تؤثر فى التنمية ، قد نظن لأول وهلة أنها عوامل أخرى غير العرض والطلب ، مثل مدى حماس الناس للتنمية، أو مدى كسل العمال أو نشاطهم ، أو مدى التشاؤم أو التفاؤل الذى يشعر به المستثمرون الوطنيون أو الأجانب ، أو المناخ السياسى السائد ، هل هو مستقر أم غير مستقر ، أو ما إذا كانت الدولة ديمقراطية أو غير ديمقراطية ... الخ ولكن قليلاً من التأمل يبين لنا أن هذه العوامل لا تؤثر على التنمية إلا من خلال تأثيرها إما على الطلب ، أو على نفقات الإنتاج (أى على ظروف العرض) أو على الاثنين معاً .فكسل العمال أو نشاطهم ينعكس على نفقة الإنتاج . وكذلك مدى التشاؤم أو التفاؤل لدى المستثمرين يؤثر بدوره على نفقة الإنتاج ، إذ أن معدل الربح الأدنى الذى يصرّ المنتجون على الحصول عليه أعلى فى حالة التشاؤم منه فى حالة التفاؤل .والمناخ السياسى السائد يؤثر فى حجم الطلب كما يؤثر فى نفقات الإنتاج، إذ قد يقلل الناس إنفاقهم أو يزيدونه إذا توقعوا .تغيراً سياسياً معيناً ، وقد تصبح المخاطرة التى يتوقعها المنتجون كبيرة أو صغيرة ، نتيجة للمناخ السياسى السائد ، ومن ثم يصرّون أيضاً

على معدل أعلى للربح للتعويض عن هذه المخاطرة ، مما يعتبره الاقتصاديون عنصراً من عناصر النفقات .

وقد دأب الاقتصاديون منذ فترة طويلة على تقسيم نفقات الإنتاج إلى أربعة عناصر :الريع ، وهو ثمن خدمة الأرض ، والأجور ، وهى ثمن خدمة العمل ، والفائدة ، وهى ثمن خدمة رأس المال ، والربح ، وهو ثمن خدمة رب العمل (أو المنظم كما يسميه الاقتصاديون أحياناً) . صحيح أن هناك جزءاً من الربح لا يعتبر جزءاً من النفقة وهو ما يسميه الاقتصاديون أحياناً « الربح غير العادى » ، هو ما زاد من الإيرادات على النفقات ، ولكن هناك جزءاً آخر من الربح يدخله الاقتصاديون كعنصر من عناصر نفقة الإنتاج، ويسمونه أحياناً الربح العادى أو الحد الأدنى من الربح ، وهو ما يصرّ المنتج على الحصول عليه أو بعبارة أدق ، ما يصر على توقع الحصول عليه حتى يقبل الشروع فى الإنتاج ، أى أنه ذلك الدخل الذى يعتبره المنتج الحد الأدنى اللازم لتعويضه عن المشقة والمخاطرة اللتين يتحملهما فى سبيل الإنتاج .

نستخلص من كل هذا أن من الممكن القول ، دون خشية الخطأ، أن التنمية الاقتصادية تتوقف على خمسة عوامل :الأول

يتعلق بحجم الطلب ، فكلما زاد الطلب مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ارتفع معدل التنمية الاقتصادية ، وأما العوامل الأربعة الأخرى فتتعلق بمستوى النفقات :أى مدى توافر الأرض الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى ومستوى إنتاجيتها وخصوبتها ، ومدى توافر عنصر العمل الإنسانى ومستوى إنتاجيته ، مما يتأثر بعوامل عديدة منها مستوى التعليم والتدريب ، ومدى توافر رأس المال ومستوى إنتاجيته مما يتوقف أساساً على نوع التكنولوجيا المستخدمة ، ومدى توافر أرباب العمل (المنظمين) الأكفاء ، المستعدين للمخاطرة والقادرين على اتخاذ قرارات رشيدة .

قد يبدو التعبير عن عوامل التنمية الاقتصادية بهذه الصورة مبالغاً فى التبسيط ، ولكنه ليس تعبيراً خاطئاً .وغرضى من التعبير عن عوامل التنمية بهذه الصورة هو أن أحاول أن أبيّن للقارئ كيف أن جميع نظريات التنمية الاقتصادية التى عُرفها الفكر الاقتصادى خلال القرون الخمسة الماضية ، أى منذ أن نشأ فكر اقتصادى على الإطلاق ، كانت كلها تؤكد على واحد أو أكثر من هذه العوامل الخمسة ، ولكن هذا التأكيد على عامل دون غيره كان دائماً محكوماً بتغير المصالح السائدة .فالانتقال من التأكيد

على عامل معين إلى التأكيد على غيره لم يكن الدافع الأساسى إليه، فى رأيى ، اكتشاف لحقيقة كانت غائبة ، بل كان الدافع الأساسى إليه تغير طرأ على المصالح السائدة ، بحيث أصبح التأكيد على عامل دون غيره مناسباً لخدمة هذه المصالح أكثر من غيره.

لقد كان التركيز فى فصولنا السابقة على تغير السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية والخروج من التخلف ، أكثر مما كان على نظريات التنمية والتخلف .وفى هذا الفصل أحاول أن أبيّن كيف أن تغير الظروف والمصالح والأهواء لا يؤثر فقط على السياسة الاقتصادية ، سواء المطبقة بالفعل أو التى ينصح الاقتصاديون باتباعها ، بل يؤثر أيضاً فى تغير النظريات «العلمية» نفسها .

* * *

فلنبدأ بعنصر «الطلب» ، أى حجم ما يكون المجتمع على استعداد لإنفاقه على ما ينتجه من سلع وخدمات .إن هذا العنصر لم يحظ بالاهتمام والتأكيد ، كعنصر أساسى فى تحديد معدل النمو الاقتصادى ، إلّا فى حقبتين من حقب تاريخ الفكر الاقتصادى ،

إحداهما هى الحقبة الكينزية ، نسبة إلى الاقتصادى الإنجليزى الشهير ، جون ميزراد كينز ، والتى استمرت فترة لا تزيد كثيراً على ثلاثة عقود(١٩٣٦ - ١٩٧٠) والأخرى هى حقبة أطول كثيراً وأقدم بكثير من الحقبة الكينزية ، وهى الحقبة المعروفة فى الفكر الاقتصادى «بعصر التجاريين» ، والتى تكلمنا عنها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .أما كينز فقد قال صراحة : إن حجم الإنتاج يتوقف على حجم الطلب الكلى ، وأما التجاريون فقد قالوا ما يمكن أن يفهم على هذا النحو أيضاً ، إذ علقوا أهمية كبيرة فى تنمية ثروة الأمة على حجم ما لديها من ذهب وفضة ، والذهب والفضة كانا يكوّنان نقود ذلك الزمان ، وكلما زادت كمية النقود المتداولة مال الطلب إلى الزيادة .إذن فكينز من ناحية والتجاريون من ناحية أخرى ، كلاهما قالا بأهمية أن يزيد الناس من إنفاقهم ، إذ أن هذا سوف يشجّع على زيادة الإنتاج. فلا عجب أن عبّر كينز عن إعجابه الشديد بالتجاريين رغم أنه يفصل بينهما أكثر من قرنين .ولكن المهم الآن أن نلاحظ الشبه بين الظروف الاقتصادية التى نشأت فيها النظريتان .كينز كان يكتب عندما كانت البطالة شائعة والمصانع مغلقة ، وكأن كل شئ كان يتوقف على زيادة حجم

الإنفاق ، أى حجم الطلب ، فتبدأ المصانع فى الإنتاج من جديد ، ويجد المتبطلون عملاً . أما التجاريون فكانوا يكتبون فى عصر ما قبل الثورة الصناعية ، حينما كانت التجارة هى المصدر الأساسى لنمو الثروة وليس الصناعة أو الزراعة .والتجار لا يخافون من شئ أكثر من خوفهم من الكساد ، أى ألا تجد السلع المعروضة من يشتريها .فهم أيضاً كانوا يجلون أن الطلب هو المحرك الأساسى للتنمية ، وقلة الطلب هى العائق الأساسى أمام استمرارها .

أتت بعد التجاريين نظريتان شهيرتان فى علم الاقتصاد ، إحداهما سادت فى فرنسا لمدة لا تزيد على عشرين عاماً (١٧٥٠ - ١٧٧٠) والأخرى فى إنجلترا لمدة تقرب من مائة عام (١٧٧٦ - ١٨٧٠) أما الأولى ، وهى نظرية (الطبيعيين) أو الفيزيوقراط (فكانت تقول : إن العنصر الأساسى فى التنمية هو الأرض الزراعية ، وأما الثانية ، وهى النظرية المعروفة بالكلاسيكية أو التقليدية ، فكانت تقول إن العنصر الأساسى هو رأس المال . إن فى هذا القول تبسيطا شديدا ، ولكنى لا أبعد عن الحقيقة حينما أقول إن الطبيعيين اعتبروا أن المصدر الحقيقى الوحيد للثروة هو الأرض الزراعية ، وأن كل ما عدا الزراعة من أعمال

اقتصادية (صناعية أو تجارية) لا يزيد دورها إما على إعادة تشكيل ما أنتجته الأرض (الصناعة) أو عن نقل منتجات الأرض من مكان إلى آخر (لتجارة) . أما النظرية التقليدية الإنجليزية فكانت تقول : إن المحرك الأساسي للنمو هو تراكم رأس المال .فالأرض ثابتة بطبعها ، وكل زيادة في إنتاجيتها إنما يعود الفضل فيه إلى رأس المال . والعمال لا يوظفون إلا بوجود رأس المال الذي يخلق الطلب عليهم .فكيف تحدث التنمية إلا بمزيد من الادخار والاستثمار ، أي بتراكم رأس المال ؟.

إن هذا الكلام أو ذاك ليس كلاماً في السياسة الاقتصادية (وإن استتبع كل منهما سياسة اقتصادية معينة) بل هو كلام في صميم النظرية الاقتصادية .ولكن النظريتين متعارضتان ، وسبب التعارض ليس هو أن إحداهما كانت أكثر حكمة أو دقة من الأخرى ، بل سببه اختلاف الظروف والأحوال والمصالح .

فالطبيعيون كانوا يكتبون قبل قيام الثورة الصناعية ، وكانوا أقرب في مزاجهم وعلاقاتهم الاجتماعية إلى الأرستقراطية الفرنسية التي تعتمد في ثرائها على الزراعة. أما الاقتصاديون الكلاسيك فكانوا يكتبون في غمار الثورة الصناعية في إنجلترا ،

حيث تتصاعد مداخن المصانع الجديدة وتُبنى الآلات الحديثة يوما بعد يوم ، وكانوا فى الأساس من المهنيين الأقرب فى مزاجهم وعلاقاتهم الاجتماعية إلى الطبقة الوسطى وثيقة الصلة بالصناعة . لا عجب أن قال الأولون : إن الزراعة هي مصدر كل ثروة وقال الآخرون: بل رأس المال .

من الطريف أن نلاحظ أن العمل الإنساني ، الذى قد يبدو أجدر من غيره بالتأكيد عليه باعتباره العنصر الأساسى فى التنمية، لم يحظ بهذا التأكيد طوال هذا التاريخ الطويل لأفكار التنمية ونظرياتها ، إلا لماماً واستثناء . إني لا أنكر أن الاقتصاديين التقليديين الإنجليز كانوا يعون جيداً أن الفضل الأساسى فى أى إنتاج لابد أن يعود إلى العمل الإنسانى ، إما مباشرة أو بطريق غير مباشر ، وأن لكل منهم إشارات وعبارات تحمل هذا المعنى بوضوح ، ولكن صياغتهم كلهم لعوامل التنمية الاقتصادية كانت تعطى مكان الصدارة لرأس المال ، باعتباره المحرك الأساسى لأى تنمية اقتصادية ، بل وحتى باعتباره المحرك الأساسى لأى نمو فى السكان ، ومن ثم فى قوة العمل .إذ أن العمال أنفسهم لا يزيد

عـــددهم إلا إذا زاد السكان ، والسكان لا يزيدون إلا إذا زاد مستوى الأجور على الحد الأدنى اللازم للمعيشة أو هكذا كانوا يعتقدون ، ومستوى الأجور لا يزيد إلا بتراكم رأس المال .

طبعاً كان هناك الاشتراكيون ، ولكن الاشتراكيين حتى نهاية القرن التاسع عشر على الأقل وباستثناء ماركس وحده ، لم يساهموا مساهمة مهمة فى النظرية الاقتصادية ، بل كانوا يعبرون عن عواطف إنسانية أو آمال سياسية دون أن يخوضوا فى مشاكل علم الاقتصاد . وماركس كان من خارج «المؤسسة» ، ولم يسمح لأفكاره بأن تعبر أسوار المؤسسة التعليمية والجامعات التي اقتصرت على تدريس أفكار الاقتصاديين التقليديين أو التقليديين المحدثين (النيوكلاسيك) . وقد دأبت هذه المؤسسة على اعتبار ماركس «مهيِّجاً سياسياً» لا يليق أن تدرس أفكاره من بين ما يدرّس من «نظريات محترمة» .فلما تبنت الثورة الروسية الأفكار الماركسية في نهاية الحرب العالمية الأولى وتبنتها دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، (بسبب انتصار روسيا والحلفاء فى الحرب) ، وكذلك تبنتها بعض دول العالم الثالث، كالصين وكوريا

الشمالية وكوبا ، صدرت بالفعل كتب مدرسية وجامعية ، من موسكو إلى وارسو ، وكذلك من بكين إلى هافانا ، تشيد بالعمل باعتباره المصدر الأساسى (أو حتى الوحيد) لأى ثروة وأى تنمية . ومع ذلك استمرت الجامعات الأوروبية والأمريكية محصّنة تماماً ضد هذا الفكر الغريب وظلت تدرّس لطلبتها ، بما فى ذلك طلبة العالم الثالث الوافدين إليها ، أن العنصر الأساسى فى التنمية هو رأس المال .

* * *

كان هذا هو الحال عندما ذهبنا لدراسة التنمية الاقتصادية فى الجامعات الأوروبية والأمريكية فى الخمسينات والستينات ، فقد كانت كتب التنمية الصادرة فى هذه الفترة تكاد تعتبر تراكم رأس المال مرادفاً لعملية التنمية كلها، وقد كانت هذه هى الفترة التى تصاعدت فيها أهمية المعونات الأجنبية كوسيلة من وسائل «اصطياد» الدول المتخلفة أو البادئة فى النمو ، فكان من المهم إعلاء شأن رأس المال وإعطائه الأولوية، إذ كان هذا ضروريا لتبرير المعونات الأجنبية وتأكيد دورها.

حدث انقطاع قصير فى هذا التركيز على رأس المال فى أوائل السبعينات من القرن العشرين ، عندما خرج بعض الاقتصاديين

الكبار يردون الاعتبار لعنصر العمل الإنساني ، ويقولون : إن رفع كفاءة هذا العنصر قد يكون أهم للتنمية من زيادة تراكم رأس المال ، وإن كان هؤلاء الاقتصاديون قد اضطروا من أجل تدعيم موقفهم في مواجهة التيار الكاسح الذى كان يؤكد على رأس المال ، أن يسموا الإنفاق على تحسين ظروف العمل وزيادة كفاءته ، استثماراً فى «رأس المال البشرى» ، وكأنه لم يكن من المتصور أن يقبل أحد نقل التأكيد من رأس المال إلى العمل إلاً باعتبار العمل الإنساني نوعاً من أنواع رأس المال ! كان هذا هو الوقت الذى زاد فيه الحديث عن هدف إشباع الحاجات الأساسية وعن هدف خلق فرص كافية للعمالة ، كبديل لهدف رفع معدل نمو الناتج القومى ، وهو تغيريتفق مع هذا التأكيد الجديد على عنصر العمل.

لم يكن هناك أى مبرر منطقى غير معروف من قبل للانتقال من التأكيد على رأس المال إلى التأكيد على عنصر العمل ، ومن ثم فالأرجح أن يكون السبب الأساسى وراء هذا الانتقال هو تحول فى التفضيلات وإعادة ترتيب الأولويات. فبعد ربع قرن من النمو السريع فى الناتج القومى ، فى الدول المتقدمة والمتخلفة على

السواء ، ثار التساؤل عن جدوى هذا النمو السريع إذا اقترن بمشاكل اجتماعية وإنسانية خطيرة ، كما فى الدول المتقدمة ، أو إذا اقترن بثبات أو تدهور حالة الفقراء ، كما فى الدول المتخلفة . كانت هذه أيضا هى الفترة ، كما سبق أن أشرنا ، التى شهدت ثورة الشباب على المجتمع الاستهلاكى فى أوروبا وأمريكا ، والتى شهدت رفع شعار إشباع الحاجات الأساسية فى الدول الأقل نمواً . فالتغير فى النظرية كان تابعاً ، على الأرجح ، للتغير فى الأهداف وليس العكس .

ابتداء من أواخر السبعينات ظهر تأكيد جديد ، فى كتابات التنمية ، على أهمية دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الإسراع بمعدل التنمية ، وهو تحول اقترن بزيادة دور الشركات متعدية الجنسيات فى الاقتصاد العالمى ، وكأن هذا التأكيد على دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة كان نوعاً من عمليات «الترويج» لنشاط هذه الشركات وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية ، سواء فى بلاد العالم الأقل أو الأكثر نمواً .

بقى لدينا عنصر واحد من العناصر المؤثرة فى التنمية لم يأتَ

ذكره فى استعراضنا السابق .لقد رأينا كيف حلت فترة من الزمن بعد أخرى ساد فيها التأكيد على عنصر بعد آخر من عناصر التنميــة :الطلب مرة ، والأرض مرة ، ورأس المال مرة، إما فى صورة معونات خارجية أو صورة استثمارات أجنبية خاصة، والعمل الإنسانى مرة ، فماذا عن العنصر الأخير الذى يتعلق بدور رب العمل أو المنظم ؟ أو دعنا نسميه الآن دور «اتخــاذ القــرارات الاقتصادية الرشيدة» ، سواء تعلق باتخاذ قرار بالمغامرة بإقامة مشروع اقتصادى ابتداء ، أو باتخاذ القرارات اللازمة لإدارة هذا المشــروع .فمن الواضح أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تنجح أو تفشل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها بسبب توافر أو غياب هذا العنصر .فمهما كان حظ الدولة من الموارد الزراعية أو المعدنية الوفيرة ، ومن العمل الماهر والمدرب ، ومن موارد رأس المال ، ومن حجم كبير للسكان وطلب وفير على منتجاتها ، فإن كل هذه المزايا يمكن أن تضيّعها قرارات اقتصادية طائشة .ولكن القــرارات الرشيدة أو الطائشة يمكن أن تصدر من الأفراد أو من الدولة ، ومن ثم فإن اصطلاح رب العمل أو «التنظيم» إذا استخدم بصدد الكلام عن التنمية الاقتصادية ، يجب أن يؤخذ بالمعنيين أو على

مستويين :مستوى المشروع الفردى ومستوى الدولة ككل .فالتنمية الاقتصادية قد تنجح أو تفشل إما بسبب رشاد أو طيش المنظمين وأرباب العمل الأفراد ، أو بسبب رشاد أو طيش المنظم أو المخطط الحكومى ، أى الدولة .

وقد ظل الاقتصاديون يهملون دور رب العمل أو دور «اتخاذ القرارات الرشيدة» فى التنمية فترة طويلة ، بل لقد ظلوا يتجاهلونه، حتى كعنصر من عناصر الإنتاج ، حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر .كان رب العمل قبل ذلك يعتبر هو وصاحب رأس المال شخصاً واحداً ، وكان هذا مفهوماً تماماً طالما كان حجم المشروع صغيراً بحيث يكون مالك المشروع هو صاحب رأس المال ومتخذ القرارات الأساسية بشأنه فى نفس الوقت .ولم تظهر الحاجة إلى تمييز رب العمل عن الرأسمالى إلا عندما أصبح من الشائع انفصال الملكية عن الإدارة ، خاصة مع انتشار الشركات المساهمة، أو التجاء مالك المشروع إلى الاقتراض لتمويل المشروع ، فهنا أيضا أصبح رأس المال يأتى من مصدر مختلف عن الشخص الذى يقوم بإدارة المشروع وباتخاذ القرارات الأساسية بشأنه .هنا كان لابد من الاعتراف بدور رب العمل كعنصر مستقل من عناصر الإنتاج .

أما اعتبار رب العمل واتخاذ القرارات الاقتصادية الأساسية عاملاً مهماً فى التنمية فقد تأخر عن هذا كثيراً. إذ باستثناء المساهمة اليتيمة لجوزيف شومبيتر (J. Schumpeter) فى ١٩١٢ ، عندما نشر كتاباً يؤكد فيه أن رب العمل هو أهم عوامل التنمية كما سبق لنا أن أشرنا ، استمر هذا العنصر لا يحظى باهتمام كبير حتى أوائل الثمانينات من القرن العشرين ، عندما بدأ الكلام يكثر عن ضرورة «التصحيح الهيكلى» و «الخصخصة» و«التثبيت الاقتصادى» وضرورة تصحيح نظام الأسعار وضبط معدل التضخم وتقليص يد الدولة فى الاقتصاد ... إلى آخر بنود تلك الوصفة التى دأب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على النصح بها كشرط أساسى لنجاح التنمية الاقتصادية السريعة . ولكن هذه الإجراءات كلها ليست إلا من قبيل «ترشيد القرارات الاقتصادية»، وهو عنصر قد يتوافر أو لا يتوافر مع عناصر التنمية الأخرى ، كرأس المال والأرض والعمل الإنسانى وحجم الطلب على منتجات الدولة .كان ظهور هذا التأكيد على دور ترشيد القرارات الاقتصادية مقترنا بالتأكيد على دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فكلا الأمرين أصبحا ينظر إليهما على أنهما الشرطان الأساسيان للتنمية السريعة. فأى شئ أنسب من التأكيد على هذا

وذاك فى عصر الشركات متعدية الجنسيات ؟ إنها هى التى تقوم بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وهى المستفيدة من سياسات التصحيح الهيكلى والتثبيت الاقتصادى ، ومن تقليص يد الدولة فى الاقتصاد ، وهى المشترية فى صفقات الخصخصة ، وهى التى تدخل من الأبواب التى تتكرر الدعوة إلى فتحها تحت اسم «سياسة الباب المفتوح» أو «سياسة الانفتاح» .

هكذا نجد مرة أخرى أن نظريات التنمية الاقتصادية مهما ظن أصحابها أنها نظريات محايدة لا يدفعها إلى الوجود إلا المحاولات الدوب للكشف عن الحقيقة وتصحيح أخطاء سابقة ، إنما هى نظريات «منحازة»، لا يدفعها إلى الوجود والانتشار إلا المصالح القوية، وهى لا تحل دائما محل نظريات خاطئة أو أبعد منها عن الحقيقة ، بل كثيراً ما تحلّ محل نظريات لها نفس الدرجة من الوجاهة النظرية والاتساق المنطقى ولكنها لم تعد تعبّر عن أقوى المصالح وأشدها بأسا .

الفصل الثانى عشر

إعادة اكتشاف الفقر

قرأت مرة عبارة طريفة في وصف ما يصدر عن البنك الدولى من تقارير وكتب ، قالها الاقتصادى المصرى الشهير سمير أمين ، وهى أن الحسنة الوحيدة فى هذه التقارير والكتب أنك تستطيع أن تخمّن محتواها حتى قبل أن تقرأها !والعبارة ما كان يمكن أن تكون طريفة على الإطلاق لولا أنها تحتوى على جزء مهم من الحقيقة .فأنت بالفعل تستغرب عندما تقرأ مختلف منشورات البنك الدولى، هذا القدر الكبير من التكرار ، وهذا المعين الذى لا ينضب من التأكيد على نفس الأفكار ونفس الفلسفة ونفس التفسيرات لنجاح الدول أو فشلها ، ونفس التوصيات الواجبة الاتباع لتحقيق النجاح الاقتصادى وتجنب الفشل .حتى إنه يحق للمرء أن

يتساءل: كيف يتحمل هؤلاء الخبراء المرموقون ، العاملون فى البنك الدولى، والمتميزون بذكائهم ومستوى تعليمهم ، بل فى بعض الأحيان باتساع ثقافتهم أيضاً ، كيف يتحملون أن يكتبوا أو يقرأوا أو يقولوا أو يسمعوا نفس الكلام يتكرر على مدى الخمسين عاماً الماضية ؟

هذا الاستغراب ربما يزول إذا أدركنا الحقيقة الآتية :وهى أن منشورات البنك الدولى وتقاريره وكتبه ليست ككتب أى مؤلف آخر يكتب ليعبّر عن رأيه ومعتقداته ، فيسرّ إذا صادف من الناس قبولا، وقد يهمه أن يعرف آراء وحجج مخالفة ، وقد يكون على استعداد لتغيير رأيه إذا ووجه بحجج معارضة قوية .ليس هذا هو حال البنك ، بل البنك فى نشره وتأكيده المستمر على مجموعة من الأفكار والتوصيات ، أقرب إلى صاحب المنشور الانتخابى أو الدعائى ، يهمّه الترويج أكثر مما يهمه الوصول إلى الحقيقة .قد يستخدم أسلوب الإقناع ولكنه هو نفسه ليس على استعداد لتغيير رأيه .بل إنه فى محاولة الإقناع أو الترويج هذه ، لا يتورع أحياناً عن استخدام بعض الأساليب التى قد يعتبرها كثيرون من المؤلفين أساليب غير مشروعة .فهو قد يستخدم عناوين وشعارات برّاقة

وغير محايدة تماماً ، وقد يستخدم الصور إلى جانب الكلام فى محاولة التأثير على القارئ .والأهم من ذلك أنه كثيراً ما يمتنع عن التصدى لقضايا أساسية تتعلق بالموضوع الذى يتكلم فيه ، كالبطالة مثلا أو توزيع الدخل ، إذا كان الكلام عنها من شأنه أن يعطل من الأثر العام الذى يريد إحداثه .كما قد يمتنع عن نشر إحصاءات تتعارض مع الهدف الذى يرمى إليه ، رغم توافر هذه الإحصاءات وأهميتها .

لا عجب ، إذا كان الأمر كذلك ، أن منشورات البنك وكتبه نادرا ما تحتوى على اسم المؤلف، إذ من هو المؤلف ؟ إنه قد يكون مجموعة من الأشخاص، كتب كل منهم جزءاً ثم ضُمت الأجزاء فى تقرير واحد بعد أن أجرى عليها ما لزم من تغييرات وحذف وإضافة. ولا أظن أن مؤلفاً يحب أن يظهر اسمه على عمل جرى عليه كل هذا التغيير دون استشارته .كما أن البنك لا يحب بدوره أن يذكر اسم المؤلف على نحو يحمل هذا المؤلف المسئولية عما كتب، إذ أن هذا يحرم البنك من حرية التغيير والحذف والإضافة . لا بأس من ذكر اسم المؤلف أو أسماء المؤلفين مقترنة بتوجيه الشكر

إليهم ، ولكن دون أن يتضح قط ما هو الجزء الذى كتبه هذا المؤلف أو ذاك ، وما هي إضافات البنك والمحررون المجهولون.

كانت نتيجة هذا أن أصبحت تقارير البنك الدولى وكتبه ، على الرغم من ثباتها على فلسفة واحدة لا تتغير ، لا شخصية لها ولا لون ولا طعم ولا رائحة .إنها كالمرأة ذات الملامح المتسقة اتساقاً تاماً ، وكأن أحجام الأنف والفم والأذنين والعينين قد تم اختيارها بالرجوع إلى مقاييس معروفة ومتفق عليها فى تعريف الملامح الجميلة ، كما أنها رائعة الثياب وكاملة الهندام ، ومع ذلك فهى ثقيلة الظل بدرجة منقطعة النظير ، بل ولا تحمل ملامحها وتقاطيع وجهها أى جاذبية تثير لديك أى رغبة فى إطالة المكوث معها .إنها مؤدبة قطعاً ولا تستخدم قط أى تعبير بذئ ، كما أنها لا تبالغ فى التعبير عن مشاعرها ، ولكنها تخلق لديك انطباعاً بأنها قد لا تكون لديها أى مشاعر على الإطلاق.

* * *

كل هذا يجعل عبارة سمير أمين ، التى اقتطفتها فى بداية الفصل قريبة جداً من. الصحة ومع ذلك فإنى أريد أن أورد عليها

التحفظين الآتيين. التحفظ الأول :يتعلق بأن هذه «الميزة» أشار إليها سمير أمين ليست هي الميزة الوحيدة في مطبوعات البنك ، فهناك ميزة أخرى ، حقيقية هذه المرة .فأنا مثلا ، وأعتقد أن هذا ينطبق أيضا على كثيرين غيرى ، لا أقرأ مطبوعات البنك من أجل اكتساب أفكار ، أو من أجل اكتشاف موقف البنك ، أو لمعرفة التفسير الحقيقى للنجاح الاقتصادى الذى حققته دولة ما أو لفشل دولة أخرى ، ولا للاطلاع على ما يعتقد البنك أنه سياسات واجبة الاتباع .فكل هذا معروف بالفعل ومشهور .وإنما أقرأ هذه المطبوعات فى الأساس للحصول على بيانات إحصائية ، فهذه فى نظرى هى الخدمة العظمى التى قدمها البنك الدولى لقضية التنمية خلال الخمسين عاماً الماضية .إنى أعرف جيداً ، كما يعرف كثيرون ، أن معظم الأرقام التى ينشرها البنك مستمدة من الدول التى تتعلق بها هذه الأرقام ، ومن ثم فإنها تعانى من مختلف النقائص المعروفة فى الإحصاءات القومية .ولكن هذا الجمع والاستقصاء والشمول والتبويب ، والتحقق من إمكانية المقارنة بين بيانات دولة وأخرى ، واستكمال الثغرات ، بل وحث الدول على جمع

ونشر بيانات لم تكن متوافرة من قبل ، فضلاً عن تحليل هذه الإحصاءات واستخراج مدلولاتها المباشرة واتجاهاتها ... الخ ، كل هذا يمثل فى رأيى ورأى كثيرين ، أهم ما تحتويه منشورات البنك الدولى .بل أصارح القارئ بأننى ، فيما عدا هذا ، لا أنفق وقتا طويلاً على مطبوعات البنك وكذلك مطبوعات صندوق النقد الدولى ، وأظن أن هذا هو حال كثيرين من الاقتصاديين ، فالباقى ، كما أشرت وأشار سمير أمين ، هو فى أغلب الأحيان ، تكرار لأشياء سبق قولها .

أما التحفظ الثانى :فيتعلق ببعض التغيرات التى تطرأ على شعارات البنك من حين لآخر مما قد يوحى أحيانا بأن الموقف قد طرأ عليه تغير ، أو أن البنك هجر فلسفة لاعتناق أخرى ، أو أدرك أنه كان على خطأ فى إحدى توصياته فعاد إلى الصواب .حدث هذا مثلا عندما نشر البنك فى أوائل السبعينات كتاب إعادة التوزيع مع النمو (Redistribution with Growth) الذى يؤكد على ضرورة الاهتمام بقضية توزيع الدخل إلى جانب التنمية ، ثم عندما تبنى البنك شعار إشباع الحاجات الأساسية فى منتصف السبعينات ، وعندما بدأ ينظر بعين العطف فى بداية

التسعينات إلى شعار التنمية البشرية (Human Develop-ment) ثم شعار التنمية الشاملة Comprehensive De-velopment - وعندما قرر منذ أعوام قليلة بأن تشجيع القطاع الخاص ودعمه لا يعنى بالضرورة أن الدولة ليس لها مسئوليات مهمة فى تنمية الاقتصاد .

ثم طلع علينا منذ شهور قليلة تقرير البنك الذى يصدره سنوياً تحت عنوان

تقرير التنمية في العالم (World Development Report) عن سنة ٢٠٠٠ /٢٠٠١ فإذا بالبنك يتكلم وكأنه قد اكتشف لأول مرة وجود فقراء فى العالم ، بعد فترة طويلة ظن فيها أن المشكلة هي مجرد مشكلة تنمية . فإذا بعنوان هذا التقرير الأخير هو الهجوم على الفقر (Attacking Poverty) وإذا بالتقرير يعرض المشكلة التى يريد التصدى لها بقوله إنه لا يكفى مجرد العمل على زيادة متوسط الدخل للدولة ككل، على أهمية ذلك ، ولكن لابد من التصدى مباشرة لتحسين حال الفقراء .فيقول التقرير:

«إن هذا التقرير يقبل الرأى المستقر الآن بأن الفقر لا يشمل فقط انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك ولكنه يشمل أيضاً انخفاض مستوى التعليم والصحة والتغذية وغير ذلك من عناصر التنمية البشرية .كما أن هذا التقرير ، استناداً إلى ما يقوله الفقراء عن معنى الفقر بالنسبة لهم ، يوسّع تعريف الفقر بحيث يشمل الإفتقار إلى المساهمة فى السلطة وإلى حرية التعبير ، كما يشمل شدة المخاطر والمخاوف التى يتعرض لها المرء فى حياته . هذه الأبعاد المختلفة للحرمان برزت لنا بوضوح من دراستنا المعنونة «أصوات الفقراء» (Voices of the Poor) التى أجريت كعمل تمهيدى لهذا التقرير ، وهى دراسة علمية لآراء وأقوال أكثر من٦٠,٠٠٠ رجل وأمرأة ممن يعانون من الفقر فى ٦٠ دولة ... إن القرن العشرين قد شهد تقدماً كبيراً فى التخفيف من مشكلة الفقر فى العالم وتحسين مستويات المعيشة ، وفى العقود الأربعة الأخيرة ارتفع متوسط العمر المتوقع لدى الميلاد فى البلاد النامية بمقدار عشرين عاماً فى المتوسط ... وفى الفترة ١٩٦٥ -١٩٩٨ زاد متوسط الدخل فى البلاد النامية بأكثر من الضعف ، وفى السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٨ وحدها انخفض عدد الذين يعانون من الفقر المدقع

(Extreme Poverty) بمقدار ٧٨ مليونا ، ومع ذلك فلازال الفقر ، فى مطلع القرن الجديد ، ظاهرة شائعة ومتعددة الأبعاد . فمن بين سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة ، لازال ٢,٨ بليون شخص يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم .ولازال ستة من بين مائة طفل يموتون قبل أن يبلغ عمرهم سنة واحدة ، وثمانية من كل مائة لا يبلغون سن الخامسة .ومن بين من يبلغون سن دخول المدارس يعجز ٩ من الذكور و١٤ من الإناث عن الالتحاق بالمدرسة».
ويستمر البنك الدولى فى الكلام فيقول :

«لقد تعلمنا فى السنوات السابقة أن الاستراتيجيات المعروفة لرفع معدلات النمو والتى تشمل السياسات الاقتصادية الكلية وإجراءات الإصلاح التى تزيد من الاعتماد على قوى السوق الحرة هى عناصر ضرورية لتخفيض ظاهرة الفقر .ولكننا الآن نعرف أيضا مدى الحاجة إلى وضع تأكيد أكبر على الأسس المؤسسية institutional والاجتماعية لعملية التنمية .وضرورة التأكيد على مواجهة ظاهرة الضعف الذى تواجهه شرائح من السكان أمام مختلف الأخطار التى يخلقها الفقر (Vulnerability)، وعلى

زيادة درجة مساهمتهم فى عملية التنمية بما يضمن أن يجعل النمو شاملا أو مستوعبا للجميع inclusive growth».

هكذا يقدم البنك الدولى تقريره الأخير عن التنمية فى العالم ، ويشرع بعد هذا فى فصل بعد أخر لمناقشة طبيعة وتطور مشكلة الفقر ثم أسباب الفقر وطرق علاجه ، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى العالمى .

والجهد يبدو لأول وهلة مشكوراً ، إذ أنه يقدم بحثاً تفصيلياً مدعما بالأرقام لقضية لا شك فى أهميتها على المستوى الاجتماعى والسياسى والإنسانى ،ولكنى لا أكتم عن القارئ ما شعرت به من دهشة شديدة ، وأنا أطالع هذا الجزء أو ذاك من التقرير ، وتساءلت باستغراب :هل كان البنك الدولى فى حاجة حقاً لمرور خمسين عاماً على إنشائه وعلى بداية اهتمامه بمشاكل الدول الفقيرة حتى يصل إلى هذه النتائج التى وردت فيما اقتطفته حالاً من التقرير ؟ لقد كان المفروض أن يكون كل هذا واضحاً تمام الوضوح منذ خمسين عاماً على الأقل ، فإذا أعيد طرحه الآن بهذه الطريقة ، وكأن الأمر يمثل اكتشافا للبنك وعودة إلى الحق بعد ضلال طويل ، فلابد أن

يثير الأمر ، ليس مجرد الدهشة ، بل وأيضاً الكثير من الشك في حسن نية البنك وصدق اهتمامه بقضية فقر الفقراء ، تمييزا لها عن قضية توسيع دائرة العمل أمام قوى السوق الحرة .هذا الشك هو ما سأحاول الآن أن أبيّنه ببعض التفصيل .

* * *

إذا سألت أى شخص يتمتع بفطرة سليمة عن ماهية مشكلة الفقر، فلابد أنه سيقول لك: إنها مشكلة وجود أعداد من الناس العاجزين عن إشباع بعض الحاجات الإنسانية الأساسية ، كالغذاء والملبس والمسكن المناسب ، وربما أضاف إلى ذلك المستوى اللائق من بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ووسائل الانتقال من مكان لآخر ... الخ .لابد أن مثل هذا الشخص يعرف أيضاً بوضوح تام أن شعار التنمية لا يجب أن يعنى إلا محاولة القضاء على هذه المشكلة ، وأن أى شعار يدور حول رفع مستوى رفاهية الأمة لابد أن يقصد به فى النهاية هذا الهدف بالذات :وهو القضاء على فقر الفقراء أو التخفيف منه .إذا صادف مثل هذا الشخص من يقول له : إن الهدف هو التنمية ، وأن التنمية معناها رفع متوسط الدخل

الدولة ككل ، فالأرجح أنه سوف يقول لنفسه: إن هذا طريق ملتو بعض الشئ للتعبير عن الهدف الأساسى والنهائى وهو القضاء على فقر الفقراء .إنه أشبه بإجابة جحا عن سؤال عن مكان أذنه إذ أدار يده حول رأسه وأشار إلى أذنه البعيدة بينما كان فى استطاعته بسهولة أن يلمس أذنه الأقرب .لا بأس من هذا التعريف الملتوى للتنمية بشرط أن نظل نذكر دائما أن مقصدنا الأساسى وهدفنا الحقيقى هو القضاء على فقر الفقراء.

هذا هو فيما أظن موقف الشخص ذى الفطرة السليمة .وقد كان هذا ، على ما أذكر موقفنا جميعاً من قضية الفقر والفقراء منذ نحو خمسين عاماً ، أى قبل أن يشيع استخدام شعار التنمية وتعبيرات من نوع الدول المتقدمة والدول المتخلفة. لازلت أذكر جيداً، على سبيل المثال، كيف كانت الصحف والمجلات والخطب المصرية تشير إلى المشكلة الاقتصادية الأساسية فى مصر، خلال الأربعينات .كان تعبير «الفقر والجهل والمرض» هو أكثر التعبيرات شيوعاً فى ذلك الوقت لتحديد مشاكل مصر الاقتصادية الأساسية .وقد يبدو هذا التحديد شبيها أو قريباً جداً من تحديد

المشكلة بأنها مشكلة انخفاض متوسط الدخل للدولة المصرية ، ولكن الحقيقة ليست كذلك .كان الذين يتكلمون عن الفقر والجهل والمرض يقصدون أن هناك شرائح كبيرة من سكان مصر ، يتركزون أساسا في الريف المصرى ، ويعانون من انخفاض دخلهم أو بالأحرى عجزهم عن إشباع بعض الحاجات الأساسية ، وكانوا يقصدون من ذلك على الأخص ماء الشرب النقى، والمسكن الصالح للآدميين ، والكمية اللازمة من البروتينات للوقاية من بعض الأمراض ، والتخلص من مرض البلهارسيا الشائع ، إلى جانب الخدمات الصحية الأساسية فى القرى ومحو الأمية .كان النهوض أو التقدم الاقتصادى يعنى التقدم فى هذه الميادين ، ولم يكن ليتبادر إلى الذهن بسهولة ، أن النهوض الاقتصادى معناه فى الأساس رفع متوسط الدخل للدولة المصرية أو رفع معدل النمو لهذا المتوسط .

كان تقدير متوسط الدخل فى ذلك الوقت ، أى فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، بنحو مائة دولار تقديرا جزافيا بحتا ، يعرف الجميع قلة حظه من الدقة .كما أنه لم يكن يحظى

بالذكر بمناسبة وغير مناسبة ، كما يحدث الآن مع متوسط الدخل ومعدلات النمو .وعلى أى حال فقد كان حساب متوسط الدخل فى الدول الفقيرة ، التى سميت بعد قليل بالدول المتخلفة أو دول العالم الثالث ، أمرا غير شائع بالمرة ، ليس فقط لندرة الإحصاءات القومية ، ولكن أيضاً لأن فكرة قياس التقدم بمقياس متوسط الدخل للدولة ككل ، لم تكن شائعة بدورها .

على أنه لم يمض وقت طويل على إنشاء هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العديدة ، فى أعقاب الحرب ، حتى تبنت هذه المؤسسات تعبير الدول المتخلفة underdeveloped كما تبنت تعريف التخلف بأنه انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل وسرعان ما بدأ تدفق الجداول الإحصائية الخارجة من هذه المؤسسات ، التى ترتب الدول بعضها فوق بعض فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهى جداول تكاد تقوم كلها على متوسطات تتعلق بالدولة ككل ، فتقارن الدول بعضها ببعض من حيث تقدمها أو تخلفها فى هذه المتوسطات .فالى جانب متوسط الدخل ، كان هناك متوسط استهلاك السعرات الحرارية

والبروتينات، ومتوسط العمر المتوقع لدى الميلاد ، وعدد الأطباء وأسرّة المستشفيات لكل ألف من السكان ، كمؤشر لحالة الصحة ، وعدد الأشخاص للحجرة الواحدة ، كمؤشر لحالة السكن ، بل وعدد نسخ الصحف والمجلات منسوبا لعدد السكان ، كمؤشر لمدى انتشار معرفة القراءة والكتابة ... الخ ، وهو الذى يذكّر المرء بما يحدث عند القبض على مجرم خطير ، فلا يكتفى بالتقاط صورة أمامية له تظهر ملامحه الرئيسية ، بل تلتقط له صور من كل الجوانب ، من الأمام ومن الخلف ومن كلا الجانبين ، حتى تتوثق معرفتنا به ولا يبقى أدنى شك فى تحديد شخصية مرتكب الجريمة، والجريمة هنا هى بالطبع انخفاض متوسط الدخل .

كان لابد أن يثور التساؤل عما هو بالضبط ذلك المستوى من متوسط الدخل الذى تعتبر الدولة إذا قل دخلها عنه دولة متخلفة، وإذا زاد دخلها عنه تصبح دولة متقدمة، وكان أول اقتراح هو اتخاذ متوسط الدخل فى الولايات المتحدة أساساً تقاس بالمقارنة به سائر الدول الأخرى .فالدولة متخلفة إذا قل متوسط دخلها عن ربع أو عشر متوسط الدخل الأمريكى ، ومتقدمة ، أو على الأقل غير متخلفة ، إذا زاد متوسط دخلها على ذلك .هكذا دأبت الكتب الأولى

الصادرة عن التخلف والتنمية أن تفعل ، كلما أرادت التمييز بين هذه الدول وتلك .ثم تبين أن هذا يمكن أن يؤدى إلى بعض النتائج الغريبة .إذ قد يستيقظ سكان إحدى الدول فى الصباح فيجدوا أن دولتهم لم تعد دولة متخلفة ، بينما كانت تعتبر كذلك فى اليوم السابق ، إذا حدث وأصابت الولايات المتحدة كارثة اقتصادية أدت إلى انخفاض كبير فى متوسط دخلها .كذلك تبين عدم ملاءمة هذه الطريقة عندما فقدت الولايات المتحدة المكانة الأولى فى ترتيب متوسط الدخل واحتلتها بدلا منها بعض الدول الأوروبية ، ولم تعد أعلى الدول فى متوسط الدخل فى هذه السنة هى بالضرورة أعلاها فى السنة التالية .

فى أواخر الستينات اقترح رقم ثابت لمتوسط الدخل ، هو ٥٠٠ دولار كحد فاصل بين التخلف والتقدم .وطبق هذا المعيار بضع سنوات ثم اكتشف أيضاً عدم صلاحيته بسبب ما لابد أن يطرأ على القيمة الحقيقية للدولار من تغيّر بين سنة وأخرى ، فضلاً عن أن مرور الزمن لابد أن يجعل متوسط الدخل الذى كان مرضياً من قبل لا يمثل مستوى كافيا من الطموح للدول منخفضة الدخل ، فإذا

بالخمسمائة دولار تبدو منخفضة للغاية كهدف ترمى هذه الدول للوصول إليه .

فى مثل هذا المناخ سرعان ما انهمك اقتصاديو التنمية فى حديث لا ينقطع عن حجم الفجوة (Gap) التى تفصل بين الدول المتخلفة والمتقدمة .وما أكثر ما كتب فى قياس هذه الفجوة وتصويرها ، هى بدورها ، من كل زاوية من الزوايا ، مرة فى اللحظة الراهنة وهى ساكنة ، ومرة وهى متحركة عبر فترة طويلة من الزمن ، كمائة عام أو مائتين .كما راح البعض يحسب لنا عدد السنوات التى تحتاج إليها كل دولة من الدول المتخلفة لسد الفجوة الفاصلة بينها وبين الولايات المتحدة ، فوجدوا أننا إذا افترضنا أن دولة ما ، كسيريلانكا مثلا ، سوف يستمر متوسط الدخل فيها فى النمو بنفس معدل نموه خلال الستينات وافترضنا أيضاً أن الولايات المتحدة سوف تنمو كذلك بنفس معدل نموها فى الستينات ، فإن سيريلانكا تحتاج إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة للحاق بالولايات المتحدة ، أى لكى يصل متوسط دخلها إلى مستوى متوسط الدخل فى الولايات المتحدة .أما الدول التى كان معدل نموها أقل من معدل نمو الولايات المتحدة ، (مثلما كان الحال فى مصر فى

الستينات) فقد كتب جــوار اسمها حرفان همـا (.N. S)أى لا حلّ ، إذ كيف يمكن لدولة متخلفة عن غيرها أن تلحق بهذه التى تسبقها إذا كانت فضلا عن تخلفها تسير أيضاً بسرعة أقل من سرعة الدول المتقدمة عنها ؟ .

كـان المطلوب منا ، لدى قـراءتنا لهـذه الكتـابات ، أن نذرف الدموع بالطبع حزناً وحسرة على صعوبة اللحاق بالدول المتقدمة . ولكن هذه الكتابات كانت فى الوقت نفسـه تحاول أن تتجنب تجنباً تاماً أن يصيبنا اليأس .الشعور بالأسف أو الخسرة لا بأس به ، إذا كان يدفعنا إلى المزيد من محاولة اللحاق وعبور هذه الفجوة المشئومة ، أما اليأس فخطير ، إذ مؤداه أن نتوقف عن السير وراء الدول المتقدمة ، نقتفى أثرها خطوة بخطوة ، وقد يؤدى إلى النتيجة الخطيرة التالية :وهى أن نبحث لأنفسنا عن هدف آخر أقرب إلى الواقعية . بل ربما اكتشفنا ، وهذا هو الخطير فى الأمر ، أن ذلك الهدف الآخر ليس فقط أقرب إلى الواقعية بل هو أيضاً هدف أفضل وأثمن.

ذلك أن الانهماك فى محاولة سد الفجوة بين متوسطات الدخول لابد أن يصرف نظرنا ، ليس فقط عن العمل المباشر لرفع مستوى

معيشة شرائح معينة من السكان ، هي الشرائح الفقيرة بالفعل ، بل لابد أن يصرف نظرنا أيضاً عن أى محاولة للتساؤل عن المعنى الحقيقى للنهضة ، وعما إذا كان رفع متوسط الدخل قد يتعارض مع أهداف أخرى لا تقل أهمية ، كتغيير المقررات التعليمية مثلا ، أو استخدام التليفزيون استخداماً أفضل ، أو ابتداع طريقة للمواصلات أقل تكلفة من حيث آثارها على البيئة والمجتمع من السيارة الخاصة ، بل وقد يتعارض حتى مع زيادة فرص العمالة المتاحة ... الخ .وبعبارة أشمل ، لابد أن يؤدى الانهماك فى هدف سدّ الفجوة بين متوسطات الدخول إلى صرف أنظارنا عما يمكن أن يحدثه السير نحو هذا الهدف من ضرر لثقافتنا الخاصة ، بأوسع معانى لفظ «الثقافة»، أى التخلى عن كل ما يميزنا عن غيرنا .فإذا بنا ، إذا قدّر لنا بالفعل أن نسدّ الفجوة ، قد أصبحنا مثلهم ، ليس فقط فى متوسط الدخل ، بل وأيضا فى كل شئ آخر: أنماط السلوك ، وطريقة التفكير ، وفلسفة الحياة ... الخ فى غمار هذا الانهماك فى سد الفجوة بين متوسطات الدخول ، تجرأ أستاذ فى الأنثروبولوجيا ، وليس فى الاقتصاد ، فقدّم تعريفاً للتنمية development يختلف عن تعريف الاقتصاديين لهذا اللفظ ،

فقال إن التنمية هي «التحقيق المتزايد لقيم وثقافة المجتمع الخاصة» ولكن مثل هذه التدخلات والمعارضات لم يكن من الممكن أن تنجح في الصمود في وجه «وابور الزلط » الاقتصادي ، الذي يكتسح أمامه كل شئ ، ويقضي على أي شئ لا يمكن إدخاله في حساب «متوسط الدخل».

الخلاصة أن تشخيص مشكلة البلاد الفقيرة على أنها مشكلة انخفاض متوسط الدخل كان ينطوي على ثلاث حماقات قاتلة .

الحماقة الأولى : هي الانشغال «بمتوسط» عن الاهتمام بأمر الفئات المحرومة بالفعل . والحماقة الثانية :هي تعليق أهمية مبالغ فيها على ما يمكن حسابه بالأرقام وإهمال أشياء أخرى قد لا تقل أهمية ولكن ليس من السهل التعبير عنها رقميا .والحماقة الثالثة : هي الانشغال باللحاق بالغير ، في الصالح والطالح ، طالما كان هذا ينعكس في زيادة متوسط الدخل ، بدلا من الاهتمام بما هو أجدر وأنفع.

ومن المحزن الآن أن ندرك السهولة التي تم بها منذ خمسين عاماً إقناعنا بمعيار «متوسط الدخل » كمقياس للتقدم الاقتصادي أو التأخر .كان علينا أن نقاوم الفكرة ونتصدى لها ، ولكننا قبلناها

دون تردد ، وابتلعناها بسرعة ولم نكتشف خطأنا إلا بعد أن بدأنا نشعر بآثار السم الذى أخذ يسرى فى الدم .

* * *

نعم قد يكون لنا بعض الأعذار . « فمتوسط الدخل » رقم بسيط يلخص أمورا كثيرة ، ومن ثم فإنه رغم عيوبه الخطيرة معيار سهل الاستخدام، وما أسهل أن يستخدم فى ترتيب البلاد بعضها فوق بعض ، وفى قياس مدى تقدمك أو تأخرك ، ومدى ما أحرزته كل عام من نجاح أو فشل .

والحكومات، خاصة حكومات البلاد الفقيرة ، تحتاج إلى رقم مثل متوسط الدخل ترفعه كشعار ، وتصدّع به رؤوس شعوبها ليل نهار ، فتعلن تارة أن هدفها مضاعفته ، وتارة أنها حققت ما أرادت تحقيقه بشأنه بل وتجاوزته ، وتباهي به سائر الأمم ، وتبرر به ما تتخذه من وسائل القمع ، وتلهي به الناس عن مختلف أنوا ع الظلم أو الفساد ، إذ أن كل هذا يهون فى سبيل رفع معدل نمو متوسط الدخل .والغالبية العظمى من الناس ليس لديهم وسيلة لمعرفة صحة أو خطأ الطريقة التى استخدمت لحساب الأرقام ، ولا تدرى إذا

كان معدل ٤ % أو ٥ % مرتفعاً أم منخفضاً ، ولكن إذا أعلنت الحكومة أنه رقم معقول فلابد أنه معقول.

والاقتصاديون والأحصائيون يفضلون بدورهم أن يحتل متوسط الدخل هذه الأهمية ، إذ أن إسباغ أهمية على أمور أخرى من التى يصعب أو يستحيل حسابها ، يقلل من قيمة ما يقومون به من حسابات ، ويفقدهم جزءاً من الوجاهة التى يسبغها على المرء التعامل بالأرقام .فالأرقام تم اعتبارها منذ زمن بعيد وكأنها مرادفة للعلم ، فكلامك علمي وموضوعى ، بمقدار ما يعتمد على الأرقام ، وليس من السهل على الشخص قليل الحظ من التعليم ، أن يدرك أن جمع الإحصاءات وتحليلها كثيرا ما يكون أقل حظاً من العلم والموضوعية ، وأكثر تحيّزا ، من تعبيرات خالية تماماً من الأرقام . ولكن ربما كان أهم ما سهّل الوقوع فى هذا الخطأ (خطأ التركيز على انخفاض متوسط الدخل كتشخيص لمشكلة الدول الفقيرة)، وجعل هذا الشئ القبيح يبدو فى أعيننا جميلاً ، هو أنه قدم إلينا مرتبطاً بفكرة عن العدالة الاجتماعية تصوّر قضية العدل على أنها قضية توزيع . هذا التصوير لفكرة العدل ، قبلناه

أيضاً بحسن نيّة وبدون تأمل كاف فى حقيقته ، فإذا بالفكرتين معا ، فكرة أن التقدم هو زيادة متوسط الدخلّ ، وفكرة أن العدالة الاجتماعية هى حسن توزيع الدخل ، يسهل ابتلاعهما معاً ، على الرغم من صعوبة قبول كل منهما على حدة .

فالقول بأن مشكلة العدالة الاجتماعية هى مشكلة توزيع الدخل، يفترض وجود شئ واحد كامل ، ككعكة كبيرة مثلا ، كما يحلو للاقتصاديين أحياناً أن يقولوا، تجرى بعد ذلك تجزئته وتوزيعه بين عدد من الأفراد ، والعدل هو ألا يزيد نصيب أحدهم زيادة كبيرة أو لا يزيد على الإطلاق على نصيب كل من الآخرين .هذا الشئ الواحد الكامل أو الكعكة الكبيرة هو الدخل القومى، وهو ما يجرى توزيعه على مختلف أفراد وشرائح المجتمع .هذه الطريقة فى تصوير الأمر من شأنها أن توحى للمرء بأن أى زيادة فى حجم الكعكة من شأنها أن تصيب المجتمع بالخير فى النهاية ، أو على الأقل أن أى زيادة فى حجمها يمكن بسهولة أن يفيد منها المجتمع، لو افترضنا فقط سياسة رشيدة فى «التوزيع » . إذا كان الأمر كذلك، فإن هدف زيادة الدخل الإجمالى وبالتالى زيادة متوسط الدخل أيضاً يصبح هدفاً مشروعاً وجديراً بالسعى من أجله ،

طالما أن المرء يفترض ضمنا أن سياسة رشيدة فى توزيع الدخل آتية لا ريب فيها.

لقد سخر الكاتب البريطانى برنارد شو سخرية لاذعة من هذا الظن ، عندما سأله سائل ::كيف تتحمل يا مستر شو أن يكون لك لحية كثيفة وطويلة بهذا الشكل ، وفى نفس الوقت تكون لديك صلعة جرداء ليس فيها شعرة واحدة ؟ فقال برنارد شو: إن المشكلة ليست مشكلة نموّ بل هى مجرد مشكلة توزيع ! إن السبب الذى يجعلنا نضحك إذ نسمع هذه الإجابة هو أعمق مما قد نظن ، فبرنارد شو يقول فى الواقع :إننا إذا اعتبرنا أن مشكلته هى «مشكلة توزيع» فإن حلها يكون سهلاً جداً ، إذ ليس علينا إلاّ أن نأخذ بعض الشعر من اللحية ونضعه فى قمة الرأس ، ولكن الحقيقة بالطبع ليست كذلك .فما نبت فى اللحية يصعب نقله ، وإنما لابد أن يكون علاج الصلع من البداية بعمل مباشر لإنبات الشعر فى قمة الرأس .

هذا بالضبط هو ما نعنيه عندما ننتقد تشخيص مشكلة الفقر بأنها مشكلة انخفاض متوسط الدخل ، وتصوير العلاج بأنه مجرد «إعادة توزيع » فالحقيقة هى أن المشكلة ليست هى «انخفاض فى المتوسط» بل هى انخفاض دخل شرائح معينة وأفراد معينين ،

والعلاج ليس فى تنمية المتوسط أو المجموع ، ثم نأخذ من هذا ونعطى لذاك ، بل هى فى زيادة دخل الفقراء أنفسهم مباشرة.

ربما ساعد أيضاً على تسهيل وقوعنا فى هذا الخطأ ، تلك الحجة الشهيرة التى قدمها الأستاذ آرثر لويس Arthur) Lewis (لتبرير التنمية ، أو لتفسير اعتبارها هدفا جديراً بالسعى من أجله ، وذلك فى فصل شهير وضعه فى آخر كتابه نظرية النمو الاقتصادى The Theory of Economic) Growth) الذى نشر فى منتصف الخمسينات كانت حجة آرثر لويس فى تبرير التنمية ، لا تميِّز بين زيادة دخل الفقير وزيادة دخل الغنى ، بل تبرر زيادة الدخل بصفة عامة .فقال إن زيادة الدخل مرغوب فيها لأنها « توسّع دائرة الاختيار »، ويقصد بذلك أن شخصاً دخله مائة دولار فى الشهر لابد أن تكون السلع والخدمات التى يستطيع الحصول عليها أو الاختيار بينها محدودة للغاية ، بالمقارنة بالسلع والخدمات المتاحة لشخص دخله ألف دولار فى الشهر .كلما زاد الدخل زادت الاحتمالات والفرص ، وزاد عدد أصناف الطعام التى يمكن الاختيار بينها ، وعدد البلاد التى يمكن أن تقرر أن تقضى فيها عطلتك ، وعدد أصناف السيارات التى

يمكن أن تقتنى واحدة منها ... الخ .هذا التبرير لزيادة الدخل يبدو منطقياً ومعقولاً تماماً ، ولكن لابد أن نلاحظ أيضاً أنه لا يميز بين توسيع دائرة الاختيار أمام شخص فقير وتوسيعها أمام شخص ثرى .إنه لا يميز مثلا بين إتاحة الفرصة أمام شخص فقير لتناول اللحم هو وأولاده مرة فى الشهر ، بدلا من الانتظار حتى يأتى عيد من الأعياد ، وبين إتاحة الفرصة لشخص ثرى للاختيار بين قضاء عطلة فى جزر هاواى أو فى بلد قريب من بلده ، بدلاً من اضطراره إلى قضائها فى هذا البلد القريب دون غيره لأن دخله لا يسمح بأكثر من ذلك .

إن آرثر لويس لم يرتكب ، فى دفاعه هذا ، خطأ منطقياً ، وإنما أخطأ فقط فى عدم تمييزه بين المهم والأقل أهمية ، ومن ثم أتاح الفرصة للتركيز على «متوسط الدخل» للدولة ككل ، دون تمييز بين مستويات الدخول المختلفة داخل الدولة ، ومن ثم أصبحت كل زيادة فى متوسط الدخل مطلوبة وجديرة بالسعى من أجلها ، بصرف النظر عمن يحصل عليها ، وتم تأجيل بحث زيادة دخل الفقراء إلى حين بحث مسألة «التوزيع» التى قد لا يتسع وقت الباحث لبحثها .

منذ سنتين وقع اقتصادى كبير آخر فى نفس الخطأ ، بل وربما بعذر أضعف من العذر الذى يمكن أن نجده لآرثر لويس .ففى سنة ١٩٩٩ نشر البنك الدولى كتاباً للاقتصادى الهندى الشهير أمارتيا سـن (Amartya Sen)الذى حصل فى العام نفسه على جائزة نوبل فى الاقتصاد .الكتاب بعنوان «التنمية كطريق للحرية (Development As Freedom)، والفكرة التى يدافع عنها الكتاب ويلخصها عنوانه ، فكرة مزدوجة :الحرية هى الهدف النهائى للتنمية ، كما أنها شرط من شروط تحقيق التنمية .أما القول بأن الحرية شرط من شروط التنمية ، فهو ترديد للفكرة الشائعة بضرورة الديمقراطية للتنمية (وهى فكرة مشكوك فى صحتها كما تدل تجارب تاريخية كثيرة من هتلر وستالين إلى محمد على وعبد الناصر). ولكنه يضيف إلى ذلك ما يعتبر أنه غاب عن كثيرين، من أن نظام السوق نفسه هو مظهر من مظاهر الحرية ، فيقول :

« إن العلاقة بين جهاز السوق وبين الحرية ، ومن ثم بينه وبين التنمية الاقتصادية ، تثير مسائل يمكن تصنيفها إلى نوعين

متميزين على الأقل ، ويجب توضيح الاختلاف بينهما .الأول يتعلق بأن حرمان الناس من فرص عقد مايريدون عقده من صفقات ،عن طريق فرض قيود تحكمية عليهم ، يمكن أن يكون هو نفسه مصدراً من مصادر فقد الحرية ... هذه الحجة التى يمكن تقديمها لصالح نظام السوق يجب التمييز بينها وبين الحجة الأخرى التى تتمتع بشيوع كبير فى الوقت الحاضر ، وهى أن إطلاق حرية السوق تؤدى إلى زيادة الدخل والثروة وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للناس ... إن هذه الحجة الثانية هى التى تحظى بأكبر قدر من الاهتمام والتأكيد فى الكتابات الاقتصادية المعاصرة .وهى إذا أخذت بوجه عام حجة قوية بلا شك ، إذ هناك الكثير من الأدلة الواقعية التى تدل على أن الاعتماد على نظام السوق يمكن أن يولّد نمواً اقتصادياً سريعاً وارتفاعاً فى مستوى المعيشة ... إن هناك بعض الحجج المهمة لصالح التدخل فى السوق ، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن الآثار الإيجابية لنظام السوق هى الأن أكثر تمتعاً بالقبول مما كانت منذ عقود قليلة» . إن مثل هذه الفقرات هى فى رأيى من الأسباب القوية التى شجعت على منح الأستاذ أمارتيا سن جائزة نوبل فى الاقتصاد منذ سنتين .إذ يصعب أن نتصوّر

أن تعطى هذه الجائزة ، فى الوقت الراهن ، لمن يضع التأكيد على عيوب نظام السوق .ولكن ليس هذا على كل حال موضوعنا الحالى.

الذى يهمنا الآن هو قول أمارتيا سن أن الحرية هى الهدف النهائى للتنمية ، وهذا القول لا يزيد فى الحقيقة على أن يكون صياغة جديدة لقولة أرثر لويس القديمة من أن مبرر التنمية هو أنها توسع دائرة الاختيار .فتوسيع دائرة الاختيار لا تعنى أكثر أو أقل من زيادة الحرية .ولكن هذه الصياغة الجديدة التى يقدمها أمارتيا سن لها نفس الخطورة التى تحيط بصياغة أرثر لويس ، وهى الخطورة الناتجة عن عدم التمييز بوضوح بين زيادة حرية الفقير وزيادة حرية الغنى ، ومن ثم تصبح أى زيادة فى متوسط الدخل زيادة مرغوب فيها وربما بنفس الدرجة ، سواء حصل الغنى على هذه الزيادة أو حصل عليها الفقير ، مادامت كل زيادة فى متوسط الدخل تنطوى على « زيادة الحرية» .

كان يظهر بالطبع ، بين الحين والآخر ، من الاقتصاديين والاحصائيين من يحذّر من المبالغة فى الاهتمام بمتوسط الدخل ، ولكنهم كانوا يخسرون المعركة لصالح المعسكر الآخر المتمسك بكل عناد بهدف رفع معدل النمو فى هذا المتوسط .

فإذا اضطر أنصار هذا المعسكر أحيانا للتسليم بأهمية أمور أخرى غير رفع متوسط الدخل ، كتخفيض مستوى البطالة مثلا أو حماية البيئة من التلوث ، أو تقليل حوادث العنف ووضع حد لزيادة الجرائم ... الخ ، لم يجدوا ما يدافعون به عن هذه الأهداف النبيلة إلا أنها تساهم فى رفع متوسط الدخل .فالبطالة مكروهة ليس بالضبط لأن الإنسان المتبطل يفقد احترامه لنفسه واحترام أهله وعشيرته بل لأنها تفقد المجتمع مصدراً من مصادر زيادة الدخل . والتلوث أيضاً مذموم ليس بالضبط لأنه يفقد الناس مصدراً أساسياً من مصادر التمتع بالحياة ، ولكن لأنه يصيب الناس بالأمراض ، والأمراض تقلل من إنتاجيتهم فيقل معدل نمو متوسط الدخل .وقل مثل ذلك عن حوادث العنف والجريمة ، إذ أن مكافحة العنف والجرائم تقتطع من ادخار المجتمع جزءاً كان من الأجدر توجيهه لاستثمارات جديدة تزيد متوسط الدخل ... الخ .

* * *

فى أوائل التسعينات أعلن البعض أنهم قرروا التوبة وأن يستبدلوا بمتوسط الدخل مؤشراً جديداً أفضل وأجدر بالاهتمام ،

وهو مؤشر التنمية البشرية (Human Development).

كان الفضل فى هذا يعود إلى اقتصادى باكستانى مشهور هو محبوب الحق ، شغل فترة منصب وزير التخطيط فى باكستان قبل أن يلتحق بالبنك الدولى فى السبعينات ، ولابد أن كان له دور فى بعض ما رفعه البنك من شعارات فى أوائل السبعينات عن ضرورة الاهتمام «بالتوزيع» إلى جانب «زيادة متوسط الدخل»، وهى شعارات لم تستمر طويلاً ، على أى حال ، إذ عاد البنك يؤكد مرة أخرى على نمو متوسط الدخل .فى مطلع التسعينات أقنع محبوب الحق «برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) » بإدخال مؤشر جديد سمي بمؤشر التنمية البشرية ، يقيم به أداء الدول بدلاً من مجرد الاعتماد على مؤشر نمو الدخل الإجمالى أو المتوسط .ويقوم هذا المؤشر الجديد على ثلاثة عناصر :

١ - العمر المتوقع عند الميلاد .

٢ - معدل القدرة على القراءة والكتابة عند البالغين .

٣ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (أى متوسط الدخل) .

ومن ثم فإن ترتيب الدول في مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق «التنمية البشرية »، أى في إسعاد البشر وتلبية حاجاتهم الحقيقية ، وتحقيق الحياة اللائقة بهم ، وتوفير الطمأنينة واحترام الذات ، إلى آخر هذه المعانى الجميلة والمستهدفة أصلاً من التركيز على «الإنسان » بدلا من« السلع»، والتى قد لا تحققها التنمية بالمعنى الشائع والمألوف ، كل هذا يتوقف في نظر التقرير على مدى النجاح والفشل فى هذه الأمور الثلاثة .ولا أخفى على القارئ شعورى بعدم الارتياح إذ وجدت هذه الأهداف العظيمة التى كنت أظن أن التنمية البشرية تستهدفها ، قد اختصرت في هذه المؤشرات الثلاثة .فالمؤشر الثالث (متوسط الدخل) ليس على أى حال إلا المؤشر المعتاد للتنمية ، ومن ثم فوروده هنا لا يمثل أى تقدم عن الكتابات والمقارنات المألوفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية .والمؤشر الأول (العمر المتوقع عند الميلاد) يعكس فى الحقيقة طول الحياة أكثر مما يعكس نوعية الحياة .فارتفاع هذا المؤشر مثلا من ٦٠ عاماً إلى ٧٠ عاماً ، لا يعنى بالضرورة أن حياة الإنسان قد أصبحت أفضل بل يعنى فقط أنها أصبحت أطول مما كانت ، وهناك على أى حال من الحيوانات ما يعيش أطول من

الآدميين دون أن تكون لديها هيئات مهتمة بتطوير معنى التنمية .
وقد يؤيد هذا أن العمر المتوقع عند الميلاد في مصر زاد في الأربعين عاماً الماضية (١٩٦٠ - ٢٠٠٠) بنحو ١٧ عاماً من ٤٨,٨ إلى ٦٦,٣ عاماً ، ولكن مؤشرات كثيرة أخرى تدل على تدهور نوعية الحياة في مصر ، سواء فيما يتعلق بمستوى السكن أو المواصلات أو نوعية التعليم أو درجة تلوث الهواء أو المياه ... الخ. صحيح أن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد تعكس إلى حد ما أوضاع الصحة وحالة التغذية ، ولكن الأمر هنا يحتاج إلى وقفة ، فقد لا يكون من الواجب أن نقبل هذا القول دون تحفظ .فتحسن الأوضاع الصحية له أشكال وصور متعددة ليس كلها على نفس المستوى من حيث احترام آدمية الإنسان وتخفيف آلامه .فتحقيق تخفيض كبير مثلاً في معدلات وفيات الأطفال الرضّع قد يؤدي إلى زيادة كبيرة ، وعبر فترة قصيرة من الزمن ، في العمر المتوقع عند الميلاد ، دون أن يقترن هذا بالضرورة بتحسن يذكر في مدى توافر الدواء أو أسرّة المستشفيات ، أو فيما يتلقاه المريض من عناية من الأطباء ومستوى التمريض ، أو مدى ما يشعر به المرء من اطمئنان على إمكانية حصوله على الرعاية الطبية إذا احتاج إليها. ومن

الممكن القول أن هذه الأمور الأخيرة كلها أكثر صلة باحترام آدمية الإنسان وتحسين نوعية الحياة من تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع مثلاً أو من مكافحة الأوبئة بالتطعيم الشامل ، إلى غير ذلك من وسائل إطالة الحياة دون تحسين في نوعها.

ويمكن أن نقول شيئا مماثلا عن مستوى التغذية .فالحرمان من الغذاء له بدوره أشكال وألوان ، بعضه فقط هو الذى يهدد الحياة ، ومن ثم ينعكس في انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد ، مثل سوء تغذية الأمهات وهن في سن الإرضاع ، ولكن أكثر أنواع الحرمان من الغذاء لا يصل إلى هذا الحد ، بل يقتصر أثره على أن يصيب المرء بالبؤس طول عمره .فقد ينام الناس جوعى كل يوم ، ومع ذلك يعيشون إلى سن السبعين أو الثمانين .وقد يصلح للتعبير عن هذه الحالة ، منظر كثير من رجال الشرطة في مصر ، المنتشرين في شوارعنا أو الواقفين لحراسة السفارات والمؤسسات المختلفة ، حيث تظهر عليهم مظاهر الحرمان والجوع دون أن يصل هذا الحرمان بالضرورة إلى درجة تخفيض العمر المتوقع ، ومن ثم فلا يعبر عن حالتهم للأسف ، هذا المؤشر من مؤشرات « التنمية البشرية» .

بقى المؤشر الخاص بمعدل القدرة على القراءة والكتابة لدى البالغين ،وهو طبعاً مقياس مهم لتقدم الإنسان وإن كان من الممكن أن يتساءل المرء عما إذا كان هذا المؤشر يتعلق بالإنتاجية أكثر مما يتعلق بمختلف الاعتبارات الإنسانية المستهدفة أصلا من جعل الإنسان ، وليس السلع ، محور الاهتمام ، كالسعادة واحترام النفس والعلاقات الاجتماعية السويّة والشعور بالطمأنينة ... الخ .

على أية حال ، فإنه يبدو لى ، على ضوء هذه الملاحظات ، أن هذه المؤشرات الثلاثة التى يتبناها مفهوم «التنمية البشرية» لا تكفى على الإطلاق للإحاطة بمختلف الأبعاد الإنسانية لمفهوم التقدم البشرى ، وأنها ، إن أردنا الصدق ، تكاد تجعل التنمية البشرية مرادفاً للتنمية بالمعنى التقليدى ، أى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات ، أو متوسط الدخل أو الناتج .

لاعجب إذن أنه رغم ظهور هذا المؤشر الجديد ، التنمية البشرية، استمرت تقارير البنك الدولي وكتبه فى التأكيد على الأهمية القصوى لرفع معدل نمو الدخل الإجمالى والمتوسط ، وفى إعطائه الأولوية على ما عداه ، بل والتأكيد على أن الوسيلة الأساسية للنهوض بحال الفقراء فى كل بلد هى تنمية متوسط

الدخل فى الدولة ككل .وهكذا استمر البنك فى الترويج لهذه السياسة الملتوية والتى تعنى بصريح العبارة : «أن الفقراء لن ينصلح حالهم إلا بعد أن يزيد ثراء الأثرياء أولاً» .

* * *

إزاء هذا التاريخ الطويل ، لابد أن تعترى المرء ريبة شديدة إذ يرى البنك الدولى يرفع من جديد شعارات مثل « التنمية الشاملة» أو ضرورة «مكافحة الفقر» بمعنى ضرورة الاهتمام بالفقراء بالذات. بل والأرجح أن من يقرأ هذا التقرير الحديث للبنك الدولى الصادر فى هذا العام (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) ويحمل عنوان « الهجوم على الفقر» سوف يبتسم إشفاقاً من أن ينخدع أحد بهذه المحاولة الجديدة من جانب البنك لذرّ الرماد فى الأعين .نعم ، من الخطر أن يُترك الفقراء يتزايدون إذ أن هذا لابد فى النهاية أن يهدد الاستقرار وقد يؤدى إلى كارثة سياسية يضار منها الجميع : الفقراء والأثرياء، ولكن الاهتمام بالفقراء بسبب تحقيق الاستقرار السياسي شئ والاهتمام بالفقراء بسبب كراهية الفقر شئ آخر تماماً . وقد قدّم البنك الدولى فى تاريخه الطويل الدليل بعد الدليل، على أنه عندما يهتم بالفقراء إنما يهتم بهم للسبب الأول لا الثانى .

ومن ثم فهو لا يؤكد على هذه الشعارات النبيلة (عدالة التوزيع ، إشباع الحاجات الأساسية، التنمية الشاملة ، والهجوم على الفقر ... الخ) إلا على فترات متباعدة ، وفقط عندما تظهر حاجة سياسية ملحة إلى ذلك .أما ما في القلب فلا زال في القلب، ولا زال غرام البنك كله هو بمعدلات نمو الدخل الإجمالي ومتوسط الدخل، التي قد ترتفع بشدة ويبقى مع هذا فقر الفقراء على ما هو عليه .

ومادام ما يكنّه المرء في القلب لابد أن يفضحه بشكل ما ما يقوله اللسان ، فإن التقرير الأخير للبنك والصادر هذا العام لا يسعه بين الحين والآخر إلا أن يعبّر عن مكنون القلب ، المرة بعد الأخرى ، في عبارات من نوع العبارة الآتية :

«إن الفوارق الصارخة المتعلقة بمستويات الفقر فيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة تشير إلى الدور المحوري الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في تخفيض الفقر ... ففي الغالبية العظمى من الحالات نجد أن ارتفاع معدل النمو (في متوسط الدخل) يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك لأفقر ٢٠ %من السكان ، بينما يؤدي

انخفاض معدل النمو إلى انخفاض هذا الاستهلاك ... وعلى الرغم من وجود انحرافات عن هذه العلاقة ، إذ نجد النمو فى متوسط الدخل يؤدى إلى انخفاض فى درجة الفقر فى بعض البلاد بدرجة أكبر بكثير مما يؤدى فى غيرها ، فإن العلاقات التى تكشف عنها الإحصاءات تؤكد أهمية دور النمو الاقتصادى ، أى ارتفاع متوسط الدخل ، فى تحسين حال الفقراء وفى انتشال الناس مما هم فيه من فقر» .

وهكذا يعود البنك الدولى ليكرر على أسماعنا ما ظل يردده طوال الخمسين عاماً الماضية من أن مواجهة مشكلة الفقر لا تكون ، كما قد يظن صاحب الفطرة السليمة ، بالعمل مباشرة على تحسين حال الفقراء ، بل هى برفع معدل نمو متوسط الدخل .وهو كلام فضلاً عن أنه ، كما رأينا ، يشخص المشكلة تشخيصاً سيئاً ، ومن ثم يصف علاجاً قد ينجح وقد لا ينجح ، فإنه يصيب القارىء بالملل الشديد لكثرة ما تردد على سمعه من قبل.

الفصل الثالث عشر

التكييف الهيكلى

اقترن تدشين الدعوة إلى تطبيق برامج التكييف الهيكلى، فى بداية الثمانينيات، باستخدام مصطلحات جديدة فى مناقشة القضايا التى تثيرها هذه البرامج، وكذلك فى مناقشة ما تثيره إجراءات التثبيت الاقتصادى، وآثار كل منهما فى الفقراء. والظاهر أن هذه المصطلحات الجديدة قد بدأ صكها فى الأساس فى تقارير صندوق النقد والبنك الدولى، ولكنها سرعان ما انتشرت منها إلى التقارير والمذكرات الحكومية وإلى وسائل الإعلام، بل وحتى إلى الدوائر الأكاديمية فى الجامعات ومراكز البحوث.

ولا بد من أن يلاحظ المرء أن هذه المصطلحات بعيدة جدا عن الحياد الواجب، ومن ثم فإن استخدامها يقلل بشدة من القدرة على الوصول إلى تقييم موضوعى لهذه الإجراءات وآثارها.

نلاحظ أولا من الممكن أن يتفق الجميع على أن قضية الآثار التى تحدثها برامج التكييف الهيكلى وإجراءات التثبيت الاقتصادى فى أحوال الفقراء، هى قضية أبعد ما تكون عن الحسم، إذ مازال خلاف شديد يدور حولها وما زال هناك انقسام حاد فى الرأى فيما إذا كانت تعود على الفقراء بالضرر أو النفع، سواء فى المدى القصير أو الطويل. ولو كانت القضية قد تم حسمها لصالح هذا الرأى أو ذاك، لما كنا لا نزال نسمع عن مؤتمر بعد آخر، وندوة بعد أخرى، ونقرأ تقريرا بعد آخر من تقارير البنك الدولى أو الصندوق، تناقش كلها الآثار المحتملة لهذه الإجراءات فى الفقراء وتعيد فتح الموضوع المرة بعد الأخرى. ولكن إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت هذه القضية أبعد ما تكون عن الحسم، فلماذا الإصرار على إطلاق وصف «الإصلاح الاقتصادى» (Economic Reform) على هذه البرامج والإجراءات ما دام تعبير «الإصلاح» يفيد بالضرورة عملا مرغوبا فيه؟

إن شيئا مماثلا يمكن قوله عن تعبيرات «تحرير» التجارة أو «تحرير» الاقتصاد أو «تحرير» الاستثمار، وهى تعبيرات تحمل كلها معانى طيبة ومحمودة، ما دام «تحرير» أى شئ يبدو أفضل دائما

من وضع القيود عليه. ويمكننى بالطريقة نفسها أن أصف قيامى بقتل شخص ما بأنى قمت بـ «تحرير» روحه من جسده!.

عندما يجرى الحديث عن الفقراء، وعن توزيع الدخل، وعن الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة، وعن نوعية الغذاء أو مستوى التغذية .. الخ ، نجد أن من بين التعبيرات المستخدمة فى التقارير الداعية إلى التثبيت والتكييف الهيكلى، تعبير «البعد الاجتماعى» (Social Dimension) أو حتى «القطاع الاجتماعى» (Social Sector) وكأننا فى حياتنا الواقعية اليومية نصادف أحيانا قطاعا للصناعة التحويلية، وقطاعا للزراعة، وقطاعا آخر يتضمن أهم مستلزمات الحياة، ويسمى «القطاع الاجتماعى». إن هذه الطريقة فى التعبير تؤدى وظيفة معينة يجب ألا يستهان بها، وهى السماح للداعين إلى التكييف الهيكلى باعتبار الضرر الذى قد يقع على الفقراء، أو الانخفاض الذى يلحق بمستوى ما يحصلون عليه من خدمات الصحة أو التعليم أو من الغذاء، مجرد «تكلفة» من تكاليف النمو الاقتصادى مما يتعين طرحه من المنافع التى تعود على المجتمع من رفع معدل هذا النمو. ومن الممكن أيضا إبداء ملاحظات مماثلة على تعبيرات مثل «شبكات

الأمان» (Safety Nets) التى قد تكون ثقوبها من الاتساع بحيث تقلل بشدة من درجة الأمان التى تتيحها للفقراء، أو مثل القول بأن الإنفاق الحكومى يجب أن يكون أكثر تركزا (Focussed) حينما لا يكون المقصود إلا الدعوة إلى تخفيض الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية.

إن الطريقة التى تعرض بها تقارير صندوق النقد والبنك الدولى حججها للأخذ بسياسة التثبيت والتكييف الهيكلى تصوّر القضية وكأن الدول النامية ليس أمامها اختيار إلاّ بين أمرين، أحدهما أقل إيلاما من الآخر: إما أن تستمر فى تطبيق السياسات الاقتصادية التى ثبت خطأها وضررها، وهو ما لا يمكن أن يؤدى إلاّ إلى كارثة، أو أن تأخذ بنصائح الصندوق والبنك فتدخل فى فترة لا تخلو من مشاق ومتاعب ولكن تعقبها نهاية سعيدة. فإذا أشار أحد إلى أن المشاق التى تجلبها السياسات التى يحبذها البنك والصندوق هى أكثر وأشد مما تصوره هاتان المؤسستان، وأنه ليس من الموثوق به أن النهاية سوف تكون هى النهاية المأمولة، كانت الإجابة هى أن البديل الوحيد لا تباع هذه السياسات هو استمرار المتاعب الحالية وهى أكبر ضررا وأكثر مشقة من أى نتائج يمكن أن تنتج من

سياستى التثبيت والتكييف الهيكلى. فعلى سبيل المثال، نجد أن المقارنة الوحيدة التى تصادفها فى تقارير هاتين المؤسستين عن دولة كمصر هى بين «حماقات» السياسة الاقتصادية فى الخمسينيات والستينيات، وبين «حكمة» سياسة التكييف الهيكلى والتثبيت، وكأنه ليس ثمة بديل للإفراط فى التدخل الحكومى إلا الإفراط فى سياسة الحرية الاقتصادية، وليس هناك بديل لسياسة فى التأميم لا تميز كثيرا بين مشروع يجدر تأميمه ومشروع يحسن تركه للقطاع الخاص، إلا سياسة فى الخصخصة لا تميز أيضا بين ما يحسن أن يتملكه القطاع الخاص وما يجدر أن يدخل فى القطاع العام. والحقيقة أن سياسات التثبيت والتكييف الهيكلى التى تنصح بها هاتان المؤسستان هى فى إفراطها فى التعميم وافتقارها إلى التمييز الواجب بين ما يلائم صناعة وما يلائم أخرى، وبين ما يتفق مع ظروف دولة وما يتفق مع ظروف دولة أخرى، شبيهة جدا بأسوأ أمثلة التدخل الحكومى التى عرفتها بعض الدول النامية فى الخمسينيات والستينيات.



كلما أمعن المرء فى قراءة التقارير الاقتصادية الصادرة عن

بعض مـؤسـسـات الأمم المتـحـدة، والاسـتـمـاع إلى ممثلى هذه المؤسسات وهم يتكلمون عن موضوعات مثل «نظام السوق الحرة»، أو «حرية التجارة»، أو «التكييف الهيكلى» أو «التحرير أو الإصلاح الاقتصادى» ... الخ قوى شعوره بأن شيئا قريباً جداً من لهجة الخطاب الدينى هو مـا يجـرى اسـتـخـدامـه فى هذه التـقـارير والمحاضرات ، مع أن الموضوعات المطروحة ذات طبيعة مختلفة جداً عن طبيعة الموضوعات الدينية .

كان المرء يتصور مثلاً ، أن قضايا مثل قضية نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص ، أو مثل تحرير التجارة ، أو التخطيط ، أو الدرجة المثلى لتدخل الدولة ، ليس لها أية صلة بالأحكام «المطلقة» ، وأن السياسة الصحيحة أو المزيج الصحيح بين السياسات المختلفة لابد أن يختلفا من وقت لآخر ومن دولة لأخرى . فدرجة انتشار الملكية العامة التى تصلح مثلاً لدولة كسريلانكا لا يمكن أن تكون هى نفسها أصلح الدرجات لدولة كالمكسيك أو مصر . وقد تكون ثمة حاجة إلى زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم فى دولة مثل كينيا أكثر مما هى فى مصر . والأمثلة المشابهة كثيرة بالطبع . ولكن قراءة التـقـارير الصـادرة عن تلك المؤسـسـات

والاستماع إلى ممثليها يجعل المرء يخرج بالانطباع بأنه كلما قلت درجة تدخل الحكومة كان هذا أفضل ، فى أى ميدان من ميادين الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية ، وفى جميع الدول وفى كافة الأزمنة .

إن من المدهش حقاً كيف يشيع الميل إلى تفسير أى إخفاق فى الأداء الاقتصادى ، بصرف النظر عن طبيعة الدولة أو الفترة التاريخية محل البحث ، بـ «الإفراط فى التدخل الحكومى» . فالمجرم هو نفسه دائماً فى جميع قصص الإخفاق الاقتصادى ، وإن كان ، كما هى الحال مع الشيطان ، قد يظهر لنا فى صور وأشكال مختلفة .

فى هذه التقارير ، لا تذكر إلاّ الحجج التى تؤيد الموقف المذهبى التى تصدر عنه ، ويجرى تجاهل أو التقليل من شأن غيرها من الحجج ، والظاهر أن هذه التقارير تحتاج إلى مراجعة دقيقة قبل نشرها لتخليصها من أى شبهة انتصار أو تحبيذ لأى وجهة نظر مختلفة ، كما أنها تميل إلى استخدام لغة خاصة وتعبيرات من نوع معين ، أشرنا إلى بعض أمثلة لها ، مما يحسن

بأى امرىء أن يتعلمها ويجيد استخدامها إذا أراد أن ينضم إلى الزمرة المختارة .

من الممكن مثلا أن يشرح المرء كيف أدى تخفيض الإنفاق الحكومى إلى تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة وتخفيض معدل التضخم ، ولكن على المرء أن يتجنب أية إشارة إلى أثر هذا التخفيض فى مستوى التعليم أو الخدمات الصحية ، وكذلك بالطبع إلى أى إشارة إلى أثره فى معدل البطالة . فإذا اضطر المتحدث باسم المؤسسة تحت ضغط بعض النقاد من المتشككين فى صحة العقيدة أو من غير المؤمنين بها أصلاً ، إلى الحديث عن هذه الآثار، فمن المفيد الإشارة إلى «الأجل الطويل» ، دون أن يقال لنا متى ينتهى الأجل القصير ويبدأ الأجل الطويل ، أو ما هى بالضبط العوامل التى تأتى به .فنحن مطالبون دوماً بأن نتحلى بالصبر وألا نستعجل الأمور ، وألا نتوقع أن نحصل على المكافأة على أعمالنا الطيبة بسرعة ، إذ على المرء ألا يفقد إيمانه بأن المكافأة لابد أن تأتى إليه فى النهاية ، مهما طال انتظاره .

إن من طبيعة الخطاب العلمى ألا يصدر عن المرء تقديرات ليست هناك وسيلة لإثبات خطئها . فإذا لم يكن ثمة وسيلة لإثبات

خطأ قضية معينة فإن هذا هو الدليل الأكيد على افتقارها لصفة العلم . ولكن ليس هناك شيء أكثر شيوعاً فيما يصدر عن هذه المؤسسات من هذا النوع من التقريرات . فإذا ظهر مثلا أن بعض ما قامت به هذه المؤسسات من تنبؤات لم يتحقق فى الواقع ، فإن من الممكن الإشارة إلى عدد كبير من العوامل التى لابد أنها تدخلت لتغيير النتيجة ، وذلك بشرط ألا تلقى المسئولية عن أى نتيجة سيئة على عاتق سياسة التحرير الاقتصادى . إن الاخفاق فى تحقيق هذه النبوءة أو تلك قد يكون راجعاً إلى تغير طارىء ومؤسف فى الطقس أدى إلى عجز فى المحصول ، أو قد يكون راجعاً إلى حادث سياسى غير متوقع ، أو إلى حرب أو أزمة اقتصادية عالمية، بل قد يكون السبب هو أن الإجراءات التى ينصح باتخاذها لم تتخذ فى وقت مبكر بدرجة كافية أو بالقوة اللازمة ، أو لم تقترن بدرجة كافية من الثقة وقوة الايمان فاتسم تطبيقها بالتردد والشك . ولكن لا أحد يعرف ما هو التوقيت الصحيح بالضبط ، ولا درجة القوة المطلوبة بالضبط فى تطبيق هذه الإجراءات ، ولا الحد الأدنى المطلوب من الإيمان والثقة لكي تحدث النتائج المرجوة .

قد يبدو كل هذا غريباً بالنظر إلى المستوى العالى من الكفاءة والتعليم الذى يتميز به عادة العاملون فى هذه المؤسسات ، فهم عادة يختارون من بين أفضل الاقتصاديين أو علماء الاجتماع تدريباً ، ممن أثبتوا تفوقهم وكفاءتهم قبل أن يلتحقوا بهذه المؤسسات . وقد كان المرء يظن أن أشخاصاً على هذا المستوى من الكفاءة والذكاء لابد أن يعتريهم الملل من اضطرارهم إلى ترديد الحجج نفسها بعبارات تكاد تكون واحدة فى تقرير بعد آخر أو خطبة تلو أخرى . لا يبدو أن هناك تفسيرا آخر لهذه الظاهرة غير اعتناقهم الكامل للعقيدة التى تدين بها المؤسسة ، وقد يكون تحولهم إلى اعتناق هذه العقيدة ناتجاً من أسباب مختلفة ، ولكن النتيجة هى دائما واحدة : الاستعداد للتخلى عن أية حاسة نقدية من أجل نصرة العقيدة والمؤسسة التى تحمل لواءها .

وكما يصادف المرء فى معظم الديانات ، يصادف المرء هنا أيضاً «معجزات» ، تتسم كسائر المعجزات بدرجة كبيرة من الغرابة والإبهار ، وكذلك بأن لها جميعاً تفسيراً واحداً جاهزاً . فنجد أن دولة بعد أخرى قد طبقت الإجراءات المطلوبة للإصلاح الاقتصادى، فإذا بها فجأة تحقق معدلات «معجزة» فى النمو وتغيير البنيان

الاقتصادى . فإذا تبين بعد فترة من الزمن أن بعض هذه التجارب كانت فى الحقيقة أقل إعجازاً مما ظن بها فى البداية ، فإن الحديث عنها يتوقف فجأة وذلك ريثما يتم نسيانها تماماً ، وتحل محلها معجزة أخرى . هكذا كان مصير المعجزة البرازيلية والمعجزة المكسيكية ، وربما جاز الآن القول بأن مصيراً مماثلاً قد حل بالفعل بمعجزات دول جنوب شرقى آسيا.

ولكن هناك بعض جوانب الحياة الاجتماعية التى يحسن تجاهلها لأنها قد تلقى ظلاً من الشك على حقيقة المعجزة الاقتصادية . إن قوى السوق الحرة قد تنتج حقاً آثاراً غير مرغوب فيها ، ولكن هذه الآثار إما أن يطلق عليها اسم «الآثار الخارجية» (Externalities) ، وهى ما يكون من الصعب أو المستحيل تقديره تقديراً كميا ، أو يقال إنها ناتجة من «قصور» فى عمل السوق الحرة (Market Imperfections) ، مما لا يقلل من جمال «النموذج النقى» (Pure Model) لنظام السوق الحرة . ومع كل ذلك ، فإنه لا يبدو واضحاً تماماً لماذا تعتبر أشياء مهمة مثل تلويث الهواء ، أو إفساد العلاقات الاجتماعية ، أو زيادة

النزعات الإجرامية ، أو الإعلاء من شأن أنفه الجوانب فى ثقافة أمة ما إلى أعلى مستويات التقدير والاهتمام ، لماذا يعتبر كل ذلك من قبيل «الآثار الخارجية» (Externalities) ؟ (ما هى تلك الحدود التى تقع هذه الآثار خارجها ؟) .

وكما يلاحظ فى أية مجموعة من الأشخاص الموالية ولاء عظيماً لأى مذهب أو عقيدة، فإن العاملين فى هذه المؤسسات الدولية يبدون وكأن لديهم دائما القدرة على التمييز بسرعة بين من يشاركونهم العقيدة والولاء ومن لا يشاركونهم فيها. إن مما يسهل ذلك كثرة المصطلحات والتعبيرات التى جرى صكها وزاد تداولها فى تقارير هذه المؤسسات والمستخدمة للتعبير عن مبادئها، ولكن مما يسهل الأمر أيضا أنهم لا يقبلون عادة، بطيب خاطر ، أى تحفظ أو أى شبهة للشك فى صحة عقيدتهم. ومن ثم فإن من السهل أن يعرض شخص نفسه للشك فى سلامة عقيدته إذا بدر منه ما يدل على اهتمام مبالغ فيه بقضية مثل قضية البطالة أو توزيع الدخل، وعلى العكس يرحب بأى شخص تنحصر دائرة اهتمامه فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ومستوى العجز فى الموازنة العامة. إن الأمر

يذكر المرء بما اعتدنا ملاحظته على المتعصبين للفكر الماركسى، فى الخمسينيات والستينيات، إذ كان أى تعبير مثل التفكير «الديالكتيكى» أو «قوى الانتاج وعلاقات الانتاج» أو «البناء التحتى والبناء العلوى» يقوم مقام «كلمة السر» التى تكفى لتمييز الصديق عن العدو. كذلك يكفى الآن أن يعلن المرء عن إيمانه بمزايا التكييف الهيكلى وتحرير التجارة وتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة لكى يصبح من «الحلفاء» بينما يكفى أى تعبير عن الشك فى فائدة الخصخصة الشاملة لعزل الشخص عن طائفة المؤمنين المخلصين. كذلك يؤدى إلى النتيجة نفسها أى تلميح بأن فرض بعض الحماية لبعض المنتجات قد يكون إجراء مرغوبا فيه. إن من المدهش ما وصل إليه الأمر من قلة التسامح مع الرأى الآخر، وهو مدهش بوجه خاص عندما يصدر من أشخاص لا يكفون عن تهنئة أنفسهم بمدى ما يتمتعون به من روح علمية، ويعشقون تدعيم حججهم بالجداول الإحصائية والمعادلات الرياضية.



فى ندوة نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى أبو ظبى منذ بضع سنوات لبحث الأوضاع الاقتصادية المتردية فى

البلاد العربية وطريقة الخروج منها ، كان ممثلو صندوق النقد الدولي يدافعون أساسا عما اصطلح بتسميته سياسة التثبيت الاقتصادى والتكييف الهيكلي أو اختصاراً «الاصلاح الاقتصادى»، الذى يشمل تخفيض أسعار العملات الوطنية، وتحرير الأسعار الداخلية بحيث تتحدد طبقا لظروف العرض والطلب وعلى الأخص الاسعار الزراعية وأسعار الطاقة، وتشجيع الاستثمار الاجنبى، والغاء التدخل الحكومي في الاسعار والتوظيف والتقييد الادارى للاستيراد، وإلغاء الاعانات بصفة عامة، وتضييق نطاق القطاع العام وتحويل مشروعاته، أو بعضها على الأقل، إلى القطاع الخاص .

ولكن والحق يقال، كان هناك عدد لا بأس به من الاقتصاديين العرب ممن عرف عنهم أنهم ليسوا من أنصار سياسة صندوق النقد الدولي، ومن ثم كان من المحتم أن يحتدم النقاش ويشتد. ولا بأس في ذلك بالطبع، ولكن الذى لابد أن يسترعي نظر أي شخص قادم من كوكب آخر أو درس علما آخر غير الاقتصاد، من العلوم المنضبطة حقا، أن الاقتصاديين لايزالون يتناقشون حول أمور كان لابد أن تكون قد حسمت منذ زمن طويل، لو كنا بصدد علم حقيقى،

وأن الاختلاف بين الاقتصاديين لايزال يدور على أبسط الأمور التى لا يمكن الاتفاق على شئ ذى بال اذا لم نتفق عليها . فهل يجوز مثلا أن يختلف اقتصاديان من ألمع الاقتصاديين السودانيين ، وقد كانا من بين الحاضرين في الندوة، حول ما اذا كان تخفيض سعر الصرف فى السودان قد أنتج نتائج سيئة أم طيبة؟ فبينما ذهب أحدهما إلى أن هذا التخفيض كان وبالا على الاقتصاد السودانى، ذهب الاخر إلى أن مشكلة السودان تكمن فى أن سعر الصرف لم يخفض بالدرجة اللازمة! وعندما ناقشنا مشاكل الاقتصاد الأردنى ذهب أحد الاقتصاديين الأردنيين البارزين إلى أن سياسة التصحيح فى الاردن قد نجحت نجاحا كبيرا ، فرد عليه اقتصادى لبنانى بارز أيضا قائلا : إن الاردن لم تطبق، فى الواقع أية سياسة تصحيحية! نحن إذن لا نستطيع الاتفاق ليس فقط على تقييم نتائج ما نفعله بل ولا حتى على تحديد الشئ الذى فعلناه!.

وقد احتدم النقاش على وجه الخصوص حول سياسة سعر الصرف، فلم نستطع أن نتفق على ما اذا كان الطلب على الواردات فى البلاد العربية أو فى أى بلد معين منها، مرنا أم غير مرن، وعما اذا كان الطلب على الصادرات مرنا أم غير مرن . كما اختلفنا

حول ما اذا كان يكفى للحكم على فاعليـة تخفيـض سعر الصرف بحث المـرونات وحـدها أم أن هنـاك عوامل أخرى يجب أخذها فى الحسـبان . واختلفنا عما اذا كان تخفيض سعر الصرف يضر بالفقـراء ، كما زعمت أنـا ، أم ينفعهم ، كما زعم اقتصادى كويتى.

أضف إلى ذلك أن البـعض ذهب فى البـداية إلى أن تطبـيق توصيـات صندوق النقد الدولى كفيل بتحقيق التصحيح المطلوب لمسار الاقتصاديات العربية ، ثم قيل بعد ذلك أنها لا تكفى، ما لم تقترن بسياسات أخرى فى مجالات أخرى . إذ ما فائدة تخفيض سعر الصرف مثلا فى ظل اتباع سياسة تضخمية ؟ . الخ .

وفى مناقشاتنا لتجارب دول معينة ، لم نستطع أن نتفق على ما إذا كان تطبيق توصيـات الصـندوق ناجحا وذا فعـالية أو لم يكن .

ففيما يتعلق بالمغرب لم نستطع أن نجزم بشىء ، وفيما يتعلق بتركيا قـال البعض أن حسن أدائها الاقتصـادى فى السنوات الأخيرة كان بسبب تطبيق توصيات الصندوق ، وقال آخرون : بل بسبب نشوب الحرب العراقية الايرانية . بل إننا لم نستطع أن نتفق

حتى على ما إذا كنت دولة المغرب قد طبقت بالفعل هذه التوصيات أو لم تطبقها أصلا !

كان من الطبيعي إذن ، في ظل هذا الاختلاف الشديد ، أن يحاول بعض المشتركين في الندوة أن يقدم لنا بعض المعايير ، التى يمكن عن طريقها الوصول إلى الحكم بفعالية أو عدم فعالية سياسة معينة . فتطوّع أحد أكبر الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي ، جزاه الله خيرا ، بتقديم أربع طرق قد تمكننا من الوصول إلى هذا الحكم :

الأولى : هي ما يمكن تسميتها بالطريقة التاريخية ، وهي أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة ما ، وبين الحالة قبل تطبيقها، فإذا كان الأداء الاقتصادى أفضل بعد تطبيقها حكمنا بفعالية هذه السياسة .

والثانية : هي ما يمكن تسميتها بالطريقة الغائية ، وهي أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما ينبغي أو يرجى تحقيقه .

والثالثة : هي الطريقة التصورية ، وهي أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما كان سيحدث لولاها .

والرابعة : هى طريقة البدائل ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة معينة وبين ما كان سيحدث لو اتبعت سياسة أخرى .

ورغم ترحيبى وسرورى بهذا التحديد المنطقى لمختلف طرق التعامل مع المشكلة التى نحن بصددها ، فقد قلت لنفسى إننا نحن الاقتصاديين علينا أن نعترف قبل كل شىء بأنه لو حدث وسمع عالم طبيعة أو كيمياء بأن الاقتصاديين مازالوا يحاولون أن يكتشفوا ما إذا كان تخفيض سعر الصرف سيزيد الصادرات أم لا ، وأنهم مازالو يحاولون تحديد أفضل الطرق للأجابة عن هذا السؤال لأصابته دهشة عظيمة ، إذ أن وضعنا فى هذا الصدد يشبه وضع عالم الطبيعة لو كان لا يزال لا يعرف على وجه اليقين ما إذا كانت زيادة درجة الحرارة تحول الماء إلى بخار أم إلى ثلج ، ولا يزال يبحث عن المنهج الذى يتبعه للوصول إلى إجابة عن هذا السؤال . وفضلا عن ذلك فإننا لو تأملنا هذه الطرق الأربع لوجدنا أن طريقتين منها لا يمكن قبولهما على الإطلاق ، مع أنهما الطريقتان الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين ، ولايزال يطبقهما الاقتصاديون عندما يحكمون بنجاح وصفة الصندوق فى بلد كتركيا

مثلا ، وهما الطريقتان اللتان اسميتهما التاريخية والغائية . أقول إنهما طريقتان لا يمكن قبولهما لأنهما أبعد ما تكونان عن المنهج العلمي ، كما أرجو أن يتضح من التشبيه الآتي . لنفرض أننا بصدد امرأة عاقر (وهي هنا تمثل الدولة العربية الراغبة في تصحيح مسارها الاقتصادي) وأرادت أن تحل مشكلتها وتحقق رغبتها في أن يكون لها أولاد فذهبت إلى ولي من أولياء الله الصالحين (وهو هنا يمثل صندوق النقد الدولي) فنصحها بأن تأتي بدجاجة سوداء وتذبحها . ولنفرض أنها بعد أن فعلت ذلك رزقت فعلا بولد . طبقا للطريقة التاريخية تعتبر الوصفة ناجحة تماما إذ فلنقارن بين حالها قبل ذبح الدجاجة بدون أولاد وحالها بعد الذبح وعندها ولد . وطبقا للطريقة الغائية تعتبر الوصفة ناجحة أيضا وبنسبة ١٠٠٪ ، اذ أن أهدافها قد تحققت بنسبة ١٠٠٪ بعد ذبح الدجاجة !

قال أحد الاقتصاديين الحاضرين بحق :

أنه لا مفر من اتباع الطريقتين الأخريين : وهما المقارنة بما كان سيحدث لولا تطبيق الوصفة ، أو بما كان سيحدث لو طبق بديل آخر ، كما لو كانت المرأة قد ذهبت إلى ولي آخر من أولياء الله

الصالحين . هاتان بالطبع هما الطريقتان اللتان يطبقهما باستمرار عالم الطبيعة أو الكيمياء . ولكن بعض المشتركين فى الندوة أشاروا بحق إلى أن تطبيق هاتين الطريقتين فيما نحن بصدده يكاد يكون مستحيلا : اذ من يستطيع أن يقول ما كانت ستصبح عليه حال فرنسا لو كان نابليون قد انتصر فى واترلو ؟

وهذا هو الذى دفع اقتصاديا آخر من الحاضرين فى الندوة إلى ما يشبه القول بأنه ليس أمامنا إلا أن نتوكل على الله ونتصرف على النحو الذى يدفعنا إليه شعورنا واحساسنا دون أن نكون على يقين بنتيجة ما نفعل . ولكن هذا هو بالضبط ما نفعله باستمرار نحن الاقتصاديين ، فنحن نتصرف باستمرار لا على أساس من العلم ، بل على أساس من الايديولوجية ، التى تحددها فى النهاية بعض المصالح الذاتية .

وليس فى هذا التصرف على أساس أيديولوجى شىء مستهجن فى حد ذاته ، بالنظر إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها ، اللهم إلا أنه يسمح لبعض الأقوياء أن يفرضوا مصالحهم الخاصة على الباقين . فإذا عدنا إلى مثل الدجاجة المذبوحة نجد أن الذى له مصلحة أكيدة فى استمرار إيمان المرأة العاقر بفعالية ذبح الدجاجة

السوداء هو فى الأساس الشيخ الصالح ، فهو يرفض رفضا باتا أن يرد الولادة إلى ظروف خارجية لا علاقة لها بذبح الدجاجة ، أو إلى محض الصدفة ، كما يستهجن بشدة أن تستمع المرأة إلى أية وصفة أخرى ، تماما كما يصر صندوق النقد الدولى على تفسير نجاح دولة كتركيا بتطبيق توصيات الصندوق دون أى دليل أكيد على ذلك . وصندوق النقد له مصلحة أكيدة بالطبع فى أن تصدق دول العالم الثالث ذلك . وقد قلت ذلك بالفعل فى تعليق لى قرب نهاية الندوة ، فهمس فى أذنى اقتصادى سودانى قائلا : «ليس الشيخ الصالح وحده هو المستفيد ، بل هناك أيضا بائع الدجاجة الذى يعمل فى تفاهم تام مع الشيخ» !

كتب أخرى للمؤلف
باللغة العربية

١ – مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة – مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢ – مبادئ التحليل الاقتصادي – مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣ – الاقتصاد القومي : مقدمة لدراسة النظرية النقدية – مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤ – الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد – مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥ – المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ .

٦ - محنة الاقتصاد والثقافة في مصر - المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢.

٧ - تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية - مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ ، والهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

٨ - الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح - مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٤.

٩ - هجرة العمالة المصرية - بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عوني (مركز البحوث للتنمية الدولية) أوتوا ، ١٩٨٦ .

١٠ - قصة ديون الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم - دار علي مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧.

١١ - نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر - مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩ .

١٢ - مصر في مفترق الطرق - دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٩٠ .

١٣ - العرب ونكبة الكويت - مكتبة مدبولي ، ١٩٩١ .

١٤ – السكان والتنمية :بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان ، مع تطبيقها على مصر – المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٥ – الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية – المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٦ – الدولة الرخوة فى مصر – دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٧ – معضلة الاقتصاد المصرى – دار مصر العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٨ – شخصيات لها تاريخ – رياض الريّس للكتب والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .

١٩ – ماذا حدث للمصريين ؟ – كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٨ ، ومكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ .الطبعة الثالثة ، دار الهلال ، فبراير ٢٠٠١ .

٢٠ – المثقفون العرب وإسرائيل – دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٨.

٢١ – العولمة – سلسلة (إقرأ) - دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٩ .الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ .

٢٢ – التنوير الزائف – سلسلة(إقرأ) ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٩٩ .

٢٣ – العولمة والتنمية العربية – مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ .الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ .

٢٤ – وصف مصر فى نهاية القرن العشرين – دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٢٥ – عولمة القهر : الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

باللغة الإنجليزية

1 - Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3 - The Moderni zation of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 2d edition, 1980.

(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وجاز جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦) .

4 - Project Appraisal and Income distribution in Developing Countries, (Coedited with J. MacArthura special issue of World Development, Oxford , February, 1978).

5 - International Migration of Egyptian Labour, (with Elizbeth Taylor Awny), International Development Research Center, Ottowa, 1985 .

6 - Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995 .

7 - Whatever Happened to The Egyptian? ,American University in Cairo Press, Cairo,2001 .

كتب مترجمة

١ - التخطيط المركزى :تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ - مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨» .

٣ - أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ - الشمال - الجنوب :برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك) الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ » .

الفهرس

رقم الإيداع
٣٦٧٥ / ٢٠٠٢
977 - 07 - 0819 - 4

روايات الهلال
تقدم

صمت الرمل

تأليف
محمد عبد السلام العمرى

تصدر ١٥ فبراير ٢٠٠٢

كتاب الهلال
يقدم

الأنترنت

بقلم
د. أحمد محمد صالح

يصدر ٥ مارس ٢٠٠٢